جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مذكرة مكملة لنيل شهـادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

في علم الاجتماع الحضري

التسيير الحضري و التنمية المحلية في مدينة تيارت

دراسة ميدانية في بلدية تيارت

إعداد الطالبتين:

- **يسرف جميلة نجوى**
- **موسي ضاوية أمال**

الإشراف:

د/ هاشمي بريقل

لـجنة المنـاقــشة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
د.بوطيبة عبد الغني	أستاذ محاضر أ	رئيــسا
د. الهاشمي بريقل	أستاذ محاضر أ	مشرفا و مقـررا
د.بريم عبد القادر	أستاذ مساعد ب	منــاقشا

السنـــة الجامعية: 2021-2022م

شكر و عرفان

الحمد لله الذي ساعدنا على هذه المذكرة وأنار دربنا ووفقنا في مسيرتنا هذه العلمية

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام ،إلى الأستاذ المشرف "هاشمي بريقل" الذي لم يبخل بكل ما لديه من معلومات ومراجع وعلى كل ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات طيلة إنجاز هذه المذكرة .

أشكر أيضا الأستاذ "الدكتور شيخ علي" على ما قدمه لنا من مراجع ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة, كما نتقدم أيضا بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة .كما نتوجه بخالص الشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام بقسم العلوم الاجتماعية دون استثناء

إهداء

الحمد لله سبحانه و تعالى على نعمة العلم والأدب والوالدين حمدا كثيرا طيبا مباركا كل الشكر.

لله الذي زين دربي بالإيمان والقرآن ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع حيث رزقني الصبر والقوة ,وأسأله أن يكون خالصا لوجه الكريم وأصلي وأسلم على خير البرية .

إلى أرقى حواء إلى من علمتني الوفاء ,إلى سمت بروحها ووطنت بنفسها لي ,إلى من بكت آلامي وفرحت بمولدي, إلى من هبت كل شيء لسعادتي ونجاحي أمي العزيزة.

إلى رجل الشهامة والكبرياء ,إلى من يصرف من حياته من أجل أن يراني أرتقي درجات العلى والمجد ,إلى من صنع من شقائه سعادتنا واحتمل من أجلنا كل عناء, إليك يا أبي.

إلى العيون التي رافقتني بالألم والمحبة أخواتي و إخوتي "عبد القادر" ,"أحلام", "فتيحة", "بشير" وإلى زوجة أخي "وهيبة" ومحبوبة قلبي الكتكوتة "مريا".

إلى جدتي "حفصة" أدامك الله ,أنت بركة البيت فوجودك بيننا هو أكبر نعمة لنا.

إلى من جمعني بهم القدر زملائي وصديقاتي "مريم" ,"نجوى" ,"منال", دلال" ,"مروى" "سناء" ،"غنية".

إلى "أسامة" ,"منير" ,"سيف الدين".

إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي.

ضاوية أمال

إهداء

إلى ينبوع الذي لا يمل العطاء .إلى من كانت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء والذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح ,إلي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ,إلى والدي العزيز.

إلى من حبهم يجري في عرقي ويلهج بذكراهم فؤادي .إلى إخوتي "حليم" ,"فايزة" "عبد المولى" .

إلى من سرني سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا ,إلى زميلاتي وصديقاتي
":أسماء","سناء","سمية","شهرزاد","حنان","ضاوية أمال","جهاد".

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم ,إلى من صاغو من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح ,إلى أساتذتي الكرام.

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

نجوى

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة: **1**

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1-أسباب اختيار الموضوع: **3**

2-أهداف الموضوع: **3**

3-أهمية الموضوع: **3**

4- الإشكالية: **4**

5-الفرضيات: **5**

6-صعوبات الدراسة: **5**

7- تحديد مفاهيم الدراسة: **5**

8- الدراسات السابقة: **10**

الفصل الثاني التسيير الحضري

أولا: استراتيجيات وشروط وأدوات التسيير الحضري : **15**

1- إستراتيجية التسيير الحضري: **15**

2- شروط التسيير الحضري: **15**

3- أدوات التسيير الحضري: **16**

ثانيا: وسائل و تحديات تسير الحضري و السياسات الحضرية الموجه **22**

ا1- تحديات التسير الحضري **22**

2- السياسات الحضرية الموجهة للتسيير الحضري **24**

ثالثا: الهيئات المكلفة بالتسير الحضري للمدينة **29**

1- المتدخلين في التسيير الحضري 29

2- الهياكل المؤسساتية المكلفة بالتسير الحضري **37**

3- إدارة ومؤسسات التسيير الحضري **44**

4- التسير الحضري بين ادارة الافراد المشاركة الشعبية **50**

الفصل الثالث: **التنمية المحلية**

أولا: مجالات ودوافع الاهتمام بالتنمية المحلية وأدواته ووسائل تحقيقها **64**

1- مجالات التنمية المحلية **64**

2-دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية **68**

3-أدوات التنمية المحلية **69**

4- وسائل تحقيق التنمية المحلية: **69**

ثانيا: مبادئ وأهداف وخصائص التنمية المحلية ومقوماتها **79**

1- مبادئ التنمية المحلية: **79**

2- أهداف التنمية المحلية..... 81

3-خصائص التنمية المحلية: **82**

4-مقومات التنمية المحلية **83**

ثالثا: عوالق اومتطلبات التنمية المحلية و تحدياتها **85**

1- عوائق التنمية المحلية:..... **85**

2-متطلبات التنمية المحلية..... **88**

3- تحديات التنمية المحلية..... **88**

الفصل الرابع: التنمية المحلية في الجزائر

1- بوادر التنمية المحلية في الجزائر: **93**

2- أسس سياسة التنمية المحلية بالجزائر : **93**

3- أهداف سياسة **التنمية المحلية بالجزائر**: **97**

4- مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر:..... **98**

الفصل **الخامس: الدراسة الميدانية**

1- مجالات الدراسة..... **115**

2- تعريف بميدان الدراسة: **115**

3- عينة الدراسة: **116**

4- المنهج المستخدم و أدوات جمع البيانات:..... **117**

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة **119**

6- تحليل النتائج على ضوء الفرضيات: **120**

7- استخلاص نتائج على ضوء الفرضيات..... **134**

8- النتائج العامة **135**

9-التوصيات:..... **136**

خاتمة **106**

قائمة المراجع: **139**

الملاحق **144**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	116
2	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.	117
3	جدول توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	117
4	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية.	118
5	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاقتصادية	118
6	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع العمل.	118
7	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان الإقامة.	119
8	جدول يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.	119
9	جدول يوضح مساهمة اختصاصك في عملية التسيير الحضري	120
10	جدول يوضح تولي مؤسستكم اهتماما كبيرا بالتخطيط التسيير الحضري	120
11	جدول يوضح اعتماد على التجارب التنموية السابقة في تجسيد وتنظيم آلية التسيير الحضري.	121
12	جدول يوضح هل تقوم الإدارة بدراسة المخططات بعيدة المدى للمشاريع التنموية	121
13	جدول يوضح المشكلات التي يعانون منها عند وضع خطط وبرامج التنمية المحلية	122
14	جدول يوضح القيام بالمشاريع التنموية بأنفسهم.	122
15	جدول يوضح هل تسهرون على انجاز المشاريع الخاصة بالتنمية المحلية في وقتها	123
16	جدول يوضح هل توجد رقابة على المشاريع التنموية	123
17	جدول يوضح هل يمكننا القول أن فقدان الرقابة واللامبالاة سبب في اختلال عمليات التخطيط التنموي	124
18	جدول يوضح تقييم جهاز الرقابة	124
19	جدول يوضح هل تغطي ميزانية قطاع التسيير الحضري لدفع على عجلة التنمية	125
20	جدول يوضح هل تم الاستغلال الأمثل لإمكانيات المنطقة من اجل تسييرها وتنميتها	125

21	جدول يوضح العلاقة بين مساهمة جهاز الرقابة وصعوبات قطاع التسيير الحضري	**126**
22	جدول يوضح العلاقة بين أسس التنمية المحلية وخططها في مجال المهنة	**126**
23	جدول يوضح علاقة بين كيفية قيام الإدارة بعملية دراسة المخططات	**127**
24	جدول يوضح العلاقة بين إشراك المواطنين في برامج التنمية المحلية وتلبية حاجياتهم	**128**
25	جدول يوضح أنجع وسيلة لتحقيق برامج التنمية في الآجال المحددة	**129**

ملخص الدراسة:

الملخص

تهدف الدراسة إلى الكشف عن التسيير الحضري و التنمية المحلية من المنظور عينه من الموظفين ببلدية تيارت و ذلك باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات من المبحوثين،حيث قسمت الدراسة إلى الجانب منهجي نظري و جانب تطبيقي ،تم استخلاص النتائج منه و تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية و قد اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية و التي بلغ عددها 30فرد و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها

إن الغالبية من الموظفين بالبلدية يرون انه توجد رقابة على مستوى القطاع و ذلك من اجل تحقيق تنمية حضرية بنسبة 70% هذا دليل على إن البلدية تقوم بكامل مهامها على مستوى القطاع و قد بينت الدراسة إن البلدية تقوم بتلبية احتياجات المواطنين وذلك بإشراكهم في برامج التنمية المحلية بنسبة 65.66%

و حسب النتائج فان الدراسة الميدانية توصلت إلى أن اغلب الموظفين ببلدية تيارت يرون وجود تسير حضري و تنمية حضرية بالاستغلال الجيد و لأمكن لإمكانيات المنطقة و دعم المشاريع التنموية و المخططات المستقبلية و رفع الكفاءات و الجهود المبذولة من طرف القائمين عليها

الكلمات المفتاحية: التسيير الحضري ،التنمية المحلية ، المجال الحضري ، التخطيط

Abstract :

The study aims to uncover urban management and local development from the same perspective of employees in the municipality of Tiaret, using the questionnaire as a tool to collect data from researchers. The study was divide d into a theoretical and practical methodological aspect, the results of which were extracted. The study falls within the scope of exploratory or exploratory studies. The study was based on a random sample of 30 individuals, and t he study reached a number of conclusions including

The majority of the employees in the municipality see that there is control at the sector level, in order to achieve a 70% urban development. This is proof that the municipality is fully performing its duties at the sector level. The stu dy showed that the municipality is meeting the needs of the citizens by involving them in the local development p rograms at a rate of 65.66%

According to the results, the field study found that most of the employees in the municipality of Tiaret see the exis tence of urban progress and development by making good use of the potential of the area, supporting developm ent projects and future plans, and raising the skills and efforts of those in charge

keywords: urban management, local development, urban area, planning

مقدمة

مقدمة:

إن التحدث عن المدينة وهياكلها ومؤسساتها، يعني ذلك أننا نتحدث عن التسيير الحضري كجزء من مكوناتها ومركباتها، باعتباره جهازا يسهر على وسائل التعديل و التقويم، مستخدما الأدوات المناسبة لتجسيد الاستراتيجيات المختلفة و المعدَّة بتخطيط مسبق بواسطة السياسة العمرانية الحضرية المتاحة.

أن التسيير الحضري ما هو إلا ترجمة فعلية لنظام مراقبة العمران في حدود سياسة حضرية و عمرانية ، وهو العمود الفقري و المسؤول الرئيسي عن كل ما يجري داخل المراكز الحضرية، و هو بذلك يساهم في تطوير المنطقة و النهوض بإمكانياتها و استغلال مواردها، أي هو المتدخل المباشر في تنمية المنطقة و تنشيط كل الأعمال و الوظائف القائمة بها و الموجهة لها، فهو يجسد على ارض الواقع لعمال جهاز مراقبة باعتماد على سياسة حضرية معينة من اجل إيجاد حل لمشكلة حضرية ما وتحقيق تنمية محلية.

تستهدف التنمية المحلية قطاعات مختلفة اقتصادية، اجتماعية وثقافية وغيرها..، يمكن بواسطتها تحقيق التعاون بين المجهود الشعبي والحكومي، كما تسعى إلى الارتقاء بكل المشاريع التنموية و النظم المؤسساتية التي تمكنها من تحسين أوضاع السكان المحليين.

وقد استهدفت هذه لدراسة لمعرفة ما يلعبه التسيير الحضري من قوة دافعة لتحقيق التنمية عموما والمحلية بالخصوص بمدينة تيارت كنموذج ، وقد قمنا بتقديم هذه الدراسة وتقسيمها إلى خمسة فصول، حيث تطرقنا في **الفصل الأول**

لإطار منهجي يحتوي على أسباب اختيارنا للموضوع، وكذا أهداف وأهمية الدراسة، حيث تناولنا فيه تحديد الإشكالية وفرضيات الدراسة وتحديد المفاهيم، وأهم الدراسات السابقة للموضوع.

أما في **الفصل الثاني** فتناولنا فيه التسيير الحضري من خلال التوافق على إستراتيجية التسيير الحضري و شروطه، وتخللت الدراسة وسائل و تحديات التسيير الحضري و السياسات الحضرية الموجهة، ثم تحدثنا عن الهيئات المكلفة و إدارة الأفراد التسيير الحضري و المتدخلين فيه، **أما الفصل الثالث** تحدثنا حول موضوع التنمية المحلية محور اهتمامنا بالتطرق إلى مبادئ و أهداف و خصائص التنمية المحلية و مقوماتها و كذلك تخصصنا في دراسة عوائق و متطلبات التنمية المحلية و تحدياته، أما **الفصل الرابع** تعلق بالتنمية المحلية في الجزائر و أهم بوادر و أسس سياستها و أهم أهدافها كما تطرقنا إلى مراحل تطور برامجها، أما محتوى **الفصل الخامس**، تناولنا فيه معرفة مكان الدراسة وزمن إجرائها التي يقوم بها الباحث في تحديد العينة ومنهج الدراسة والأدوات المستخدمة ، لنصل إلى عرض وتحليل النتائج المتحصل عليها،

هذا الفصل يحتوي على الدراسة الميدانية لموضوعنا من خلال تدوين ما تم الوصول إليه من بيانات و معلومات عن طريق أدوات البحث المنهجية و كذلك تعرضنا فيه نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات التي تم صياغتها و الطرح الذي تم عرضه و توضيحه

كما كانت لنا في الأخير خاتمة متبوعة بمجموعة من التوصيات التي رأتها الدراسة كحلول أولية يمكن اتخاذها واستخدامها لتنمية المنطقة ومؤسساتها

1-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ودوافع لاختيار موضوع الدراسة من أهمها:

- استكمال متطلبات للحصول على درجة ماستر تخصص علم الاجتماع الحضري.

- إبراز الدورة التسيير الحضري للتحقيق التنمية المحلية في ولاية تيارت .

- موضوع يهدف إلى تنظيم وتسيير مدينة تيارت وتنميتها من جانب اجتماعي اقتصادي ثقافي في المجتمعات الحضارية المحلية.

- تطلع معوقات والعراقيل التي أبقت سلطات المحلية عاجزة تماما عن إيجاد الحلول المناسبة.

-اكتساب خبرة تجربة ميدانية لدراسة تسيير المدن من جميع الجوانب.

2-أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية الأساسية التالية:

- تقديم دراسة علميه تعالج موضوع التسيير الحضري والتنمية المحلية لولاية تيارت.

- معرفة علاقة التخطيط في عملية تسيير المجال الحضري والتنمية استخدام وسائل تكنولوجيا الحديثة في التفسير الحضاري بولاية تيارت ومدى تحقيق التنمية المحلية لها.

- إثراء مكتبتنا يمثل هذه المواضيع الحديثة.

- تعرف على أهم المتدخلين في تفسير الحضري وما يصاحبها من انعكاسات على المدينة.

- التشخيص على ارض الواقع في سبيل تحديد فهم والضبط ديناميكية التسيير والتنمية للمدينة.

3-أهمية الموضوع:

-تشخيص الحلول المعالجة والإصلاح، التسيير والتحسين الحضري في التنمية المحلية.

-دراسة مسار آلية التسيير الحضري وإدارة التنمية المحلية.

-أهمية هذا الموضوع بالذات دفعنا إلى معرفة الحقائق المرتبطة بالتسيير الحضاري لولاية تيارت دراسة في الموضوع قصد بلوغ أهداف التسيير وتحديات التنمية المحلية.

4- الإشكالية:

تعتبر المدينة كمجال للمجتمع الحضري ، باعتبارها المرآة العاكسة للبعد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، حيث قطعت عدة مراحل تاريخية كبيرة للتغير والتحول لكل هياكلها وأنشطتها التي كسبتها ومرت بها عبر الزمن، ابتداء من الثورة الصناعية كمنشأ أولي للمدينة، لما أحدثته من تغير في البناءات الأساسية لها، وكان لها اثر بالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما أدى إلى تنوع النشاط البشري، مما جعل اغلب دول العالم تهتم بالتجمعات السكانية وأشكالها وحواضرها بشكل صحيح، وهي تسعى لتطوير كافة الخدمات الأساسية للأفراد بها، من وسائل نقل ومؤسسات وقطاعات عامة وخدمية وغيرها، فتسيير المدينة يختلف باختلاف الزمان والمكان، لما لها من تأثيرات ايكولوجية ومورفولوجية كحجمها وكثافتها وتجانسها والتضخم السكاني بها، ومنطقها البنّاء والهيكلي الذي تتأسس عليه، فهذه الظروف هي التي تبرز لنا جملها التسيير الحضري المرتكز على سياسة حضرية لتجسيدها على ارض الواقع من اجل إشباع حاجات المجتمع.

تعد التنمية المحلية هدفا أساسيا من أهداف التسيير الحضري لتجسيد فعاليتها وتحقيق حاجياتها، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية من اجل توازن وتعاون فعال بين المواطن ومؤسساته الخدمية الحضرية في إحداث التغير الحضري، فهي لا تتحقق بمفاهيمها العلمية النظرية المختلفة والمنزوية إلا بتظافر الجهود المحلية والوطنية، وكذا الجهود الشعبية، من اجل إيجاد أسلوب علمي لتطوير أفكار المجتمع وتوعيته وتلبية مختلف احتياجات المواطنين داخل المدن الحضرية.

وعليه يمكننا إن نتساءل عن الدور الرئيسي للتسيير الحضري في التنمية المحلية للمنطقة؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية نبرز كل الجوانب التي لها علاقة بدراسة موضوع، من خلال طرح عدة تساؤلات متمثلة في ما يلي:

- كيف نشرك أفراد المجتمع في عملية التسيير الحضري من اجل تحقيق تنمية محلية؟
- كيف يساهم التسيير الحضري في تحقيق التنمية المحلية؟
- ما هي معوقات التنمية المحلية وما أثرها على التسيير الحضري في ولاية تيارت؟

5-الفرضيات:

أ-الفرضية العامة:

التسيير الحضري دور في التنمية المحلية.

ب-الفرضيات الجزئية:

- للتخطيط دور كبير في عملية التنمية المحلية.
- تساهم الرقابة والتنظيم في عملية التنمية المحلية.

6-صعوبات الدراسة:

-قائمه المراجع وانعدامها، بسبب حداثة التخصص بالكلية .

- ندرة الدراسات السابقة.

- نظرا لصعوبة الموضوع لتشبعه وتفاعله مع مواضيع أخرى هذا ما أدى إلى تعدد زوايا الدراسة.

7- تحديد مفاهيم الدراسة:

7-1-2-مفهوم التسيير:

لقد تعدد التعريفات التي أعطيت للتسيير:

-عرف تايلور(TAYLOR) التسيير هو عبارة على علم مبني على قوانين وقواعد وأصول علمية قابلة للتطبيق على مختلف حالات النشاط الإنساني، يعتمد عليه المسيرون في تنظيم المهام والأعمال داخل المؤسسة.[1]

أما فايول (FAYOL) يعرف التسيير على انه وضيفة إدارية تشمل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.[2]

-عرف سيمون(H.SIMON) أن تسير والشؤون التسييرية يجبان نفكر فيها كعمليات اخذ قرار بقدر ما هي عمليات تنطوي على فعل.[3]

7-1-3-المفهوم الإجرائي للتسيير:

إن التسيير هو طريقة عقلانية لخلق توافق بين المواد البشرية والمادية والمالية المتاحة من اجل تحقيق الأهداف الموجودة من خلال الوظائف الجوهرية المتمثلة في "التخطيط، التنظيم، الإدارة والرقابة"

[1] عبد الرزاق بن حبيب،اقتصاد وتسيير المؤسسة،ديوان المطبوعات الجامعية،ط4،الجزائر،2009 ، ص108.

[2] لميس نجوى، فعالية التخطيط في التسيير الحسن للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع عمل وتنظيم، جامعة وهران2،بن بلة(2020-2021)، ص38 .

[3] لميس نجوى، المرجع نفسه، ص38.

7-1-4-التسيير الحضري:

تعرفيه: هو مجموعة العمليات الإدارية والتقنية التي تهدف إلى الحفاظ على إطار العمراني وترقيته وصيانته لإيجاد المناخ الاجتماعي المناسب للحياة ولا يكون ذلك إلا عن طريق تنظيم إداري محكم بوسائل قانونية، تقنية أو مالية.[1]

- هو مجموعه العمليات المنسقة والمتكاملة التي تشمل أساس التخطيط وتنظيم الرقابة، فهو تحديد الأهداف وتنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها.[2]

-هو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات وتنمية وتوجيه وضبط ونمو وتوسع البيئات الحضارية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي.[3]

7-1-5-المفهوم الإجرائي: التسيير الحضري هو وسيلة لتأطير آليات التعمير المعتمدة وطريقة تخطيط معدة داخل مجال محدود ومركب، وما يصاحب لكل العمليات الإدارية والتقنية لضمان التنسيق والتوفيق بين أهدافه.

7-1-6-المجال الحضري: هو عبارة عن أراضي مشغولة أو قابلة للتعمير بالخدمات السكنية والصناعية والإدارية والصحية حسب أنماط خاصة، مختلفة الاستهلاك أي شغل الأراضي و توزيع الأحجام المبنية وذلك باستعمال المساحة المعمرة نسبيا و بتنظيم وهيكلة معقدة للأشياء والمباني.[4]

-عرفه عالم الاجتماع (هابرماس): هو مساحة اجتماعية تتيح لأفراد المجتمع النقاش الجماعي الحر، غير مقيد، وتكوين رأي عام فيما يتعلق بالمصالح والقضايا المشتركة بينهم بهدف الوصول على توافق بشان المصلحة العامة وكيفية تحقيقها.[5]

-حسب تعريف كل من (هاربر وكومان): هو الانتشار والامتداد خارج الحدود الموضوعية للمدينة، أي توسع الهيكل الحضري وانتشاره دون التقيد بحدود المناطق التي حدثت فيها تلك العملية.

---

[1] قهوال خالد، التسيير الحضري الذاتي للمساحات الخضراء من خلال المشاركة السكانية في الأحياء السكانية الجماعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، شعبة تسيير تقنيات الحضرية، تخصص مدن ومشروع حضري، جامعة ام البواقي، (2017/2016)، ص01

[2] منقول على الموقع الالكتروني http://elearning-univ-biskra.dz على الساعة 13:33/ 05 افريل 2022، تحديد مفاهيم السياسات الحضرية.

[3] نفس المرجع الالكتروني .

Zichelle Alberto:introduction a l'organisme opetationnelle et composition urbame 1984،vole 02 p68 [4].

[5] الطاهر لعشيبي، النمو الحضري وإشكالية التسيير المستدام للمجالات العمرانية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد3، مارس 2016، ص38.

– تعريف الدكتور عبد الرزاق عباس حسين: يضيف إلى ذلك البعد البشري يشمل السكان للاستقرار في المدن ومن جهة وتوسع حجم تلك المدن، من جهة أخرى ولاسيما المدن الكبرى وقد تكون هذه العملية قد تمت بشكل عشوائي غير منظم أو بشكل علمي ومخطط.

7-1-7-المفهوم الإجرائي:

المجال الحضاري هو امتداد عمراني يتشكل نتيجة النمو الحضري الواقع في المدينة، وذلك استهلاك هيكليها الجغرافي وإقليمها العمراني.

7-2-1-التخطيط:

-تعريف (كابيل): "التخطيط عملية إبداعية موضوعية لاختيار مواضيع تمارس عليها أنشطة تنظيم حياة الإنسان وتسهيل مهامها، بحيث يتوفر اكبر قدر من الحرية للفرد والجماعة بما يكفل لهم العيش بسلام وامن".[1]

-تعريف(ميرسون):"يعني تصور الحياة المستقبلية والذي يربط الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضارية كالإسكان والنقل".[2]

-تعريف (محمد طلعت عيسى):" التخطيط هو نوع من العمل التعاوني الشامل الذي يقوم على المنهج العلمي في البحث يقصد رسم خطة قابلة للتنفيذ في حدود الإمكانات والموارد القابلة للاستثمار".[3]

-تعريف (محمد صديق نفادي):" التخطيط هو عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم القرارات التي تنطوي على الأساليب والإجراءات السياسات التي تنظم استخدام موارد المجتمع لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة للمجتمع في المستقبل بطريقة مثلى".[4]

7-2-2-المفهوم الإجرائي للتخطيط:

"التخطيط هو عملية تقوم بتحديد الأهداف المستقبلية والعمل على الاستعداد لها وإجراءات التنفيذ على مستوى المشروع".

7-3-1-مفهوم التنمية: اختلف العلماء والمفكرون حول تحديد مفهوم التنمية كل وفق تخصصه وفي ما يلي سنعرض بعض هذه التعريفات:

- **لغة:** "تعني الزيادة و أنما ينمي نميا، زاد وكثر، ويقال نما الهضاب: أي ازداد حمرة وسوادا".[1]

[1] خلف حسين علي الدليمي. تخطيط المدن، نظريات أساليب معايير تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط 1، 2015، ص 67.
[2] خلف حسين علي الدليمي ، مرجع نفسه ص 68.
[3] صحت محمد أبو النصر، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ط2، 2015، ص 28.
[4] صحت محمد ابو النصر ، مرجع نفسه ص 28.

- **اصطلاحا:** "فيها العديد من التعريفات، فكل باحث يعرفها انطلاقا من الأيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصها، فبينما يتصورها الاقتصاديون والرأسماليون والاشتراكيون ازدياد في الناتج القومي وزياده دخل الفرد مع اختلاف السبل الموصلة إلى ذلك، ويتصورها الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر اكبر من الرفاهية وتامين مستوى ارفع نمط حياته الاجتماعي والصحي والتعليمي والخدمي".[2]

-ويعرفها (الجوهري)" بأنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها".[3]

-أما (العسل) فيعرفها "بأنها فعل إرادة واعية، مدربة، في مجتمع تحكمه سلطة فريدة لا متزعمة، مخططة لا منفذة".[4]

أما (بارسونز) فقد ذهب إلى القول بان "التنمية هي العملية التطورية للبلدان النامية، وهي في حقيقتها زيادة تدعم القدرة التكييفية للمجتمع، وان العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافي أو من خلالها".[5]

-كما عرف محمد عاطف غيث: أن "التنمية هي التحويل العامة لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجيا معينة لتحقيق التغير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها".[6]

-ويرى سعد الدين إبراهيم: أن مفهوم التنمية "يعني انبساط ونمو كل الإمكانات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكلام فرد أو جماعة أو مجتمع".[7]

7-3-2-المفهوم الإجرائي للتنمية:هي عمليه مقصودة ومخططة تهدف لتغيير البنيان الهيكلي للمجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي معين إلى واقع أخر أفضل منه".

---

[1]ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ط، د ت،ج ،15 ص 341.

[2]إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996، ص61.

[3]عبد الرحمن عباس محمود، التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، مجلة الجامعة العراقية، العدد ،3/36 ،ص197.

[4]عبد الرحمن عباس محمود، نفس المرجع، ص197.

[5]حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية (اجتماعيا-اقتصاديا-سياسيا)، مؤسسة الجامعة الإسكندرية، 2009 ، ص10.

[6]حسين عبد الحميد احمد رشوان، نفس المرجع، ص10.

[7]طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية، المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001، ص 22.

كما يمكن القول أن التنمية أنها عملية ديناميكية مستمرة أي ليست ذات طريق واحد، أو اتجاه محدد مسبقا وإنما تتعدى طرقها واتجاهاتها باختلاف كيانها وتنوع لإمكاناتها.

2-مفهوم التنمية المحلية: ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام باحثين حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها حيث يعرفها **فاروق زكي** في كتابه "تنمية المجتمع" في الدول النامية المحلية "هي تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياه الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي".[1]

-تعريف محي الدين صابر ،حيث عرفها بقول "بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المستويات علميا وإداريا".[2]

-تعريف الأستاذ آرثر دورهن:" ما هي إلا نشاط منظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه ويقوم أسلوب العمل في الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدة الذاتية للمواطنين ويضحي ذلك مساعدة فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية".[3]

ويعرفها (آرثر) "بأنها تنمية المجتمع المحلي تتمثل في الجهود التي يبذلها المواطنين لتحسين أوضاع مجتمعهم المحلية وزيادة طاقة الأهالي على المشاركة والتسيير الذاتي وتكامل الجهود فيها يتصل بشؤون المجتمع المحلي".[4]

7-3-3-المفهوم الإجرائي للتنمية المحلية: هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين والسلطات العمومية، لارتقاء مستويات الجماعات والوحدات المحلية من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، والحضارية والثقافية، والهدف منها تنمية المجتمع المحلي.

[1] سعيدة بالهادي، خيرة بن عبد العزيز ،مجله الباحث للدراسات الأكاديمية، العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر ،مجلد 7 ،العدد 1 ،2020 ص 632 .

[2] عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001 ،ص184 .

[3] مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1987 ،ص132.

[4] حسين عبد الحميد احمد رشوان ، مرجع سابق ، ص199.

7-3-4-مفهوم المدينة:

اهتم العلماء بتعريف المدينة إلا أنهم لم يقدموا تعريفا واضحا لها ذلك لان ما ينطبق على المدينة لا ينطق على أخرى.

- **المدينة: لغة:** مدينة، جمع مدن والمدائن، وهي مجتمع من البيوت يزيد عن بيوت القرية.[1]
- **اصطلاحا:** هي وحدة جغرافية مساحية يعيش فيها عدد من السكان، تتباين مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضارية للمدينة ويعمل أهلها في الصناعة والتجارة والوظائف السياسية والاجتماعية، فهي ليست وحدة اجتماعية وحيز المكانية فقط لكنها وحدة منتجة للثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تنظيم وتطور متميز.[2]

-حيث عرفها ابن خلدون:" المدينة أنها قرار تتخذه الأمم عند حصول الغاية المطلوبة من الترف دواعيه فتؤثر الدعة والسكون وتتوجه إلى اتخاذ منازل للقرار".[3]

-تعريف (لويس ويرث louis witz)" نقطة التحول الرئيسية في دراسة المدن والحياة الحضارية حيث عرفها ويرث في مقالته:"الحضارية كأسلوب للحياة" بأنها وحدة عمرانية كبيرة نسبيا وتتميز بالكثافة السكانية، وهي مقر دائم لأفراد غير متجانسين اجتماعيا".[4]

7-3-5-المفهوم الإجرائي للمدينة: "على أنها اكبر تجمع سكاني متجانس يتميز بأكثر أماكن العمرانية، سواء من حيث عدد السكان والمساحة المبنية، توفر لهم العيش في الظروف الاجتماعية والاقتصادية أفضل مما يجعلها منطقة استقطاب تمتاز بقوة البناء السياسي والتخصص وتعدد الخدمات."

8- الدراسات السابقة:

لبعل أمال، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، حالة مدينة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاجتماع تخصص التنمية، السنة الجامعية 2003-2004.

9-نتائج الدراسة:

لقد أصبح التوجه الجديد للسياسات الحضرية الجالية وخدمة البيئة ومساهمتها في تحقيق التنمية الموجودة فان كان هناك اختلاف بين بيئة الفردي أو المحيط الذي يتواجد به، فهذا سوف يؤدي بالضرورة إلى انعدام احد

[1] معجم مجاني للطلاب، منشورات دار المجاني، بيروت، ط3 ،1996، ص93.

[2] معجم مجاني للطلاب، مرجع نفسه ، ص93.

[3] باهي سلامي طلحة بشير، مجلة العلوم الاجتماعية والمدينة في الفكر الخلدوني، المجلد 1،العدد 2، ص105.

[4] هناء محمد الجوهري، علم اجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص 48.

مرتكزات التنمية وعرقلة مسارها وهو البيئة،لذا فان التنمية لم تبقى في أبعادها الاقتصادية فحسب بل انتقلت إلى أبعادها الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالإنسان وأبعادها البيئية طالما أنها تسعى إلى تنمية الموارد وإشباع الحاجات الأساسية للفرد.

وكون هذه العملية بحاجة إلى هيكلة إدارية ومراقبة التغيرات التي تطرأ على المجال الحضري فان قلتها في مدينة بسكرة فصحت المجال لمزيد من التعدي على الأراضي العمومية والمضاربة بما زاد من تفاقم الوضع يجب إعادة النظر في الدور الذي يلعبه الفرد لأنه هو المورد الأول والحقيقي الواجب حسن استغلاله من اجل الوصول إلى التنمية الموجودة كون هذه الأخيرة تبدأ من الفرد، ويجب أن تخدم في الأخير الفرد.

لذا فيجب إعادة رسم هذه السياسة التنموية خاصة المحلية بصورة تناسب حاجات المجتمع المحلي ومراعاة التكامل بين مختلف جوانبها.

إن أهم نماذج التنمية المحلية الناجعة تعتمد على عملية مشاركة الجماهير في عمليات التغير والتنمية والتي أصبحت ركيزة أساسية لان المشاركة تدعم الجهد الحكومي وتكمله فحسب بل لها في نفس الوقت أثرها في إعادة تنظيم والربط بين أفراد المجتمع وتعميق الممارسة الديمقراطية التي ترتكز على اشتراك المواطنين يتحمل المسؤوليات والعمل من اجل مجتمعهم.

في هذا الصدد سوف نصل إلى المسلك الصحيح التنمية المحلية فعالة وناجحة تنطلق من مواردها المحلية وتستغل كل الإمكانيات وكل الاختصاصات بشكل عقلاني ومنظم لذا وجب الاعتماد على القوى البشرية في رفع عمليات التغير والتنمية، والانطلاق من سياسات حضارية محلية نابغة من السياسة الحضارية العامة للبلاد متجهة لتطوير وتحسين الهياكل والمرافق والخدمات التي تقدمها المدينة لمواطنها.

-المنهج المتبع هو المنهج الوصفي نتطلع إلى الوصف الدقيق والتفسير العلمي لهذه الآلية ليكون هذا المنهج يشبه الإطار العام الذي يقع تحت كل البحوث التي تصف الظواهر وتوضح العلاقات بين المتغيرات التي تتمثل عليها أو التي تهدف إلى الكشف عن الأساليب الكامنة وراء ذلك، كذلك نجد أن البحث الوصفي يدرس الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي موجودة في الواقع دون أي تدخل من الباحث، ثم نقوم بعمل الوصف الدقيق للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة.

-بدة عيسى، مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية، بلدية عين الريش، المسيلة، (2001-2007) والذي انطلق في دراسته من طرح إشكالية على شكل عدة أمثلة متمثلة في التساؤل عن إمكانية تحقيق

البلدية للتنمية المحلية بواسطة مواردها المالية فقط، وما هي الحلول المعالجة العجز المالية الذي تعاني منه البلديات وفي أخر محاولة إيجاد سبل تحقيق التراكم والمحافظة عليه في نفس الوقت.

وقد خلص البحث من دراستنا إن الجماعات المحلية في الجزائر تعاني من صعوبات مالية وتحتاج إلى تثمين مداخليها الجبائية مع وجوب البحث في نفس الوقت عن مداخليها المالية أخرى كما أشار في الأخير لضرورة إعادة النظر فيما يخص المشاكل التنظيمية التي تحكم الجماعات المحلية والعمل على إصلاحها.

-مزاري محمد، إشكالية تموين ميزانية البلدية وانعكاسها على التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية جسر قسنطينة 2011/2007)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية.

حيث استنتج فيها عن الاستقرار الحقيقي للجماعات المحلية يتوقف على قدرتها على تكوين الموارد المالية الخاصة وبتحقيق مجالات إنفاقها في إطار الاتجاه الهادف لجعل الحكم أكثر تقربا من المواطنين وأكثر نفعا لهم.

التنمية المحلية هي تلك العملية التي تتطلب تعديلات اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق حياة أفضل للأفراد من اجل تلبية حاجياتهم الضرورية.

إن الإمكانيات المالية والبرامج التي تسخرها الدولة الجزائرية هدفها تصحيح وتقوية مسار الوطنية، انطلاقا من تحقيق التنمية المحلية، اعتمدت الدولة في ذلك على الجماعات المحلية (بلدية) وجعلتها كأداة في يدها من خلال تفويض لها العديد من الصلاحيات، كما أطلقت الدولة العديد من البرامج التنموية المحلية والوطنية كان هدفها انجاز مشاريع تنموية فوق قدرات البلديات على تنفيذها وهذا ما يفتح المجال أمام البلديات لتحقيق الموارد المالية.

- هناك عجز ميداني وسوء تسير من طرف الإدارة والمجالس المنتخبة سواء تعلق الأمر بالمشاريع التنموية أو بطريقة سيرها وتنفيذها،وبغض النظر عن المشاكل التي قد تعرقل مسار التنمية المحلية بشكل عام، فتحقيق التنمية المحلية يحتاج إلى كل المتكامل انطلاقا من توفير الموارد المالية وتسييرها من طرف أفراد لهم الكفاءة اللازمة لذلك دون أن ننسى الدور الرقابي الفعال والمساهمة الإيجابية للمواطنين والدولة لإكمال حلقة التنمية المحلية الفعلية.

المنهج المتبع:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج أهمها الوصفي باعتباره المنهج الملائم لدراسة ظاهرة تمويل التنمية على المستوى المحلي، وذلك لتفكيكها إلى جزيئات أساسية يكمل بعضها البعض وتحليلها

بشكل أدق، فالمنهج الوصفي لا يقف عند تشخيص الظاهرة فحسب،بل يعتمد إلى تقويمها وإيجاد حلول ملائمة لها بعد تحقيق فهم اشمل لها.

بالإضافة إلى ذلك الاعتماد على منهج دراسة الحالة وذلك بدراسة الوحدة الإدارية المحلية (بلدية جسر قسنطينة) بهدف التعمق أكثر بتحليلها ودراستها.

الفصل الثاني

التسيير الحضري

أولا: استراتيجيات وشروط وأدوات التسيير الحضري :

1- إستراتيجية التسيير الحضري:[1]

من أجل دفع عجلة التنمية لابد من طريق يؤدي إلى تحقيق حاجات المجموعة البشرية من أجل تحقيق النمو اقتصادي متوازن ومحيط ذو نوعية جيدة يتوزع عقلاني بثروات خاصة نظام يتحكم في الأمكنة والأرضيات وكيفية استغلالها من خلال سياسة عمرانية متماسكة، وهذا كله يؤدي إلى ضرورة وضع سياسة حضرية أكثر نجاعة وفاعلية.

وبما أن التسيير احد الآليات التي تنهض عليها هذه السياسة وهو يحاول إعداد إستراتيجية تمكينها التوفيق ما بين العامل الاجتماعي والمكاني، وكذا تقويم تطورات النسيج العمراني والسهر على انسجامه وكذا الحرص على العنصر النوعي في إطار المبنى لكنها بداية تكتمل في التصور العام والعقلاني للسياسة الحضرية.

إن ميكانيزمات واليات التقويم بعملية العمران تجمع بين عدة مظاهر ذات تأثير متبادل فيها بينها تحكمها علاقات متشابكة إلى حد ما ومن اجل هذا السبب يجب أن يجد التخطيط الحضاري غايته في التسيير الحضري الذي يسهر حسب وسائل التعديد والتقويم التي تتخلص.

وبناء على ما سبق فان عملية التسيير الحضاري هي الأداة المناسبة لتجسيد السياسة الحضارية ويشرع لها أو يطبق قوانينها التخطيط، ويعتبر تسير الحضاري ترجمة مدروسة، ويبقى مع ذلك اكبر توجهات المعالجة السياسية للمشاكل العمرانية.

والتسيير الحضري ما هو إلا ترجمة فعلية لنظام مراقبة العمران في حدود سياسة حضرية عمرانية مبنية على أساس حقائق معطاة، وهو يمثل أساس التوازن العمراني بل أكثر من هذا، فهو ينظم عمليات التخطيط العقاري في إطار تشريعي واعتماد على وسائل خاصة من اجل ضمان تطبيق هذه القوانين في ظل السياسة العامة على ارض الواقع لعمل جهاز مراقبة من اجل إيجاد حل لمشكلة حضرية.

2- شروط التسيير الحضري:[2]

عند وضع إستراتيجية للنهوض بالسير الحضري لأي منطقة تعتمد على تحديد الإمكانية المالية والتكاليف المبرمة لكل منطقة من اجل تنظيمها وتطويرها فيما بعد.

[1] منقول من الموقع الالكتروني HTPP:// elearning.univ.biskra.dz/ على الساعة 15:35 / 10 افريل 2022.

[2] مرجع نفسه.

عند البدء في المشاريع وتطبيقها على الواقعة تراعى وتعطى الأولوية لمناطق من حيث عدد السكان والكثافة ودرجة التخلف.

الارتكاز على خصوصية المناطق الحضرية ومعرفة ظروف سكانها من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعمرانية معرفة كافة لإعداد برامج تراعي واقع المناطق الحضارية وخصوصياتها لتكون ناجحة.

مراعاة الفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذ برامج المخططات وهذا مؤشر هم لإنجاز في مجال التسيير الحضاري لمعرفة المناطق الحضارية، ويعقل أن تكون الفترة الزمنية طويلة المدى حتى لا تتعرض المشاريع للفشل.

3- أدوات ووسائل التسيير الحضري:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني تعرف بوسائل أو أدوات التهيئة العمرانية بالإضافة إلى مصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضاري او العمران والتصرف فيه كمديرية العمران، الإدارات والجامعات المحلية ومصلحة الأملاك العمومية، مصلحة المساحة المجالس البلدية المنتخبة و وسائل أخرى أهمها:[1]

3-1- مخطط العمران الموجه:

استمر العمل به إلى غاية 1990، حيث استبدل بوسيلة العمرانية أخرى وهو مخطط كان يوضح المدن الكبرى والمتوسطة، يرسم حدودها ويأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني حسب الاحتياجات الضرورية للتجمع السكاني، كذلك يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل النسيج العمراني، إذ أصبح قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوطنية.

3-2- مخطط العمران المؤقت:

انتهت صلاحيته في سنة 1990 وهو يشبه المخطط العمراني الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها إلا انه خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو شبه حضرية، والفرق بين الاثنين هو قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت، وهو لا يحتاج إلى مصادقة وزارية ومصادقة الوصاية على المستوى المحلي كافية لهذا النوع من المخططات العمرانية المؤقتة.

3-3- مخطط التحديث العمراني:

هو مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن وبالأخص المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق والأرضية والمساحات الخضراء والمتنزهات والحدائق العمومية وحدائق

[1] لبعل أمال، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، حالة مدينة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع ، تخصص تنمية، ص21.

الأطفال وغيرها، والأهداف العمرانية التي وضعت من اجلها هذه المخططات مهمة في مجال صيانة التراث المعماري الذي أصبح معرضا لتدهور من جراء القدم في الأحياء العتيقة ومراكز المدن التي هي بحاجة ماسة إلى اعتمادات مالية ضخمة من اجل تنفيذها.

3-5- مخطط التوجيه للتهيئة والتعمير:[1]

استبدل المخطط العمراني الموجه لسنة 1990 بوسيلة جديدة مماثلة، تعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهذا المخطط المعماري الجديد يختلف عن مخططات التعمير التي سبق التطرق إليها في كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضاري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضاري داخل إطاره الطبيعي والبيئي، وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضارية المجاورة بالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضاري، فانه يرسم ويحدث آفاق توسعه وعلاقاته الوسطية مستقبلا كجزء من الكل على المستوى الإقليمي وكخلية عمرانية للنسيج الحضاري والمعماري على المستوى الوطني، وبذلك أي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يفضي على طابع التقني الانفرادي المستقبل الذي كان ينتهي مع حدود المخطط التوجيهي للعمران والذي انتهت صلاحيته سنة 1990 ليملا الفجوات التي كانت تفصل التجمع الحضاري عن أوساطه المجاورة بحيث لا يترك مجالا للتوسع العمراني غير المنتظم ويراعي في إعداده التوجيهات الوطنية في مجال التهيئة القطرية عموما والتهيئة العمرانية خصوصا على مختلف الأصعدة الوطنية والمحلية، هذا المخطط هو وسيلة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري ويحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلديات أو لعدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة، كما يأخذ بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويحافظ على توجهات مخطط شغل الأراضي ويحترمها ويضبط صيغة المرجعية في استخدام الأرض والمجال حاضرا أو مستقبلا ويتكون من تقرير التقني وخرائط ورسوم سياسية وإحصائية.

أ-مكوناته:[2]

يتكون في مجموعة مما يلي:

*دراسة تحليلية للوضع السائد في الجهة مع دراسة التقديرية المستقبلية للجهة في مجال التنمية الاقتصادية والديمغرافية.

[1] لبعل أمال ، المرجع السابق، ص 21.

[2] لبعل أمال ، المرجع نفسه ، ص22.

*مخطط التهيئة المعتمدة وتعديلاته من حيث الواقع والأهداف المرسومة.

* تحديد المدة والمراحل الأساسية لإنجاز هذا المخطط والخرائط والبيانات المرافقة مع التقرير يجب أن توضح الأساسيات التالية:

– استخدام الشامل على الأرض حاضرا مستقبلا على مستوى الجهة المدروسة.

– تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية مع التركيز على مناطق التوسع العمراني ومناطق التحدي الهيكل العمرانية.

– تحديد مواقع المعالم الحضرية التاريخية والأثرية أو طبيعة من اجل حمايتها والمحافظة عليها.

– تعيين مواقع أهم الأنشطة الاقتصادية والتجهيزات العمومية.

– التنظيم الشامل لشبكة النقل والمواصلات حاضرا ومستقبلا.

– التنظيم الشامل لشبكة نقل ماء الشرب وتجهيزات تخزينه ومعالجته حاضرا ومستقبلا.

– التنظيم الشامل لشبكة صرف المياه المبتذلة حاضرا أو مستقبلا.

ترفق هذه الوثائق بتصاميم قطاعية تفصيلية ذات مقاييس رسم مكبرة لمختلف المناطق التي يتناولها العام مع مراعاة الدقة الفائقة في وضعها.[1]

وحسب قانون التعمير الجزائري وخاصة القانون المتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فان كل البلدية من التراب الوطني مجبرة بتغطية مجالها بمخطط التهيئة والتعمير.

ب-عمله و سير انجازه:[2]

يتم إعداد مشروع المخطط بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته، ويتم الإشراف على إعداده من طرف المجلس ألتنسيقي للمجالس الشعبية البلدية المعنية بالأمر كما تشارك جميع المصالح الحكومية المحلية كذلك في إعداده تحت إشراف مديرية التعمير والبناء.

– مرحلة الدراسة والتقييم للأوضاع السائدة حاضرا وتقدير لأفاق التطور مستقبلا في المجالات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.

– طرح الاختيارات ونماذج وفرضية التهيئة المقترحة مع إبراز جميع إجاباتها وسلبياتها.

[1] لبعل أمال، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، حالة مدينة بسكرة ، مرجع سابق ، ص22.

[2] لبعل أمال ، مرجع نفسه ،ص24.

– تتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلا بقرار من التوصيات التي صادقت عليه بحجج قوية ومقنعة، كأن تصبح مشاريع التهيئة وعلى مستوى البلديات لا تستجيب أساسا للأهداف المرسومة أو كثرة الأخطاء المعمارية في التوجيهات مخططات التهيئة والتعمير أو شبه ذلك.

ج-الجهات المكلفة به:

البلدية هي الهيئة الأولى المكلفة والمعنية بهذا المخطط ومضمونه، لكنها كهيئة لا يمكن أن تحقق تسيرا حضاريا بمفردها فعال وناجح ولكي يتم هذا بالتوافق والتناسق مع باقي المصالح المديريات الإقليمية والتي من المفروض ان تتقابل كل مديرية مصلحة خاصة تمثلها وتراقبها من خلال هيئة البلدية، وتعني البلدية مصلحة التعمير بالبلدية الوكالة العقارية المحلية، والمديريات الإقليمية هي:

*مديرية أملاك الدولة: المحافظة والتسيير للعقار التابع للدولة.

* مديرية الري: التحكم في توزيع المياه وتصريفها.

* مديرية التعمير والبناء: إبرام عقود التعمير والشهادات.

* مديرية الحفظ العقاري: إعطاء الصيغة القانونية للعقود ولتشهيرها وتسجيلها.

* مديرية التنشيط المحلي.

* مديرية التنظيم والمنازعات.

* مفتشيةممسح الأراضي: تحديد الطبيعة القانونية للأراضي أو العقار.

4– مخطط شغل الأراضي:[1]

ينظم مخطط شغل الأراضي باستخدام الأراضي أو المجال على ضوء توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وبالتالي إلزامي لكل بلدية عبر التراب الوطني.

أ– أهدافه:

-تحديد المناطق العمرانية بكل دقة وتفصيل ويحدد استخداماتها (مناطق سكنيه، مناطق الخدمات والتجارة، مناطق صناعة والتخزين، المناطق الطبيعية والغابات، المساحات الخضراء، الأراضي الفلاحية، والفضاءات وأماكن الراحة والترفيه).

– يحدد مخطط شبكة الطرق والمواصلات ويحدد مواصفاتها.

– يحدد الأحياء التي تهيكل ويجرى تحديثها وتطويرها.

[1] لبعل أمال ، مرجع نفسه، ص24.

– يحدد مواقع الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية.

– يحدد باقي الشبكات الهياكل الأساسية كالمياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي، الصرف الصحي، وأماكن رمي النفايات.

– يحدد الأحياء التي تهيكل ويجرى تحديثها وتطويرها.

– يحدد مواقع الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية.

ب–مكوناته:[1]

يتكون مخطط شغل الأراضي من عدة وثائق أهمها: الدراسات التحليلية والتنظيمية المستخدمة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية والإقليمية بصفة خاصة التهيئة القطرية بصفه عامة.

وتوضح في هذا المخطط جميع الضوابط المجالية والأهداف المحددة بدقة لاستخدام الأرض والوسط طيلة مدة زمنية معينة على المدى المتوسط.

ويرفق مع التقرير تحليل الخرائط والرسوم البيانية لمختلف المناطق والأوساط التي يغطيها مخطط شغل الأراضي ويراعي فيها الدقة الفائقة والتفصيل الجيد باستخدام مقاييس الرسم المكبرة.

ج–الجهات المكلفة به:

يخضع تقريبا لنفس الإجراءات التي يخضع لها الوصاية على المستوى المركزي تبعا لأهمية البلدية أو البلديات التي يغطيها مخطط شغل الأراضي من الناحية العمرانية السكانية والاقتصادية وعادة ما تتم المصادقة على المخططين مع بعض مخطط شغل الأراضي، والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

ونظرا للتغيرات التي تحدث في الوسط فان مراجعة وإدخال التعديلات على مخططات شغل الأراضي واردة باستمرار لهذا السبب تنشأ لجنة مخصصة تحت إشراف الولاية وبإشراك المنتخبين المحليين لمعاينة هذا التغير في المخطط شغل الأراضي والتأكد من صحته وخدماته لصالح العام إلى الوصاية المحلية أو الوزارة لإدخال هذه التغيرات بشكل رسمي أو رفضها وكل تغيير في مخطط بشغل الأراضي يجب تأكيده بواسطة قرار ولائي أو وزاري أو مرسوم تنفيذي عن تغطية لمنطقة إستراتيجية.

ويجب على المشاريع والبرامج والتوجيهات الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أن تكون متناسقة ومنسجمة مع مخطط شغل الأراضي بصفة خاصة ومخططات التنمية والتهيئة العمرانية على المستوى المحلي بصفة عامة.

[1] لبعل أمال ، مرجع نفسه، ص25.

-المناطق الصناعية:[1]

تعتبر المناطق الصناعية في الجزائر وسيلة من وسائل التهيئة العمرانية واستخدام الأرض ويشترط في تكوين منطقة الصناعية بالتجمعات الحضارية تواجد خمس وحدات صناعية على الأقل قادرة على توفير 1000 منصب شغل صناعي أو أكثر، أما من حيث المساحة المخصصة للمناطق الصناعية في الجزائر فهي متفاوتة وتتراوح عموما في المناطق الصناعية التي أنجزت ما بين 50 و 2000 هكتار.

والمناطق الصناعية تندمج في المخططات العمرانية وتنسجم مع استخدام الأراضي المخصصة لمختلف الأنشطة الحالية والمستقبلية المرصوص عليها في مخطط شغل الأراضي.

-المناطق السكنية الحضرية الجديدة:

بدأ العمل بهذه الوسيلة العمرانية في الجزائر منذ 1975 بهدف التحكم في التوسع العمراني بالمستوطنات الحضرية من اجل توفير السكينة متزايدة.

وحسب التوجيهات التشريعية العمرانية الجزائرية، يمكن للمناطق السكنية الجديدة أن تنشأ بشكل اختياري عندما تكون طاقة المشروع إنتاج 400سكن فما فوق، وتنشأ بشكل إجباري عندما يتطلب المشروع المعماري إنشاء 100سكن أو أكثر، فقد قدر عدد السكن المنجز بواسطة هذه الوسيلة المعمارية إلى غاية 1990 بحوالي مليون سكن جماعي على النمط العمومي (العمارات) يتوزع عبر مختلف المدن الكبرى والمتوسطة والصغرى.

-التجزئة: وسيلة عمرانية أخرى تهدي إلى توفير السكن الحضري الفردي والمنظم والمنسجم على النسيج العمراني والمدمج ضمن مخططات التوجيه والتهيئة العمرانية تعرف (بالتجزئة) التي تقوم البلديات والوكالات والعقارية بتهيئتها والإشراف على انجازها من اجل توفير السكن الفردي لإطار البناء الأفقي المعروف بالبناء الفردي أو الذاتي.

يتولى المستفيدون من شراء الأراضي المقررة والمهيأة في التجزئة من طرف البلدية أو وكالاتها العقارية ببناء مسكنهم بشكل مستقل اعتمادا على شروط رخصة البناء المسلمة من طرف مديرية التعمير والبناء التي تحدد المظهر الخارجي للسكن وارتفاعه ومقاييسه الهندسة المعمارية المتطلبة في السكن، وتحدد مده الانجاز واستخدام المشروع بعد الانجاز.

[1] لبعل أمال ، مرجع نفسه، ص25.

– المدن الجديدة:[1]

تبنت الحكومة الجزائرية إستراتيجية المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع في الجزائر خاصة عبر الشريط الساحلي، وكان الهدف منها تحقيق التوازن في الشبكة الحضرية والتخفيض من أزمة السكن، القضاء على الأحياء القصديرية، زيادة على بعث التنمية الاقتصادية في الهضاب العليا والجنوب من اجل استقطاب الفائض السكاني الموجود في شمال الجزائر، وقد صادقت الحكومة الجزائرية سنة 1995 على عدة مشاريع مدن جديدة تنشأ بالقرب من المدن المترو بولية (الجزائر، وهران، قسنطينة).

– رخص التدخل المباشر في تغيير النسيج العمراني:[2]

أهم هذه الوثائق لها علاقة مباشرة بالتغيير في النسيج العمراني بواسطة البناء أو الهدم أو النسج.

رخصة البناء: يمكن الحصول على رخصة البناء من طرف الأشخاص أو الهيئات في القطاعين العام والخاص لغرض تجديد البنايات الجديدة مهما كان نوعها واستعمالها، كما تشترط لتمديد البنايات الموجودة ويتغير البناء الذي يمس الحيطان الضخمة منه أو الواجهات المطلة على الساحة العمومية، ولانجاز جدار صلب للتدعيم أو النسيج بحيث تحضر رخصة البناء وتسلم في الأشكال وبالشروط والآجال التي يحددها التنظيم.

I. وسائل وتحديات التسيير الحضري والسياسات الحضارية الموجهة له:

1-1- تحديات التسيير الحضري:

1-1-1- التحدي الاقتصادي والمالي للتسيير الحضري:

-لمن الحصول على الملكية العقارية

- تمويل عملي التهيئة ومختلف التجهيزات

- تجديد قدرات المتدخلين المحليين لاسترجاع حالة اقتصادية طبيعية.

- إنشاء وبث الديناميكية جديدة

- الأموال الخاصة بالتشخيصات والدراسات الحضرية

- أموال الدراسات والمناقشات العامة وأجرة الأشغال.

[1] لبعل أمال ، مرجع نفسه، ص26.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون 29/90 الصادر بتاريخ 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة العمرانية، مواد 52-57

1-1-2- التحدي السياسي للتسيير الحضري:

تراجع القطاع العمومية وفشل النظام الاقتصادي وإتباع نظام الاقتصاد الحركات له تأثير كبير على الجانب السياسي وخاصة في مجال العمران، وذلك بالتوجه نحو مبدأ التضامن، تشجيع الاستثمار، البحث عن فاعلين جدد، أي إتباع نظام قرارات اللامركزية

- مبدأ الحوار في إعداد المشاريع وتصحيح أخطاء الماضي.

- الهروب من الحالات الضرورية "صلابة أدوات التعمير القانونية" من اجل انجاز النشاطات الغير متضمنة في التخطيط الحضاري القديم.

- فتح المجال أمام فرضية الاستثمار في ميدان التسيير.

- إتباع مشاورة ومشاركة واسعة بين الفاعلين الحضريين في إعداد مختلف الدراسات.

-الاعتماد على المختصين في إعداد الدراسات والنصوص القانونية والحد من الهيمنة الإدارية.[1]

1-1-3-التحديات العمرانية للتسيير الحضري:

يهدف التسيير الحضري إلى تحسين الصورة الحضارية للمدينة والتي تلعب دورا كبيرا في تحقيق الرفاهية بالساكنة وجذب المستثمرين والسياح بالتالي تطوير الاقتصاد المحلي، وذلك يتحقق من خلال خلق وسيط بين التقنية الحضارية المطبقة، تكنولوجيات التدخل ثقافة المجتمع، أي من خلال الوصول إلى التسيير الحضاري يتعلق قبل كل شيء بالمدينة المعينة وفقا تركيبتها الحضارية، بحيث ينص على إعادة تركيب الأنظمة الحضرية بما يحقق دمج مختلف المجالات الغير مستعملة أو الغير الوظيفية والتي تعاني من عزل بالنسبة لباقي المدينة من خلال العمل على التنسيق بين هذه المجالات بينها وبين المدينة.

يحاول التكيف مع الخصائص المحلية الاجتماعية، الثقافية من اجل خلق فضاء حضاري ذو نوعية هندسية متأقلمة مع احتياجات السكان.

رخصة التجزئة: تشترط رخصة التجزئة لكل عمليات تقييم لاثنين أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، وتحضر رخصة التجزئة وتسلم في الأشكال والشروط والآجال التي يحددها التنظيم.

رخصة الهدم: يخضع الهدم الكلي أو الجزئي للبناء إلى رخصة الهدم في المناطق المشار إليها سابقا وكل ما اقتضت ذلك الشروط التقنية والأمنية وتحضر رخصة الهدم وتسلم في الأشكال والشروط والآجال التي يحددها التنظيم.[2]

[1] بديار عادل، منادي رابح، مذكرة التسيير الحضري بين التطبيق والتشريع، مدينة سطيف، معهد التسيير والتقنيات الحضرية، ص22.

[2] بديار عادل ، مرجع نفسه، ص23.

1-2-السياسات الحضارية الموجهة للتسيير الحضري:[1]

1-2-1- تعريف السياسات الحضرية:

إن السياسات الحضارية أو العمرانية ما هي في الحقيقة إلا تحديد -وفي كل لحظة- حسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة الجماعية المكان أو الظروف المحيطة به، وفي الجزائر هناك غياب لسياسة حضرية ملائمة وكذا الابتكار في التحكم في كل عمليات العمران، إذ أنه لا يوجد تطور معماري منسجم ومنبثق من السياسة ذات منطق واضح وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار لخاصية التركيب العمراني في حد ذاته هذا لا يعود فقط إلى الشكل والمكان بل يعبر أكثر عن التنظيم الاجتماعي وعملية الإنتاج.

تعرف السياسة الإدارية عموما أنها تلك المجموعات من القواعد والتوجيهات التي تصدرها الإدارة العليا للمشروع لترشيد العاملين في أداء وظائفهم وتتخذ أسس ومعايير في اتخاذ القرارات وانطلاقا من السياسات العامة تشرع الأجهزة الإدارية المتخصصة في رسم إستراتيجية محددة لأنشطة المشروع تحدد الأساليب الدقيقة التي تلجا إليها الإدارة للإفادة من الموارد المتاحة لها بشكل امثل، كذلك تعدد الخطط بعيدة المدى في ضوء تلك السياسات والاستراتيجيات.

ويمكن تعريف السياسة الحضرية على أنها مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لضمان سير عمراني متطور ومتوازن مع تحديد الوسائل والأهداف والموارد البشرية والمادية المتوفرة، زيادة على هذا تهدف السياسة إلى إيجاد وصل بين الأنسجة العمرانية وتحسين مستوى المعيشة في المراكز الحضرية، كما يجب على السياسة تعديلا كاملا يجسده تخطيط عمراني يعمل على التنسيق ما بين العناصر الاقتصادية والزمانية والمكانية للموقع والنظام العمراني، أي المنجز ما بين ما تلح عليه الوضعية الاجتماعية داخل وحدة مكانية بصدد إعادة الإنتاج آو الإنتاج أو تقوية العمل أو بمعنى أوسع مجموعة العناصر ومجموع ميزاتها والعلاقات ما بين هذه العناصر ومميزاتها، ونظرا لكل هذه الأسباب فان التخطيط العمراني والتسيير الحضاري هو الوسيلة الأمثل لتجديد رؤى السياسة الحضرية والتي هي في الأساس حوصلة لمجموعة الدراسات والإجراءات والعمليات التشريعية والمالية التي تمكن الجماعات العمومية من تقسيم كل منطقة وكل وسط حضري، وكذا تحديد فرضية التهيئة المناسبة والتي تشمل تحسين الوضع العمراني تحسينا يتمشى وطبيعة والمعطيات الخاصة بكل موقع، والسياسة الحضارية تقوم على أساس ثلاث مستويات الوطني، الجهوي، المستوى المحلي.

[1] لبعل أمال، آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية، حالة مدينة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع ، تخصص تنمية، ص27.

1-2-2- المراحل الإنمائية للسياسات الحضرية:

عرفت الجزائر عند التوجيهات لسياستها الحضارية أو لسياسة التهيئة العمرانية بمعنى أوضح وأدق محاولة من خلال ذلك الخروج من الأزمة الحضرية التي كانت تعاني منها معظم مدنها وأقاليمها الحضرية

إن سياسة التهيئة العمرانية إذا سلمنا بوجود سياسة التهيئة العمرانية في ماضي قد خضعت على الدوام وغير مستمر مطبوع بعنف الإدارة والتردد اللذان يفسران إلى حد بعيد الوضع المتردد السائد حاليا على مستوى القطر. وقد عرفت هذه السياسة والمعروفة باسم التهيئة العمرانية في الجزائر ثلاث مراحل إنمائية غير متساوية من حيث القيمة.[1]

اتسمت المرحلة الأولى: بواقعية نسبية تهيمن عليها العدالة الاجتماعية التي تدعي التساوي.

التزمت الثانية بصفة رسمية بسياسة تهيئة عمرانية بدون توفير الشروط اللازمة لتنفيذها.

ترمي الأخيرة إلى محور الإستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية التي وضعتها الدولة والتخلي عن الأعمال والأنشطة الإقليمية.

1-2-3- المرحلة الأولى 1962- 1978: سياسة توازن جهوي أكثر منها سياسة تهيئة عمرانية:

وبظهور المخططين الرباعيين (1970- 1973- 1974-1977) تأكد حقيقة وبصورة أوضح الاهتمام بإعادة التوازن الجهوي وزيادة على مواصلة تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى والبرامج خصصت عمليات أخرى على المستوى المحلي، المخططات الولائية، البلدية، للتنمية ومخططات التجديد العمراني.

وقد كانت هذه الأعمال بكل تأكيد فعالة أعطت نتائج إيجابية مثل التقليص من الفوارق في ميدان الشغل و بالتالي في المداخيل و في ميدان التربية و تنمية الهياكل الأساسية و التجهيزات والكهرباء و تطوير المدن الصغرى و المتوسطة هذا إذا اقتصرنا على ذكر أكثر الأعمال أهمية.[2]

غير أن هذه الأعمال كانت محدودة في الزمان فلم يكن لها تأثير ملموس على الخريطة الإقليمية والصورة التي تقدمها نتائج الإحصاء العام سنة 1977 خير دليل في هذا الشأن، فالفوارق بين الشريط الساحلي وباقي البلاد تزداد هوتها و حركات النزوح في اتجاه المدن و الهامة منها. بالخصوص قد انجر عنها عمران فوضوي زاد المشاكل الحضرية تعقيدا أكثر.

[1] شريف رحماني، الجزائر غدا ، طهران المطبوعات الجامعية، الجزائر ، (د ت)، ص63.

[2] شريف رحماني، مرجع نفسه، ص65.

1-2-4- المرحة الثانية 1978/1986 :سياسة تهيئة عمرانية مزودة بصلاحيات و لكن بدون سلطة وبدون وسائل :

تم ابتداء من سنة 1980 تجسيد سياسة تهيئة عمرانية أكثر تأكيدا وجلاء عن طريق سلسلة من الإجراءات، فظهرت التهيئة العمرانية للمرة الأولى ضمن صلاحيات دائرة وزارية و ذلك بإحداث وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، كما تأسست في سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، و من جهة أخرى، صدر قانونان سنة 1981 يتضمنان تعديلات و تتميم لقانوني للولاية و البلدية ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية و يزودانها بأدوات خاصة لتهيئة : المخطط الولائي للتهيئة و المخطط البلدي للتهيئة[1].

و تزودت التهيئة العمرانية أيضا سنة 1987 بقانون و هو القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية الذي يوضح أدواتها على المستويين بين الوطني أو الجهوي يحدد أنساقها و تناسقها لكن بدون أن يتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية، و هكذا، لم يتم تحديد إطار الإعداد و كيفيات اعتماد المخطط الوطني و المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية و لا الأدوات القانونية المحلية الخاصة، طبقا لما ينص عليه القانون.[2]

1-2-5- المرحلة الثالثة : 1986/1994 : انحطاط السياسة الترابية.

تم التخلي عن كل إستراتيجية فتعرضت التهيئة العمرانية كغيرها من السياسات الأخرى التي انتهجتها الدولة

.

(الأمنية و الاقتصادية و المالية و الدبلوماسية)، ابتداء من سنة 1986 لصدمة أزمة الدولة و تحملت عواقبها، و أمام أزمة مالية ليس لها مثيل نجمت عن انخفاض سعر البترول و زاد من حركتها تقلبات سعر الدولار، انسحبت الدولة و تخلت من كل عمليات التهيئة العمرانية ثم إن المواضيع الخاصة بالاقتصاد الحر الجديد، قد قضت نهائيا على سياسة التهيئة العمرانية. وكانت نذيرا بزوال الوظائف المهيكلة للسلطة و الجماعات المحلية إن أيام شهر أكتوبر و الأحداث التي أعقبتها قد جلبت الانتباه إلى مدى تفكك الأقاليم و كشفت عن خطورة وضعية الضواحي التي أصبحت فريسة للتهميش و انعدام الأمن و البطالة، و الأخطر من ذلك، أن مناطق شاسعة ريفية و جبلية كانت لا تزال تواجه متطلبات العيش و النزوح تبين بوضوح مدى حدود نموذج التنمية القطاعية المعمول إلى ذلك العهد و ضخامة التصدعات الإقليمية المترتبة عن حالات الفشل هذه، و لاسيما تفاقمها الناجم هذه

[1] شريف رحماني ، مرجع سابق، ص66.

[2] شريف رحماني ، مرجع نفسه ، ص68.

الأعوام الأخير عن انسحاب الدولة من الميدان و عن عدم تنظيم الاقتصاد و ضبط وتيرته وإن ضخامة المخاطر المتراكمة بفعل هذه الوضعية تدعونا أكثر من أي وقت مضى إلى التعجيل بتحديد سياسة جريئة للتهيئة العمرانية، توضع تحت شعار الإرادية التجديدية للدولة كضمان للعدالة الاجتماعية و التماسك الإقليمية للبلاد و وحدتها الوطنية.[1]

1-2-6- السياسة الجديدة الخاصة بالتهيئة العمرانية : استعادة الوعي من جديد:

إن الدولة بصفتها الضامن لديمومة المؤسسات و سلامة التراب الوطني و التماسك و الاستقرار الاجتماعيين يجب عليها أن تسطر سياسة جريئة للتهيئة العمرانية، على أن تكون مرنة بالقدر الكافي حتى تسمح بالمرور إلى اقتصاد السوق دون تصدع يلحق بالمجتمع و بالمجال، فيقضي على و المجهودات التنموية الماضية و المستقبلية.

إن العالم يتغير و الاقتصاد يتحول و العلاقة بين الدولة و المؤسسات و الأشخاص ليست كما كانت عليه من قبل، لذة الأسباب، يجب على الدولة أن تغير نفسها و سياستها و إستراتيجيتها و في هذا الإطار، يجب على الدولة أن تكيف تدخلاتها فوق الإشكاليات المجالية الخصوصية.

المرونة عن الحفز أو الردع في بعض الحالات، الالتزام الأوضح في حالات أخرى عن طريق التمويل و التقين أو التنظيم، كما أن سياسة التهيئة العمرانية يجب أن ترتكز قاعدتها على مبادئ التنسيق و المشاركة و الانخراط في جميع القرارات المتخذة المتعلقة بالتهيئة العمرانية و ذلك بتحديد المستويات و الهيئات المكلفة بها و تعيين الإجراءات التطبيقية الخاصة بها.[2]

إن معالجة تسيير مدننا و المشاكل المتصلة به جزء لا يتجزأ من سياسة التهيئة العمرانية و لعسل ذلك حقيقة يجب التأكيد عليها باستمرار، فبالاعتماد على هذه السياسة بالذات و عليها وحدها يمكن رسم محاور و تحديد الوسائل التي تساعد على توجيه و تنظيم و تنسيق التعمير الجامع الذي يجتاح البلاد و الفوضى التي يتسم بها هذا التعمير في كل مدينة من المدن غير أن سياسة التهيئة العمرانية لا تكتفي بالتحكم فقط في هذا التعمير لتوجيه المنطق الاقتصادي العمراني الذي سبق الحديث عنه، بل و تقتضي كذلك العودة إلى مدن في مستوى الإنسان سواء من حيث فعالية أشكال تسييرها أو من ناحية أطر الحياة التي يجب أن توفرها في كل فظاءاتها لكل سكان المدن.

[1] شريف رحماني ، مرجع نفسه، ص69.

[2] شريف رحماني ، مرجع نفسه، ص70.

إن مسألة المدينة بالنظر إلى اتساعها و مختلف أوجهها في إطار التهيئة العمر اليسة و التنمية العمرانية، لا يمكن إطلاقا أن تعود كما هو الحال حتى الآن للمبادرة و العمل التطلعيين، فهي تقتضي في المقام الأول و في إطار أهداف التهيئة العمرانية سياسة وطنية متكاملة للمدن والمدينة[1].

1-2-7- أسس السياسة الحضرية الجديدة:

يتعين على سياستنا الحضرية الجديدة أن تتكفل بكل المشاكل التي سبق ذكرها لكي نعيد إلى المدينة و التعمير دورهما الحقيقي و بعدهما الكمي و النوعي في التنمية العمرانية الوطنية في مجملها وتثمينها بشكل متماسك فالمدينة مؤسسة بشرية يتعين تنظيمها و تسييرها لتحقيق الانسجام الاجتماعي و انسجام الظروف الحياتية التي يجب أن توفرها لسكانها و هي أيضا مرفق المرافق الأساسية في التنظيم العمراني و تنميته بصورة متوازنة وفقا للأنشطة الإنتاجية و التنظيمية التي ينبغي أن تنمو فيه، و إلى السياسة الحضرية العامة التي يجب أن تتوجه لحو تنظيم الشبكات الحضرية بشكل متماسك، تضاف سياسة خاصة بالمدينة و تتصل بالتسيير الناجع و إعادة النظر في الأطر الحضرية ذاتها[2].

و من خلال سياسة التهيئة العمرانية ينبغي أن تراجع إذن مجمل النظرة الخاصة ببنية البلاد الحضرية و ذلك بإعادة إرساء تنظيمها و أهدافها و أفقها على المنطقين العمرانيين اللذين تتوقف عليهما.

و المنطق الاقتصادي العمراني يفرض بذلك على الخصوص ما يلي:

-التحكم و إعادة تنظيم تعمير المدن الكبرى في المنطقة التلية و خاصة مدينة الجزائر من أجل دعم الدور الدولي للعاصمة و منطقتها.

-إنشاء و ترقية مدن كبرى جهوية حقيقية في المناطق الداخلية تكون قادرة على التوصل إلى الكتل الحرجة اللازمة لبعث التنمية الجهوية و تنظيمها و توزيعها من خلال الأنشطة الإنتاجية و التنظيمية و المرافق الاقتصادية المهيكلة.

-النهوض بالبني الحضرية الجهوية على أساس توزيع الأنشطة الحضرية المهمة و حسب القدرات الإقليمية المراد تثمينها.

-مدن جديدة متصلة بمختلف التنظيمات الجديدة و إعادة الهيكلة التي يستلزم التحكم في الفضاءات الحضرية الكبرى و إنشاء البني الحضرية الجهوية في معظم المناطق الداخلية على حد سواء.

[1] شريف رحماني ، مرجع سابق، ص239 .

[2] شريف رحماني، مرجع نفسه، ص241.

المنطق الاجتماعي العمراني يقتضي من جهة أخرى ما يلي:

-إقامة مصالح عمومية و مرافق مهمة في الأرياف و التجمعات السكنية الريفية حتى تتجنب حركات النزوح التي تنشأ من التعمير.

-الرفض النهائي بطبيعة الحال لنموذج التعمير المعياري المطبق حتى الآن الإدارية المحلية يمكن أداؤها بكل سهولة في إطار المراكز الريفية ما لم تفرض المقاييس الاقتصادية الفعلية للمرور إلى النموذج الحضري.

و ستكون البنية الحضرية المستقبلية التي سيتم رسمها على هذا أداة جوهرية في استراتيجياتنا الخاصة بالتهيئة العمرانية سواء فيما يتعلق بالتعديلات الواجب إدخالها على شغل التراب الوطني أو بترقية مختلف الجهات من الداخل[1].

الهيئات المكلفة بالتسيير الحضري للمدينة

1-1- المتدخلين في التسيير الحضري للمدينة :

عملا بمبدأ الديمقراطية التشاركية في التسيير بصفة عامة وفي التسيير الحضري بصفة خاصة، والتي تعني المشاورة والمشاركة بين عدد من الفاعلين أو المتدخلين في التسيير الحضري سعيا لتحقيق مبدأ الحكامة الرشيدة التي يسعى إليها التسيير، ما جعل المشرع في القانون التوجيهي للمدينة 06-06 يدرج في مجموعة من المتدخلين في التسيير الحضري للمدينة سعيا منه لتجسيد ذلك وقد أدرجه تحت عنوان "الفاعلون والصلاحيات" بدء من المادة 13 إلى المادة 17 من القانون المذكور أعلاه على غرار القوانين الأخرى كقانون البلدية 11- 10 وقانون الولاية 12-07 السالفي الذكر.[2]

ومن أجل تحقيق التسيير الفعال للمدينة وجب وضع إستراتيجية واضحة وقائمة على أسس التخطيط الفعال والجدي، إضافة إلى تظافر كل الجهود والتنسيق فيما بين السلطات العمومية الممثلة في الدولة (الفرع الأول)، الجماعات الإقليمية (الفرع الثاني)، المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون (الفرع الثالث) والمواطن والمجتمع المدني (الفرع الرابع).

[1] شريف رحماني ،مرجع سابق ،ص243.

[2] بلاش دامية،التسيير الحضري للمدينة في إطار القانون التوجيهي للمدينة06 06 مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم القانونية تخصص قانون الإداري، سنة 2020 ،ص 42.

الدولة كمتدخل في التسيير الحضري للمدينة

تقوم الدولة أو السلطات المركزية من خلال النصوص التشريعية والتنفيذية بإحداث جميع الأجهزة المكلفة بالتسيير الحضري للمدينة، وكذلك بكل ما يتعلق بأساليب الشراكة بين القطاع العمومي والخاص والمجتمع المدني[1].

فطبقا للمادة 13 و14 من القانون التوجيهي للمدينة فإن الدولة تقوم في إطار التسيير الحضري للمدينة بمايلي:

-المبادرة بإحداث سياسة المدينة وإدارتها وكذا تحديد الأهداف والإطار والأدوات اللازمة بالتشاور مع الجماعات الإقليمية خاصة البلدية باعتبارها الهيئة القاعدية القريبة من المواطن.

-تحديد الإستراتيجية بتسطير الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة للمدينة.

-توفير شروط التشاور والنقاش بين مختلف المتدخلين في سياسة المدينة.

-تحديد المواصفات والمؤشرات الحضرية وكذا عناصر التأطير والتقييم والتصحيح للبرامج والنشاطات المحددة.

-إيجاد الحلول لإعادة تأهيل المدينة وإعادة تصنيف المجموعات العقارية وإعادة هيكلة المناطق الحضرية الحساسة.

-تصميم ووضع سياسات تحسيسية وإعلامية موجهة للمواطنين.

-وضع حيز التنفيذ أدوات التدخل والمساعدة على اتخاذ القرار قصد ترقية المدينة.

-تفضيل الشراكة بين الدولة والجماعات الإقليمية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، قصد وضع حيز التنفيذ برامج سياسة المدينة.

-السهر على تناسق الأدوات المتعلقة بسياسة المدينة وضمان مراقبة و تقييم أدائها.

-التأسيس لآليات جديدة للتدخل والمساعدة على اتخاذ القرار قصد متابعة تطبيق سياسة المدينة وترقيتها ، بإنشاء المرصد الوطني الذي يعد إطارا للرصد والتحليل واقتراح وإعداد الدراسات حول تطور المدينة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وكذلك بإعداد مدونة المدن والعمل على ضبطها، والمساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة، كما تؤكد على طريقتي الاستثمار والقروض أثناء إعداد ميزانية المالية المحلية[2].

[1] بلاش دامية، المرجع السابق،ص43.

[2] . بلعيدي نسيمة، المرجع السابق، ص74.

الجماعات الإقليمية كمتدخلة في التسيير الحضري للمدينة:

وفقا للقانون 06-06 فإن الجماعات الإقليمية تقوم بتنفيذ البرامج والنشاطات المحددة في إطار سياسة المدينة، بحيث يتعين عليها التكفل بتسيير المدن التابعة لها فيما يخص نموها والمحافظة على أملاكها المبنية ووظائفها ونوعية ظروف معيشة سكانها، وذلك في إطار الصلاحيات المخولة لها قانونا"، والتي تحدد مجالات التدخل للجماعات الإقليمية في تهيئة وتسيير المجال الحضري، ومدى فعالية الصلاحيات المسندة إليها بحكم القانون في تفعيل التدخل على مستوى إقليمها.

باعتبار أن الجماعات الإقليمية جهة قريبة من المواطن وكونها المسؤول الأول عن تسيير المدن على المستوى المحلي بإمكانها تلبية جميع متطلباته واحتياجاته، وهذا يقودنا إلى التساؤل عن الصلاحيات والمهام التي منحت لها ضمن قوانين ومراسيم تنفيذية تخضع إلى تعديلات ضرورية من فترة إلى أخرى حسب المعطيات الجديدة للمجال الحضري ، وفي المقابل تقوم الجماعات الإقليمية من خلال منتخبيها بتسيير شؤون المجال الحضري وهم مطالبين بالتسيير الحسن له.

وهذا يستلزم توضيحات بالنسبة للقانون الأساسي والصلاحيات الموكلة للجماعات الإقليمية، بالإضافة إلى الإشراف وتنفيذ المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وذلك بالاعتماد على الصلاحيات الممنوحة لها، ضمن السياسة الاقتصادية الجديدة المتبعة في الجزائر التي تعتمد على اقتصاد السوق وتأثيراته على المجال العمراني.[1]

أولا: صلاحيات الولاية في مجال التسيير الحضري:

تتمثل صلاحيات الولاية من خلال الدور الذي يمثله الوالي بصفته منسق المصالح الخارجية للدولة، ومن خلال الدور الذي تلعبه كرابط بين الريف والمدينة ووسيطا بين الإدارة المركزية والمحلية، رغم أن حجمها ليس من الأهمية كي يشكل مستوى الرابط بين الدولة والجماعات القاعدية والتي هي البلدية، لكن تبقى المستوى المفضل لتجسيد سياسات التنمية المحلية لكونها تقوم ب:

1-صلاحيات مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية في مجال التسيير الحضري:

تتكفل مديرية التخطيط والتهيئة الإقليمية بمخطط تهيئة الولاية الذي يعد إطارا مرجعيا للتنظيم الإقليمي للولاية، القائم على التضامن والتكامل بين البلديات والتي هي أساس التنمية المحلية الفعلية المنسجمة، وذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم380-81 ، الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتها في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية ، ويكون المخطط حسب التوجيهات والمبادئ المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته

[1] بلعيدي نسيمة، المرجع السابق ،ص45.

المستدامة والمخطط الجهوي، حيث تقوم بذلك إدارة الولاية بالتشاور مع الأعوان الاقتصادية للولاية ومجالس المداولة الولائية والبلدية وممثلي مختلف الجمعيات، والهدف هو توضيح التوجيهات المعدة لتهيئة الإقليم مع إدخال توجهات خاصة بالتخطيط بين البلديات.[1] .

2-صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال التسيير الحضري:

يقوم مجلس الشعبي الولائي بتقديم اقتراحات بشأن إعداد مخططات للتخطيط المجالي والحضري ويراقب تنفيذها، كما يقوم بمتابعة المشاريع ذات البعد الوطني والجهوي ويعمل على إيجاد التجهيزات التي يتعدى حجم تكلفتها وأهميتها قدرات البلدية، ويبادر بالأعمال المتعلقة بأشغال طرق الولاية لدعم المبادرات التي من شأنها تحقيق تنمية محلية لتوفير الهياكل والتجهيزات، وكذلك يقوم بالاهتمام بقطاع السكن.

3-صلاحيات خلية المتابعة والتنسيق في مجال التسيير الحضري:

تعتبر خلية المتابعة والتنسيق هيئة للتسيير الحضري الجواري، تنشأ بموجب قرار من الوالي وتكون تحت رئاسة مدير البناء والعمران، ون من مديريات الولاية للأشغال العمومية والسكن والتجهيز العمومي و ممثلي مؤسسات الخدمة العمومية، كالشركة الوطنية للكهرباء والغاز، الوكالة الجزائرية للمياه البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والديوان العمومي للتسيير العقاري[2].

ومهام هذه الخلية التي تضم مختلف الأطراف هو التسيير والتحكم في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة المشاريع ميدانيا، كما أنها تعتبر إطارا للتشاور والتنسيق، حيث تجتمع كل أسبوع في الموقع لحل المشاكل الجارية وتحرص على السرعة وإتقان الأشغال.

وتعتبر هذه مختلف الاختصاصات التي تمارسها الولاية من التسيير الحضري وذلك بدورها الوسيط بين الدولة والبلديات التي تتشكل منها الولاية تحقيق مشاريع التنمية.

ثانيا: صلاحيات البلدية في مجال التسيير الحضري:

تعتبر البلدية الوحدة القاعدية لتهيئة الأقاليم وتنميتها لذلك يتعين تزويدها بالوسائل اللازمة والكفاءات القادرة على التسيير الحضري.

[1] بلعيدي نسيمة، المرجع السابق،ص45.

[2] بلعيدي نسيمة، المرجع السابق،ص46.

البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية وتمثل المستوى القاعدي لجميع عمليات التهيئة والتخطيط الحضري وتعتبر تجسيد للامركزية التسيير والتنظيم وذلك من خلال المنتخبين المحليين الذين يتولون تسيير أمور البلدية ، الجمعيات المعتمدة التي تقوم بتمثيل مختلف الشرائح الاجتماعية ضمن الجمعيات المهنية وجمعيات الأحياء.

وباعتبار البلدية الهيئة الأقرب من المواطن والتي تجسد تطلعاته، فإنه ينبغي تحديد دورها فيما يخص الشراكة مع الولاية في التكفل بالتسيير الحضري للمدينة عامة وللبلديات خاصة، وتكمن اختصاصات البلدية في:

-تسيير استعمال المساحات والأراضي.

-تنظيم وتسيير الإطار الحضري للتجمعات السكانية.

-إنشاء الهياكل الأساسية القاعدية والتكفل بقضايا البيئة.

-توفير الخدمات العمومية للسكان.

وعليه فإن الدولة وكلت مسؤولية تنفيذ المشاريع الحضرية الكبرى وكل ما يخص تهيئة الأحياء السكنية إلى البلدية، وتكون هي المنظم والمسير للتنمية المحلية على مستوى إقليمها وذلك عن طريق المهام التي تقوم بها المصالح التقنية للبلدية المكلفة بكل الأعمال التقنية كتنظيم وتسيير الشبكات الحضرية وصيانتها، فالبلدية تقوم بمعظم المسؤوليات التي لها علاقة بالحياة اليومية للمواطن، ويكمن إبراز مستويات تدخل البلدية في مجال التسيير الحضري للمدينة والتحكم في النسيج العمراني عن طريق ما يلي:

أ- صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال التسيير الحضري:

يعتبر المجلس الشعبي البلدي الإطار الذي يعبر فيه المواطن عن إرادته، ويقوم بمراقبة عمل السلطات العمومية وهو قاعدة للامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وانشغالاتهم الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية ويعمل على شكل دورات عادية وأخرى غير عادية، ويتم التطرق في مداولاته إلى انشغالات البلدية وخاصة في مجالات الاقتصاد والمالية والتهيئة العمرانية والعمران الحضري والشؤون المتعلقة بالمدينة، ويمكن للمجلس الاستعانة بخبراء ومختصين مجال توجيه الأشغال والمقترحات، وعليه يمكن توضيح ثلاث مستويات[1]:

-مستوى التهيئة والتنمية:

-حيث يقوم الشعبي البلدي بالمشاركة في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتنفيذها.

-تقديم رأيه المسبق فيما يخص إقامة أو إنشاء أي مشروع استثمار و تجهيز على إقليم البلدية في مجال حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والتأثير على البيئة.

[1] بلعيدي نسيمة، المرجع السابق،ص49.

-تحفيز وبعث تنمية النشاطات الاقتصادية التي تتماشى مع إمكانيات وطاقات البلدية ومخططها التنموي.

-تشجيع الاستثمار وترقيته.

-مستوى التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

حسب قانون البلدية 11-10 سالف الذكر وقوانين التهيئة والتعمير فان كل بلدية مطالبة بإعداد مخططين عمرانيين يتمثلان في: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الذي هو عبارة عن وسيلة قانونية وإدارية بيد الجماعات المحلية من التحكم في المجال الحضري، بالإضافة إلى مخطط شغل الأراضي الذي هو أيضا وسيلة قانونية وتقنية تظهر تفاصيل التدخل واستخدامات الأرض وهذه المخططات تكون في إطار المخططات الوطنية والولائية للتخطيط المجالي والحضري.

تتكفل البلدية بتسيير التنمية المحلية من خلال مصالحها التقنية التابعة لها التي تقوم بتسيير الشبكات الحضرية تهيئتها وصيانتها، والتأكد من احترام تخصصات الأراضي وقواعد استعمالها، السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء، ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، السهر على احترام الأحكام المتعلقة بمكافحة السكنات الهشة غير القانونية، حماية الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة كما تقوم بمنح الأولوية في التخطيط والاستثمار الاقتصادي.

كما تضمن البلدية على مستوى قطاعها بطريقة مباشرة أو عن طريق مؤسسات خاصة التزويد بالماء الصالح للشرب، جمع الفضلات، القضاء على النفايات المنزلية.

تسيير التجهيزات الاجتماعية والثقافية الجوارية مثل الصحة، الرياضة، التسلية، والحماية الاجتماعية.[1]

-مستوى التخطيط في مجال السكن والبناء:

يقع على عاتق البلدية متابعة ومراقبة كل عمليات البناء ومطابقة أشغال البناء من طرفها ومدى احترام قواعد التهيئة والتعمير كما تعمل على تطبيق قانون مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، وتقوم بمتابعة ملفات السكن الاجتماعي.

وتقوم البلدية أيضا بخلق شروط التشاور والترقية العقارية العمومية بالإضافة إلى المشاركة بأسهم في إنشاء مؤسسات وشركات البناء العقاري وتشجع على إنشاء تعاونيات عقارية على تراب الولاية للمحافظة على العقارات والأحياء3، حيث تعتبر الوكالات العقارية على أنها مؤسسات عمومية تقوم بتسيير وتنظيم عقاراتها

[1] بلعيدي نسيمة، المرجع السابق ،ص49-50.

وتسوية الوضعية العقارية للأراضي التي تدخل في إطار التهيئة، كما تشرف على متابعة وإنجاز التخصصات الترقوية الاجتماعية.

ب–صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي في مجال التسيير الحضري:

يعتبر رئيس المجلس الشعبي البلدي الهيئة التنفيذية وممثل السلطة المركزية على مستوى البلدية[1].

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة على المستوى المحلي ويسهر على حسن سير المصالح والمؤسسات العمومية للبلدية وكذا القيام بكل التدابير لحماية المواطنين والممتلكات والأماكن العمومية في إقليم البلدية التابع لها فيكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على وجه الخصوص بالصلاحيات التالية:

–السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي.

–السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن واحترام التشريع المتعلق بهما والتعمير وحماية التراث المعماري والثقافي.

–السهر على النظافة وحماية المساحات الخضراء والبيئة بالاستعانة بالمصالح التقنية للدولة في إطار ممارسة صلاحيات.

–توسيع صلاحياته في منحة رخص البناء والهدم والتجزئة حسب الشروط المحددة في تشريع والتنظيم المعمول بهما وتضمن البلدية باعتبارها جهة إقليمية تسيير المصالح العمومية والتقنية في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما فتكفل التزود بالمياه الصالحة للشرب، صيانة الطرقات والأسواق، تهيئة الفضاءات العمومية بالإضافة إلى حماية المساحات الخضراء، وكل ما يتعلق بتلبية حاجات المواطنين على المستوى المحلي.

فحسب القانون التوجيهي للمدينة وقانون البلدية فإن هناك إرادة صريحة وواضحة في إعطاء المجالس الشعبية البلدية استقلالا واسعا في مجال إدارة الشؤون المحلية، وذلك من خلال استقراء المواد المذكورة فيهم لكن في الواقع تلك الاستقلالية محدودة قانونا برقابة إدارية وتقنية ومالية من الدولة، ورقابة تمارسها قوى تحتية محلية مجسدة في المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمواطنين.

وعند تحليل دور البلدية المتعدد المهام فإننا نعجز عن تحديد مكانها بالضبط وموقعها الاستراتيجي الذي يجب عليها أن تحتله لأنه من خلال الواقع يتبين عجز البلديات وفشلها في تسيير شؤونها داخل محيطها الإقليمي، لذلك وجب وضع نظام أكثر انسجاما يحمي واجبات البلدية من التدخلات الارتجالية في جميع الميادين.

[1] بلعيدي نسيمة، المرجع السابق، ص 50.

الفرع الثالث: المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون كمتدخلين في التسيير حضري:

حسب المادة 16 من القانون 06-06 السالف الذكر، فانه تتمثل مساهمة المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها، في تحقيق أهداف الدولة في ميدان تسيير المدينة وتطويرها، لاسيما الترقية العقارية وتنمية الاقتصاد الحضري وتنافسية المدن، فقد لجأت العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى إبرام اتفاقيات دولية متعلقة بتشجيع وحماية التبادل في مجال الاستثمارات[1] لاسيما الاستثمارات العقارية وذلك بفتح المجال أمام الخواص لأجل الترقية العقارية وفقا للقانون رقم 11- 04 ، والذي وسع من نشاط الترقية العقارية وأصبحت تشمل كل العمليات المتعلقة بالبناء، الترميم، التجديد، إعادة التأهيل، إعادة الهيكلة وتدعيم البنايات المخصصة للبيع والإيجار بما في ذلك الأراضي المخصصة للبنايات.

وتتمثل مساهمة المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين في تشجيع الشراكة ، سواء على شكل عقود تطوير المدينة التي يتم اكتتابها بين الجماعات الإقليمية و الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين لأجل تجسيد سياسة المدينة وترقيتها وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في القانون التوجيهي للمدينة ، والمبادرة بنشاطات الشراكة بين المدن لإنجاز التجهيزات والمنشئات الحضرية المهيكلة في إطار اتفاقيات تبرم بين الجماعات الإقليمية المسؤولة عن المدن المعنية، وذلك من أجل إحداث التطوير على أساليب التسيير الإداري والتقني بإتباع التقنيات الحديثة التي تكفل الأداء الوظيفي الجيد.

الفرع الرابع: المواطن والمجتمع المدني كمتدخلين في التسيير الحضري:

حسب القانون 06-06 السالف الذكر يعتبر التسيير الجواري من المبادئ الأساسية لسياسة المدينة والذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن، بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية، في تسيير البرامج والأنشطة المتعلقة بوسطه المعيشي، ومن أجل تعميم الشعور بالانتماء إلى المدينة التي تختلف فيها الطبقات الاجتماعية وتتوحد فيها الأهداف المشتركة لابد من إشراك المواطنين في بناء المدينة وفتح قنوات الحوار لتسجيل انشغالاتهم.

فالإشكال لا يكمن فقط في بناء المساكن وإنجاز المنشآت العمرانية وإنما في منح الفرصة للمواطن المتحضر الاحتفاظ بشخصيته مع الاستفادة من أهمية القوى الفاعلة المجتمع، عن طريق إضافة العامل الشخصي إلى العامل الجماعي المتمثل في المجتمع المدني، والذي هدفه تحقيق أهداف ومصالح المجتمع حيث يهيئ للأفراد فرص القيام بواجباتهم على أحسن ما يرام، في حالة من التضامن والتعاون والتكامل من أجل المصلحة العامة.

[1] بلعيدي نسيمة، المرجع السابق، ص 51.

وللمجتمع المدني دور جد مهم في حل المشاكل المتعلقة بالتنمية وترشيد الحكم وتفهم طبيعة الأدوار التي يجب القيام بها والتي محورها الرئيسي هو المواطن.

ومن أجل وضع إستراتيجية متكاملة مبنية على التخطيط والتسيير الفعال للمدن والتجمعات الحضرية يجب تسخير وسائل وهيئات تتكفل بذلك، وبتضافر الجهود والتنسيق بين الدولة والجماعات المحلية والمواطنين والمجتمع المدني ومختلف الفاعلين، مع إعطاء المدينة القدرات المؤسساتية والعملية للتسيير الحضري الجيد، ولكن من الناحية الواقعية فإن البلدية باعتبارها الإطار القانوني والسياسي للتسيير الحضري للمدينة صدمت بواقع الرقابة التي تمارسها الدولة بواسطة السلطة الوصائية لذلك لابد من تغييرات لتعزيز دور الجماعات الإقليمية والإشراك الفعلي للمواطن والمجتمع المدني والجمعيات مجال التسيير الحضري للمدينة وتنظيم نسيجها العمراني.

9- الهياكل المؤسساتية المكلفة بالتسيير الحضري:

تبعا لاعتراف المشرع الجزائري بالنظام القانوني للمدينة سواء قبل 2006 أو من خلال القانون 06-06، والذي جاء في إطار استكمال السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، تم استحداث هياكل مؤسساتية مكلفة بالتسيير الحضري للمدينة وذلك لأجل تطبيق سياسة فعالة لترقية المدينة وتسيير ناجح لمجالها العمراني، ومرافقها وشبكاتها الحضرية.[1] .

تقوم الهياكل المؤسساتية المكلفة بالتسيير الحضري المستحدثة قبل 2006 أو بموجب القانون التوجيهي للمدينة لسنه 2006، بالتنسيق والتعاون مع المتدخلين أو الفاعلين في تسيير المدينة وذلك حسب الصلاحيات والمهام المخولة لها وهذه الهيئات المؤسساتية المكلفة بالتسيير الحضري تتمثل في المديريات والمرصد الوطني للمدينة.

المديريات المكلفة بالتسيير الحضري للمدينة:

أولا: مديرية ترقية المدينة (سابق):

لقد أهتم المشرع الجزائري بالمدينة من الناحية المؤسساتية حتى قبل صدور القوانين التي تختص بمفهوم المدينة، فطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 01- 09 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، فقد خصها المشرع بمديرية كاملة وهي "مديرية ترقية المدينة"2 المدرجة تحت "المديرية العامة لتهيئة وجاذبية الإقليم" وهي مديرية مكلفة بالمساهمة في توفير الظروف التي تسمح بالتحكم في تطور المدن وتوجيهها، إلى جانب تطوير سياسة نوعية

[1] بلاش دامية، التسيير الحضري للمدينة في إطار القانون التوجيهي للمدينة، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم القانونية، تخصص، قانون إداري، 2020، ص57.

للمدينة وللمنظومة الحضرية، وذلك بالتشاور مع القطاعات المعنية اعتمادا على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخطط تهيئة فضاءات البرمجة، كما تقوم في إطار أداء مهامها بمايلي:

تبادر بالنصوص التشريعية والتنظيمية الرامية إلى تحسين نوعية الإطار المعيشي للمواطن وتنفيذها.

-تشارك في تحديد ووضع شروط عصرنة وآليات التحكم في تسيير المدينة.

-تبادل بترقية الشراكة والتعاون بين المدن وتساهم في ذلك[1] .

-تقوم بترقية تكوين منظومة عمرانية متكيفة مع احتياجات فضاءات البرمجة.

وللقيام بهذه المهام فهي تضم مديريتين فرعيتين:

1-المديرية الفرعية للتنمية النوعية للمدينة:

وهي مديرية متفرعة عن مديرية ترقية المدينة، تتولى مهام الاتصال مع القطاعات المعنية، في الأعمال الرامية إلى ترقية الإطار المبني، وتنمية المساحات الخضراء وفضاءات الراحة والترفيه، وفي إطار تحسين الظروف المعيشية للمواطن والقضاء على السكن الهش وغير الصحي، وتقوم بإعداد مختلف الدراسات المرتبطة بالمشاريع الحضرية العصرية الكبرى، التي تساهم في تقليص التباين بين الأحياء وترقية الترابط الاجتماعي وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، واقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة في مجال التنمية النوعية للمدن.

2-المديرية الفرعية للمنظومات الحضرية:

وهي مديرية متفرعة عن مديرية ترقية المدينة، وقد كلفت طبقا للقانون بالتكفل بمواصفات تهيئة الإقليم ، السهر على ترقية المدن الجديدة وتحديد المواقع الملائمة لها، وتنفيذ برامج الهياكل الأساسية والتجهيزات المهيكلة للمدن الجديدة، وذلك تنفيذا لتوجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وخياراتها المقررة بموجب أدوات تهيئة الإقليم، وتبادر بمختلف الدراسات حول المنظومة الحضرية.

ثانيا : المديرية العامة للمدينة:

إن المتمعن في المرسوم التنفيذي 01- 09 السالف الذكر المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المنشور في الجريدة الرسمية في 14جانفي 2001 أنه سبق كل النصوص القانونية التي أدرجت المفهوم القانوني للمدينة ومنها القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الصادر بتاريخ

[1] -حاج جاب الله أمال ،الإطار القانوني لمن الكبرى في الجزائر(د.ط)منشورات دار بلقيس،الجزائر ،2014،ص39.

12ديسمبر 2001، وهذا ما يعكس الممارسة القانونية السائدة لدى السلطات العمومية التي تسبق في غالب الأحيان الإطار المؤسساتي على حساب الإطار القانوني [1]

غير أنه وبعد صدور القانون التوجيهي للمدينة سنة 2006 والذي كرس النظام القانوني للمدينة في الجزائر جاء المرسوم الرئاسي رقم 06- 176 المؤرخ في 25 ماي سنة 2006، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، ليترجم هذا التوجه على المستوى المؤسسات حيث تم بموجبه إنشاء منصب وزير منتدب لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة مكلفا بالمدينة، غير أنه سرعان ما تم التخلي عن هذا المنصب مع التعديل الحكومي لسنة 2007، وفقا للمرسوم الرئاسية 07- 173 المتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

فعدم الاهتمام بترقية المدينة على مستوى المؤسسات انعكس على الهيكل الإداري المسير للمدينة على مستوى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة، فلم يتم أي تعديل على مستوى المديرية المكلفة بالمدينة في الوزارة رغم التعديلات العديدة لتنظيم الإدارة المركزية لهذه الوزارة والتي شملت:

-تعديل لسنة 2007 أين تم تغيير اسم الوزارة إلى وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة"، ولكن تم الاحتفاظ بنفس المديرية المنظمة للمدينة وهي "مديرية ترقية المدينة" المنشأة سنة.2001

-تعديل لسنة 2010 تم بموجبه إلغاء المديرية العامة للسياحة من تنظيم هذه الوزارة لتعود إلى تسميتها السابقة وهي "وزارة التهيئة العمرانية والبيئة" مع الاحتفاظ "بمديرية ترقية المدينة."

لكن بالتعديل الحكومي لسنة 2012 تم إعادة الاعتبار للمدينة وذلك بإلحاقها بتسمية الوزارة "بوزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة" وذلك انعكس على الهيكل الإداري المكلف بالمدينة حيث ارتقت من مديرية إلى المديرية العامة للمدينة وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 12-433، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم10-259 . والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة.'

وبعد التعديل الحكومي لسنة 2013 تم إلحاق المدينة بوزارة السكن والعمران لتصبح "وزارة السكن والعمران والمدينة." وقد أوكلت للمديرية العامة للمدينة العديد من المهام نوجزها فيما يلي:

-المبادرة بالاتصال مع القطاعات المعنية في التحضير لتطوير سياسة المدينة وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمدينة، والمساهمة لتحسين التشاور والتنسيق بين مختلف المتدخلين.

-السهر على تحسين آليات التسيير الجواري في المجمعات الحضرية والمدينة، إلى جانب العمل على ترقية التدابير الهادفة لتحسين الحكم الراشد في جميع جوانب تسيير المدينة.

[1] -حاج جاب الله ،مرجع سابق ،ص39.

-ضمان متابعة الأعمال والتدابير المتخذة في إطار إنجاز وترقية المدن الجديدة، مع اقتراح برنامج إعادة تصنيف الأحياء في المدن وتحسين نوعية الإطار المعيشي فيها.

-المساهمة في تحديد وتنفيذ التخطيط الحضري الوطني والمحلي.

ومن أجل ضمان قيام المديرية العامة للمدينة بالمهام الموكلة لها ثم تزويدها بهيكل إداري يضم ثلاث مديريات وهي مديرية سياسة المدينة ، مديرية ترقية المدينة ، ومديرية برمجة ومتابعة وتقييم أعمال تحسين وضعية المدينة.

1:مديرية سياسة المدينة:

وهي مديرية مكلفة بتحديد أدوات تأطير المدينة وذلك بالتشاور مع القطاعات المعنية، ومكلفة أيضا بتحضير الشروط التي تسمح بالتحكم وتوجيه تطور المدينة وذلك في إطار تنفيذ ومتابعة برامج سياسة المدن، وحتى تتمكن من الاضطلاع بالمهام الموكلة لها تم تزويدها بمديريتين فرعيتين هما:

-المديرية الفرعية لأدوات تأطير المدينة :والتي تتكون من مكتبين:

- مكتب تنظيم ومراقبة وتقييم أدوات المدينة.
- مكتب برمجة ودراسة أدوات تأطير المدينة.

-المديرية الفرعية لتنسيق برامج سياسة المدينة ما بين القطاعات: وتتكون من مكتبين:

- مكتب المشاريع وبرامج سياسة المدينة.
- مكتب التدخلات بين القطاعات وترقية الشراكة.

2-مديرية ترقية المدينة:

وهي مديرية مكلفة بوضع وتنفيذ برامج تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة فيما يتعلق بعصرية آليات التسيير والتحكم في المدن، وتقوم بالتنسيق مع مختلف الهيئات المكلفة بتسيير المدن الجديدة، وحتى تتمكن من الإطلاع بالمهام الموكلة لها تم تزويدها بمديريتين فرعيتين هما:

-المديرية الفرعية لنوعية الإطار المعيشي :وتتكون من مكتبين:

- مكتب الأعمال الجوارية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن.[1]
- مكتب تأطير تنفيذ الأعمال الجوارية لتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

-المديرية الفرعية للمدن الجديدة: وتتكون من مكتبين:

- مكتب التشريع والتنظيم المتعلقين بالمدن الجديدة.

[1] -بلاش دامية ، مرجع سابق ، ص58.

- مكتب ترقية المدن الجديدة.

3-مديرية برمجة ومتابعة وتقييم أعمال تحسين وضعية المدينة:

من خلال تسمية المديرية يتضح لنا مهمتها والتي تقتصر في تحديد المناطق المؤهلة للاستفادة من برامج أعمال تحسين وضعية المدينة، كما تسهر على تنفيذ البرامج وتنسيقها مع القطاعات المعنية، وحتى تتمكن من الاضطلاع بالمهام الموكلة لها تم تزويدها بمديريتين فرعيتين هما:

-المديرية الفرعية لبرامج تحسين وضعية المدينة :وتتكون من مكتبين:

- مكتب المشاريع والبرامج الحضرية المتعلقة بتحسين وضعية المدينة.
- مكتب تنسيق أعمال تحسين وضعية المدينة.

-المديرية الفرعية لمتابعة وتقييم عمل تحسين وضعية المدينة: وتتكون من مكتبين:

- مكتب متابعة أعمال تحسين الوضعية.
- مكتب مؤشرات تقييم عمليات تحسين وضعية المدن.

- المرصد الوطني للمدينة:

تم إنشاء المرصد الوطني للمدينة بموجب المادة 26 من القانون06-06 السالف الذكر، ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويلحق بالوزارة المكلفة بالمدينة، واستتبع بالمرسوم التنفيذي رقم 07 -05مؤرخ في 8 جانفي سنة 2007 المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم17 -94 ، مؤرخ في 26 فيفري 2017، والمتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره.

مهام المرصد الوطني للمدينة:

أوكلت للمرصد الوطني بموجب القانون 06-06 ووفقا للمادة 26 منه، مجموعة من المهام المتمثلة في:

-متابعة تطبيق سياسة المدينة.

-إعداد دراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

-إعداد مدونة المدن وضبطها وتحيينها.[1]

-اقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة على الحكومة.

-المساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة.

[1] -تونسي صبرينة ، سياسة المدينة كآلية للتسيير المستدام للعمران في الجزائر ،مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية ، مجلد 2 ، العدد 4 ، ديسمبر 2009 ،ص201.

-اقتراح إطار نشاط يسمح بترقية مشاركة واستشارة المواطن على الحكومة.

-متابعة كل إجراء تقريره الحكومة، في إطار ترقية سياسة وطنية للمدينة.

بالإضافة للمهام المنصوص عليها المادة المذكورة أعلاه، أوكلت للمرصد الوطني للمدينة مجموعة من المهام بموجب المرسوم التنفيذي 07- 05 المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 17-94 السالف الذكر، وأبرزها مايلي:

العمل على تطوير واستحداث أنماط جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة والجماعات الإقليمية على تحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتثمين دور المدينة في التنمية المستدامة، إعداد أو تكليف من يعد كل الدراسات والتقديرات والمؤشرات والإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالمدينة لاقتراح كل تدبير من شأنه ترقية السياسة الوطنية للمدينة، اقتراح كل تدبير يرمي إلى التكفل بتوجهات تطور المدينة، توجيه وتنسيق كل التدخلات قصد ضمان وظائف المدينة وترقيتها، ورصد التطور والهيكلة الحضرية للمدينة ووظيفة واستعمال الفضاءات العمومية واستعمال العقار الحضري وتحليل توجهات ذلك واقتراح كل التدابير أو البرامج الموجهة إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين داخل المدينة.

ويمكن للمرصد الوطني في إطار مهامه القيام بتشكيل أفواج عمل متخصصة وكذا المشاركة في الملتقيات والمنتديات الوطنية والدولية وكذا اللجوء إلى الخبرة الخارجية الوطنية و/أو الدولية وكذا طلب كل المعلومات والإحصائيات اللازمة لأشغاله.

ثانيا : تسيير المرصد الوطني للمدينة:

حسب المرسوم التنفيذي 07-05، السالف الذكر فان للمدينة من طرف مجلس التوجيه، ويقوم بإدارته بالمجلس العلمي.

1-مجلس التوجيه:

يكلف مجلس التوجيه بالمداولة في كل التدابير التي تتصل بالخصوص بمشاريع تنظيم المرصد الوطني وسيره العام، النظام الداخلي للمجلس، المخططات والبرامج وكذا حصائل نشاطات المرصد الوطني، مشروع ميزانية المرصد الوطني، قبول الهبات والوصايا وتخصيصها واقتراح أي تدبير يهدف إلى تحسين نشاط المرصد الوطني ويترأس مجلس التوجيه الوزير المكلف بالمدينة أو ممثله ويتشكل من:

ممثل عن وزير الدولة ووزير الداخلية والجماعات المحلية، ممثل الوزير المكلف بالمالية، ممثل الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، ممثل الوزير المكلف بالموارد المائية، ممثل الوزير المكلف بالنقل، ممثل الوزير المكلف بالأشغال

العمومية، ممثل الوزيرة المكلفة بالثقافة، ممثل الوزير المكلف بالسكن والعمران، ممثل الوزير المكلف بالتشغيل والتضامن الوطني، ممثل الوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنيين، ممثل الوزير المكلف بالسياحة.

ويمكن للمجلس الاستعانة بأي شخص براه في مساعدته فائدة لسير أشغال المجلس، ويعين أعضائه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، بقرار من الوزير بالسكن والعمران والمدينة بناء على اقتراح من السلطة التي يتكون منها.

2-المدير العام:

يعين المدير العام للمرصد الوطني للمدينة بموجب مرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالسكن والعمران والمدينة، ويتصرف في إطار النشاطات العامة للسلطة الوصية باعتباره:

-المسؤول عن المرصد الوطني في إطار احترام صلاحيات مجلس التوجيه ويمارس السلطة السلمية على كل مستخدمي المرصد الوطني ويعين في كل المناصب التي لم تتقرر طريقة أخرى للتعيين فيها.

-يمثل المرصد الوطني جميع أعمال الحياة المدنية.

-يعد التقارير التي تقدم لمداولات مجلس التوجيه.

-يرسل مداولات مجلس التوجيه إلى السلطة الوصية لتوافق عليها.

-يمكن أن يفوض في حدود صلاحياته إمضاءه لمساعديه الرئيسيين.

ينفذ نتائج مداولات مجلس التوجيه التي توافق عليها السلطة الوصية.

-يحضر اجتماعات مجلس التوجيه الذي يتولى أمانتها .

-هو الأمر بصرف ميزانية المرصد الوطني وفقا للتنظيم المعمول به.[1]

-يعد الميزانية ويلتزم بنفقات المرصد الوطني ويأمر بصرفها.[2]

-يبرم كل الصفقات والاتفاقات والاتفاقيات.

[1] -بلاش دامية ، مرجع سابق ،ص67.

[2] -بلاش لامية ، مرجع سابق ، ص68.

3-المجلس العلمي:

يتشكل المجلس العلمي للمرصد الوطني من عشرين (20) ممثلا عن جامعات ومعاهد وهيئات تربط تخصصاتها بنشاطات المرصد الوطني، وثمانية (08) علميين و/أو جامعيين يمثلون:

-المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

-المحافظة الوطنية للساحل.

-الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم.

-المدرسة العليا للفنون الجميلة.

-معهد باستور بالجزائر.

-المعهد الوطني لرسم الخرائط والكشف عن بعد.

-مركز البحث الفلكي الفيزيائي والجيوفيزيائي.

-الوكالة الفضائية الجزائرية.

ويمكن للمجلس العلمي الاستعانة بأي شخص يمكنه مساعدته في أشغاله ويترأس المجلس أعضائه، الذي ينتخبه نظراؤه، ويعين أعضائه بقرار من الوزير المكلف بالسكن والعمران والمدينة لمده ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويجتمع المجلس مرتين في السنة بناء على استدعاء من رئيسه، ويمكن أن يجتمع في دوره غير عادية بناء على طلب من المدير العام ورئيس مجلس التوجيه أو من ثلثي2/3 أعضاءه .

I. / إدارة ومؤسسات التسيير الحضري:

إن التحدث عن التسيير الحضري يقودنا إلى التحدث عن الجهاز المسؤول عن الإدارة، الطرف الضروري و الإجباري لتجسيد أي وظيفة إدارية، في هذا الموضوع نجد الإدارة المسؤولة عن التسيير الحضري داخل المدينة بالدرجة الأولى هي : البلدية و هي المعني الأول بتطبيق هذه الوظيفة و بالنسبة للتسيير الحضري فإننا نجد أن البلدية هي التي تتكفل به، ثم تأتي من ورائها الولاية المعني الثاني، ثم المديريات المحلية و المصالح العمومية المختصة في نفس المجال[1] .

[1] - مرجع نفسه ، ص69.

وسنتحدث عن هذه الإدارة من خلال:

1/التعريف بالبلدية:

عرف مشروع البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم (90-08) المؤرخ في 17 أفريل 1990المتعلق بقانون البلدية : البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و عرفها قانون البلدية سنة 1967 بأنها : البلدية هي الجماعة الإقليمية السياسية و الإدارية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الأساسية[1].

كما تعرف البلدية على أنها وحدة أو هيئة إدارية لامركزية إقليمية، محلية في النظام الإداري الجزائري بل هي الجهاز أو الخلية التنظيمية الأساسية و القاعدية سياسيا و إداريا و اجتماعيا وثقافيا[2].

2/تطور نظام البلدية:

-البلدية في المرحلة الاستعمارية:1830-1962

لم تحد البلدية عن الولاية فقد كانت هي الأخرى أداة لتحقيق طموحات الإدارة الاستعمارية وغرض هيمنتها و نفوذها و خدمة العنصر الأوربي عامة و الفرنسي خاصة، فالبلديات المختلطة كما جاء في بيان الأسباب لقانون البلدية كان يديرها موظف من الإدارة الاستعمارية، يساعده موظفون جزائريون خاضعون للإدارة الفرنسية و هو القواد، و تساعده لجنة بلدية تتكون من أوربيين منتخبين و بعض الجزائريين المعنيين و ذلك ابتداء من 1919 و لما كانت البلدية في المرحلة السابقة للاستقلال أداة لخدمة الإدارة الفرنسية سواء كانت مدنية أم عسكرية، فإنها كانت بعيدة كل البعد من أن تحقق طموحات الجزائريين، لذا لم يكن الشعب ليعتبرها مؤسسة بقضاياه و مشاكله و مخصصة لخدمته.

-البلدية في المرحلة الانتقالية:1962-1967

تعرضت البلدية في هذه المرحلة لنفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات على اختلاف أنواعها و هذا بحكم الأوربيين أرض الوطن، و لقد أثبتت الدراسات أن أكثر من 1500 بلدية كانت مشلولة عن العمل بحكم ظروفها الصعبة على المستوى المالي و التقني بل و حتى البشري في بعض الأحيان، و لقد فرض هذا الفراغ على السلطة آنذاك أن تعمل على إنشاء لجان خاصة لتتولى مهمة تسيير شؤون البلدية، يقودها رئيس عهدت إليه رئاسة

[1] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة، الجزائر، (د.ت)، ص.125 .

[2] عمار عوابدي، دروس في القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص.194.

البلدية، و بهدف مساعدة البلديات على القيام بمهامها تم إنشاء لجان أخرى تمثلت في لجنة التدخل الاقتصادي و الاجتماعي"C.I.E.S" والمجلس البلدي لتنشيط القطاع الاشتراكي."C.C.A.S.S"

-مرحلة قانون البلدية لسنة: 1967-1990

لقد تميز هذا القانون بتأثره بالنموذجين المختلفين هما النموذج الفرنسي و النموذج اليوغسلافي ويبدو التأثر بالنظام الفرنسي خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاص للبلديات كذا في بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الاستعماري، أما التأثر بالنموذج اليوغسلافي يعود إلى وحدة المصدر الأيديولوجي، و اعتماد نظام الحزب الواحد و إعطاء الأولوية في مجال التسيير إلى العمال و الفلاحين.

-مرحلة قانون البلدية لسنة: 1990

هذه مرحلة تميزت بخضوعها لمبادئ و أحكام جديدة أرساها دستور 1989 و على رأسها إلغاء ظل هذه المرحلة نظام الحزب الواحد و اعتماد نظام التعددية الحزبية، و لم يعد في ضل هذه المرحلة للعمال و الفلاحين أي أولوية في مجال التسيير و كذا الترشح[1].

3-هيئتا البلدية:

طبقا للمادة 13 من قانون البلدية يدير البلدية و يشرف على تسيير شؤونها، مجلس ورئيس المجلس الشعبي البلدي.

-المجلس الشعبي البلدي:

و هو المشرف على إدارة شؤون البلدية المختلفة، و هو مجلس منتخب و جهاز مداولة يتمتع بكل القوانين و المراسيم التي تنظم طريقة تشكيله و قواعد عمله و سيره و نظام مداولاته و صلاحياته.

و اللجان المكونة له هي لجان دائمة و هي:

- لجنة الاقتصاد و المالية.
- لجنة التهيئة العمرانية و التعمير.
- لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية.

بالإضافة إلى لجان مؤقتة : بحيث خول القانون لأعضاء المجلس البلدي إنشاء لجنة مؤقتة تتولى القيام بمهمة يحددها المجلس، كان تباشر مثلا : مهمة التحقيق في أمر معين يخص مؤسسة بلدية أو تجاوزات ما على مستوى مصلحة تابعة للبلدية و غيرها.

[1] عمار عوابدي ، مرجع سابق، ص 130-131.

و من أهم اختصاصاته أنه يمارس صلاحيات كثيرة تمس جوانب مختلفة من شؤون الإقليم نذكر أهمها:

في مجال التهيئة العمرانية و التخطيط و التجهيز : و هو مكلف بوضع مخطط تنموي يخص البلدية ينفذ على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، أخذا بعين الاعتبار برنامج الحكومة و مخطط الولاية، و ما يساعده على القيام بهذه المهمة أن هناك بنك المعلومات على مستوى الولاية يشمل كافة الدراسات و المعلومات و الإحصاءات الاجتماعية والعلمية المتعلقة بالولاية، و من جهة أخرى يتولى رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية و التنظيمية السارية المفعول، خامسة اللصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية، و أوجب المشرع ساعة وضع و مناقشة مخطط البلدية ونسيجها العمراني مراعاة المساحات المخصصة للفلاحة و كذلك تجانس المجموعات السكانية و الطابع الجمالي للبلدية.

-رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يتم تعيينه من أعضاء القائمة التي نالت أغلبية المقاعد، و يتم تنصيبه في مدة لا تتجاوز 98 أيام، وقد عهد قانون البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بصلاحيات متنوعة منها ما يعود إليه باعتباره ممثل للدولة، و منها ما يعود إليه باعتباره هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي البلدي، و منها ما يعود إليه باعتباره ممثل للبلدية.[1]

4/اختصاصات البلدية:

تضطلع و تقوم البلدية باعتبارها الخلية و المجموعة الإدارية و السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الأساسية و القاعدية في النظام الجزائري، تقدم و تأتي اختصاصات و وظائف سياسية واقتصادية و اجتماعية و ثقافية أساسية على مستوى البلدية.

-التنمية الاقتصادية : يساهم المجلس الشعبي البلدي في نطاق الخطط الوطنية العامة في إعداد و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الساري، و هنا تضمن الدولة للبلدية المعونة التقنية والفنية المالية اللازمة.

-التنمية الصناعية : إحداث أجهزة و مؤسسات صناعية لتحقيق التنمية الصناعية و كذلك تشجيع المبادرات الخاصة بتنشيط و تحسين الصناعات في الدائرة الإدارية للبلدية.

-التنمية الفلاحية.

-التوزيع و النقل : يقوم بتسهيل إقامة و توزيع و تنظيم شبكات و خطوط التموين و التوزيع النقل المتعلقة بالمنتجات الضرورية، و إنشاء وسائل النقل و التخزين و التوزيع، كما يقوم باستغلال و استعمال شبكات و خطوط الطرق الممتدة داخل الحدود الإدارية للبلدية.

[1] عمار عوابدي ، مرجع سابق ، ص140.

-التنمية السياحية : و هذا بتطبيق القوانين المستهدفة لازدهار النشاط السياحي في الدولة، وهو المسؤول على المحافظة على الأماكن و المعالم السياحية في البلدية و العمل على استثمار الحدائق و الآثار التذكارية و الحمامات العلاجية.

الإسكان : يقوم المجلس في نطاق المخططات الوطنية النافذة، خطط محلية عمرانية بتشجيع عمليات بناء المساكن و العقارات و تقديم المساعدات الفنية و المالية، الحث على إنشاء مؤسسات البناء و البحث عن وسائل تحقيق عملية التعمير و البناء.

-الحماية المدنية : يضطلع المجلس بإنعاش و تحقيق الحماية المدنية على مستوى البلدية وذلك بتربية و تنمية روح التضامن و الإقدام الجماعي لدفع الأخطار و الكوارث المحدقة بالبلدية[1].

و الجهة الثانية الأخرى المعنية بتجسيد آلية التسيير الحضري من خلال مديرياتها و كذلك أهم هيئاتهاهي:

5/تعريف الولاية:

الولاية في الجزائر هي منطقة إدارية على جزء من إقليم دولة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال، و تقوم بنشاط سياسي و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي تحت إشراف و رقابة السلطة المركزية، و يتولى إدارة الولاية كلا من الوالي و مجلس الولاية الهيئة التنفيذية.

6/ وظائف الولاية:

تقوم الولاية بوظائف مختلفة في نطاق اختصاصها الإقليمي و ذلك عن طريق أجهزتها المختلفة السالفة الذكر، و نستطيع حصر هذه الوظائف في:

-الوظيفة السياسية : هنا الولاية نقطة الاتجاه للمقتضيات المحلية تتجاوز النطاق البلدي و من ثم فهي تعتبر مكان الالتقاء و التنسيق للمصالح المحلية و المستلزمات الحتمية الوطنية، كما أنها تعتبر الجماعة الملائمة لتجسيد قرارات السلطة المركزية.

-الوظيفة الاقتصادية : القيام بكل الأعمال التي من شأنها تحقيق و تطوير و تنمية الولاية وهذا بتشجيع الاستثمار الوطني مع مراعاة القواعد الفنية و المخطط القومي، كذلك إنشاء المناطق الصناعية، السياحية، الفلاحة، المنشآت الأساسية كالطرق و المياه، تطوير السكن الحضري و القروي، تسيير العقارات، المناطق الكبرى للسكن (إنشائه)[2].

[1] جعفر انس قاسم ، أسس التنظيم الإداري و الإدارة المحلية بالجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1988 ، ص53.

[2]. جعفر قاسم ، مرجع سابق ، ص59.

7/هيئتا الولاية:

المجلس الشعبي الولائي:

و هو جهاز للمداولة في الولاية و مظهر للتعبير اللامركزية، و هو يمارس صلاحيات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي و ثقافي، و يكون أعضائه أربعة لجان:

- لجنة الشؤون الإدارية و المالية.
- لجنة الشؤون الاقتصادية.
- لجنة الفلاحة و النمو الريفي.
- لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية.

بالإضافة إلى لجان مؤقتة لمعالجة المسائل التي تهم الولاية، و لتجسيد صلاحيات .

فإنه يستعمل الوسائل القانونية التالية:

التشجيع لكل مبادرة عامة و خاصة من شأنها الدفع بالتنمية المحلية.

- المشاركة في المشاريع ذات الطابع المحلي.
- إنشاء مؤسسات محلية.
- يشارك في نشاطات البلدية و ذلك عن طريق منحها إعانات مالية في ميادين شتى.

يعتبر سلطة إدارية و سلطة سياسية في نفس الوقت، و يشكل السلطة الأساسية في الولاية و هو ممثل للدولة من جهة و ممثل للولاية من جهة أخرى.

- كممثل للدولة : حيث يعتبر القائد الإداري لها، و حلقة الاتصال بينها و بين السلطة المركزية و المتصرف بسلطة الدولة.
- كممثل للولاية : حيث يحضر للقضايا الخاضعة للمجلس الشعبي الولائي و بمساعدة مديري الولاية في المجلس و يحضر كل الملفات والتقارير والميزانيات[1].

وأخيرا يمكن القول أن كل هذه المؤسسات الإدارية تعمل بطريقة منتظمة و متابعة مستمرة لكل العمليات و الوظائف الرامية لتطوير و تنمية المنطقة و التي من ضمنها "آلية التسيير الحضري" الموزعة عليها كل حسب اختصاصه.

[1] ناصر لباد، التنظيم الإداري، مطبوعات دحلب، الجزائر، 1999، ص107-109.

التسيير الحضري بين إدارة الأفراد و المشاركة الشعبية:

ما أننا بصدد التحدث عن الإدارة أو المؤسسات الإدارية المكلفة بمتابعة التسيير الحضري على مستوى المدينة، فهذا يتطلب منا التحدث عن الأفراد المسؤولين و المكلفين بذلك، هؤلاء الأفراد الذين يمكن اعتبارهم مورد من موارد هذه المدينة، و المساهمين الأساسيين في تجسيد التنمية لمحلية للمنطقة، لذا فهم العنصر الثاني المهم في هذه التنمية لأنهم من أهم مواردها، أي أن المورد البشري مثله مثل المورد المالي و المورد الطبيعي الواجب توفيره و المحافظة عليه، و سوف نبدأ هذا الجانب بالسؤال التالي : ما المقصود بالمورد البشري ؟

أولا : الموارد البشرية:

1/ تعريف الموارد البشرية:

تحولت النظرة إلى الأفراد في من كونها عنصر من عناصر التكلفة التي يجب خفضها إلى أدنى حد لها، إلى كونها أصل من أصول المنظمة التي يمكن الاستثمار فيها و زيادة قيمتها بالنسبة للمنظمة، قد أدى هذا النظرة إلى الأفراد مورد من موارد المنظمة. و هذا بالرغم من أن كلمة أو اصطلاح مورد لا تنطبق إلا على الأصول المادية التي تحقق الثروة أو تحقق الإيرادات، فالمورد البشري، يمكن أن يحقق ثروة أو إيرادات من خلال استخدام مهاراته و معرفته، و ليس من خلال عملية التحويل و التغيير الذي يحدث للموارد المادية لكي الثروة، فبدون هذه المهارات و المعرفة يصبح الفرد عاجزا أو ذو قدرات محدودة تمنعه من إحداث التحول و التغيير، لذلك، يصبح الفرد مورد لابد أن يمتلك الخبرة، و المهارات و القدرات الاستعدادات اللازمة لأداء مهام متخصصة.[1]

عندما تستطيع المنظمة أن تحصل على موارد بشرية تتوافر لديها المعرفة و المهارة، فيمكن أن هذه المنظمة لديها مخزون من الموارد البشرية، و تكون المعرفة و المهارة و الاتجاهات المكونات الحرجة و الهامة لهذا المخزون، و من ثم ينبغي على المنظمة أن تحافظ على بناء المخزون لسببين :

- وجود الأفراد الذين يمتلكون الاستعدادات، عندما يتم تنمية مهاراتهم يمكن ضمان قدرتهم على العمل بكفاءة لتحقيق الأهداف.
- من خلال مهارات و معرفة و استعدادات الأفراد، يصبح هؤلاء الأفراد في بتحقيق أهدافهم الشخصية، و الرضا الوظيفي و تحقيق الذات، لذلك فإن الفرد الذي يشعر بالرضا و تحقيق الذات يمكن أن يساهم بفعالية في تحقيق أهداف المنظمة، مما يؤثر على أداء الفرد، و فعالية المنظمة.

[1] مرجع نفسه ، ص31.

و يتضح مما سبق، أن تنمية الموارد البشر تنمية جداول للبرامج التدريبية، و إعداد الميزانيات اللازمة لها، و لكنها تعني أكثر من هذا، فهي عملية التحليل احتياجات الموارد البشرية من معرفة و مهارة و اتجاهات مطلوبة للمنظمة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المتغيرة و تحديد الإطار النظري و العملي للبرامج و الأنشطة التي تشبع هذه الاحتياجات، فتنمية الموارد البشرية يركز على البرامج و الأنشطة لتحسين قيمة المخزون.[1]

و تمثل الموارد البشرية أهمية إستراتيجية كبيرة لنجاح المنظمة، فلا يمكن، بل من المستحيل أن تحقق الاستخدام الأمثل أو تعظيم منفعة استخدام الموارد المادية، إذا كانت المنظمة تفتقر الأفراد ذوي المهارات و الخبرة، و المؤهلين و القادرين على أداء وظائفهم، فالموارد البشرية هي التي تحول الموارد المادية إلى منتج نهائي من سلع و خدمات، و تتوقف مدى جودة عملية التحويل على مزيج المعرفة، و المهارات، و الاتجاهات المتوافرة لدى الموارد البشرية.

وفي موضع آخر نجد أن أي مؤسسة أيا كان حجمها و نشاطها، تتكون من أصول مادية و موارد بشرية، و لا شك أن هذه الأصول المادية تمثل أهمية كبيرة في نجاح المؤسسة، لكن في الوقت الراهن يبدو إجماع المختصين و الخبراء حول أهمية الموارد البشرية في المؤسسة، و اعتبارها أكثر الأصول أهمية حيث أن عمل المؤسسة يتحدد نجاحه بناء على هذا العنصر، و بناء على كفاءة و دافعية و فعالية مواردها البشرية، و لهذا يعد العنصر البشري من بين كل مهام الإدارة وهو الأكثر أهمية و الأكثر محورية، لأن أي شيء آخر يعتمد اعتمادا كاملا على كيفية أداء هذه المهمة بكفاءة.[2]

والموارد البشرية كاصطلاح يعتبر حديث، و قد حل بالتدريج محل اصطلاح الأفراد الذي كان سائدا أو القوى العاملة، و لقد اتخذ مضمون الموارد البشرية دلالات تختلف عما كان عليه مضمون إدارة الأفراد، و ذلك لأن الفلسفة الإدارية التي ينهض كل من المفهومين عليها قد عرفت تغيرات جوهرية، كما يقصد بالموارد البشرية تلك الجموع من الأفراد المؤهلين ذوي المهارات و القدرات المناسبة لأنواع معينة من الأعمال و الراغبين في أداء تلك الأعمال بحماس و اقتناع.[3]

و من ذلك نتعرف إلى صفتين أساسيتين في تركيب الموارد البشرية هما:

---

[1] على غربي، بلقاسم سلاطنية، إسماعيل قبرة، تنمية الموارد البشرية، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، 2002،ص16.

[2] علي غربي ، بلقاسم سلاطنية ، إسماعيل قبرة ، تنمية الموارد البشرية ، دار الهدى للطباعة و للنشر والتوزيع ، دار الهدى الطباعة و النشر والتوزيع ، عين مليلة ، 2002 ، ص16.

[3] مرجع نفسه ، ص20.

- ✓ صفة القدرة على أداء الأعمال Ability
- ✓ صفة الرغبة في أداء الأعمال Motive

والصفتان متلازمتان و متفاعلتان، بمعنى أنهما تكملان بعضهما البعض، و لا غنى للواحدة عن الأخرى، كما أن أداء العمل يتوقف على التفاعل و التكامل بين قدرات الموارد البشرية و رغباتها أي أننا نستخلص أن الموارد البشرية هي تلك المجموعات من الأفراد القادرين على أداء العمل.[1]

والراغبين في هذا الأداء بشكل جاد و ملتزم، و حيث يتعين أن تتكامل و تتفاعل القدرة مع الرغبة في إطار منسجم و يزيد عرض الاستغلال الفاعل لهذه الموارد عندما يتوافر نظم يحسن تصميمها و تطويرها للتعليم و الاختيار والتدريب والتقييم و التطوير و الصناعة.[2]

2/مفهوم إدارة الأفراد:

قد يكون من المفيد في هذا المقام أن نستعرض بعض تعريفات إدارة الأفراد من وجهة نظر المهتمين بها، و ذلك بهدف الوصول إلى مفهوم موحد و أكثر وضوحا لإدارة الأفراد.

- يعرف "فرنس French" إدارة الأفراد بأنها عملية اختيار و استخدام و تنمية و تعويض الموارد البشرية العاملة بالمنظمة.
- يعرف "A. Sikula;" إدارة الأفراد بأنها استخدام القوى العاملة داخل المنشاة أو بواسطة المنشاة و يشمل ذلك عمليات تخطيط القوى العاملة بالمنشاة، الاختيار و التعيين، تقييم الأداء، التدريب و التنمية، التعويض و المرتبات، العلاقات الصناعية، تقديم الخدمات الاجتماعية و الصحية للعاملين و أخيرا بحوث الأفراد.
- كما يعرفJ. Maytint; إدارة الأفراد بأنها تلك الجانب من الإدارة الذي يهتم بالناس كأفراد أو مجموعات، و علاقاتهم داخل التنظيم، و كذلك الطرق التي يستطيع بها الأفراد المساهمة في كفاءة التنظيم، و هي تشتمل الوظائف التالية : تحليل النظم، تخطيط القوى العاملة، التدريب و التنمية الإدارية، العلاقات الصناعية، مكافأة و تعويض العاملين و تقديم الخدمات الاجتماعية و الصحية، ثم أخيرا المعلومات و السجلات الخاصة بالعاملين.

[1] احمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية، المكتب الحديث، الإسكندرية، 2000، ص19.

[2] احمد سيد مصطفى ، مرجع نفسه ، ص20.

-يعرف"E. Flyipo" إدارة الأفراد بأنها تخطيط و تنظيم و توجيه و مراقبة النواحي المتعلقة بالحصول على الأفراد و تنميتهم و تعويضهم و المحافظة عليهم بغرض تحقي أهداف المنشأة.[1]

3/ تعريف إدارة الموارد البشرية :

تعرف إدارة الموارد البشرية بأنها مجموعة من البرامج و الوظائف، و الأنشطة المصممة لتعظيم كلا من أهداف الفرد و المنظمة، و الإدارة عموما هي مباشرة مجموعة من الوظائف المتناسقة المتكاملة لتوجيه و استخدام الموارد المتاحة من أجل تحقيق أهداف معينة، و تتحدد مجموعة الوظائف التي تباشر الإدارة في :

- ✓ تحديد الأهداف المرجوة
- ✓ التنظيم
- ✓ تدبير الموارد
- ✓ تقييم الأداء
- ✓ التخطيط
- ✓ التوجيه
- ✓ الرقابة (المتابعة)

كل هذه الوظائف تتطلب اتخاذ القرارات الملائمة، و هذا يعني أن الإدارة (أية إدارة) تباشر المهمات التالية :

-تحدد الأهداف ... و هي النتائج المرغوب الوصول إليها.

-تخطط... أي تحدد ما يجب عمله و توقيته و متطلباته.

-تنظم ... أي توزع الأدوار و تحدد الاختصاصات السلطات .

-توجه ... أي ترشد القائمين بالعمل لكي يتم حسب الخطة.

-تدير الموارد ... أي توفر المستلزمات المادية و البشرية لكي يمكن تنفيذ العمل وتحقيق الأهداف.

-تراقب... أي تتأكد مما يتم تنفيذه و بأنه مطابق للخطة.

-تقييم الأداء ... أي تحكم على جودة ما يتم تنفيذه.[2]

و تأسيسا على هذا التعريف للإدارة، فإن إدارة الموارد البشرية و كتحصيل حاصل، هي تطبيق وظائف الإدارة بالنسبة للموارد البشرية.

[1] صلاح الدين محمد عبد الباقي، الجوانب العلمية و التطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص28.

[2] علي غربي ، مرجع سابق، ص18.

وإدارة الموارد البشرية مجموعة من السياسات و الأنشطة المتكاملة و المتداخلة التي يشترك في تصميمها و تنفيذها المديرون و قادة الفرق للعمل و اختصاصيو الموارد البشرية بحيث يسهم كل منهم بدور فعال في نجاح هذه السياسات و الأنشطة.[1]

ويمكن النظر إلى إدارة الموارد البشرية كونها تمثل مجموعة أنشطة ترتبط بالأفراد داخل المؤسسة و تتأثر بمجموعة من العوامل منها: البيئة و المجتمع، إدارة المؤسسة و أهدافها، الهيكل التنظيمي و مجموعة القيم و التقاليد و الجهود لدى هؤلاء الأفراد.

والملاحظ أن معظم المشروعات التي لها وزن مؤثر في خطة و تنمية العديد من الدول العربية تعتمد بنسب متفاوتة على الخبرة الأجنبية، ليس فقط في التنفيذ بل تعدى ذلك إلى التصميم والتخطيط و غيرها من العمليات الفنية و تعداها إلى الاعتماد على الخبرات المستوردة في التشغيل والصيانة في مرحلة ما بعد التنفيذ، إن ذلك لم يكن مقصورا على المشاريع الكبرى وإنما تجاوزها إلى مشروعات القطاع الخاص في بعض هذه الدول، إن عدم وضوح الرؤية و الطريق إلى تطوير و تخطيط الموارد البشرية كان هو الصفة الغالبة و التي أدت كثير من الأحيان إلى الاعتماد على كوادر أجنبية بدلا من الكوادر الوطنية حتى لو كانت الإدارات العليا وطنية و هي التي تتخذ القرار الذي في الأساس يتم تبنيه بناء على دراسات و توصيات أجنبية.[2]

4-إدارة الأفراد أم إدارة الموارد البشرية :

تطورت مسميات الإدارة التي تختص بشؤون البشر كعاملين في المنظمة مع تطور مفاهيم و هذه الإدارة، فمن "إدارة المستخدمين" إلى "إدارة الأفراد" إلى "إدارة شؤون العاملين" إلى "إدارة شؤون الموظفين" ثم أخيرا "إدارة الموارد البشرية" ففي المسمى الأول كانت النظرة للفرد العامل مع مسمى "إدارة الأفراد" كانت "النظرة للفرد العامل" على أنه مجرد فرد، و لم تختلف النظرة كثيرا مع مسميات تزامنت مع هذه التسمية مثل : "شؤون العاملين" أو "شؤون الموظفين"لكن مع مسمى "إدارة الموارد البشرية" اختلف الأمر، أي اختلفت الفلسفة و النظرة، فمع السنوات العشر الأخيرة في القرن العشرين و دخول الألفية الثالثة تواضع دور المادة الخام في تشكيل أو صناعة المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات.[3]

---

[1] احمد سيد مصطفى، مرجع سابق ، ص20.

[2] وسام جميل الإمارة، تخطيط و إدارة الموارد البشرية في المؤسسات، جريدة البيان، مؤسسية البيان للطباعة و النشر، 3/11/2002 (www.google.coT).

[3] احمد سيد مصطفى، مرجع سابق ،ص22.

5/ التحديات التي تواجه إدارة الأفراد :

-تغير القيم و الاتجاهات : تلعب القيم و الاتجاهات و المعتقدات دورا هاما بالنسبة لإدارة الأفراد، فلا شك أنها تؤثر على دوافع وسلوك العاملين في مختلف المستويات التنظيمية ولو أمعنا النظر إلى التقدم الاقتصادي الذي حققته بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا نجد أنه يستند على قيم معينة مثل : احترام العمل، قبول المخاطر و الرغبة فيتحملها، وكذلك قبول مبدأ التنافس من أجل الأفضل.

وقد لوحظ هناك اتجاهات واضحة بين القوى العاملة، خاصة في الأجهزة الحكومية، لها تأثير سلبي على الأداء و الإنتاجية، و من أمثلة هذه الاتجاهات الميل إلى التهرب من المسؤولية، النظرة المضادة للتغيير و التجديد، انخفاض دافع الإنجاز، الافتقار إلى الأسلوب العلمي في التفكير و حل المشكلات، تفشي ظاهرة اللامبالاة و عدم الولاء و الانتماء للعمل، عدم الالتزام بمواعيد الحضور و الانصراف، و قوة العلاقات الاجتماعية و الصلات الشخصية.

-العلاقات الاجتماعية و الصلات الشخصية القوية : تلعب هذه العلاقات دورا مؤثرا في القرارات الخاصة بالأفراد، و خاصة من هم في مراكز المسؤولية حيث أن تميز العلاقات جعل قرارات الأفراد يغلب عليها النواحي الشخصية و البعد عن الموضوعية في كثير من الحالات خاصة فيما يتعلق بمدى تفويض السلطة و طرق التعبين و الترقية و منح المكافآت و توقيع العقاب.[1]

6/ سمات الإدارة الجزائرية :

سنحاول التركيز على بعض السمات المستمدة من واقع الإدارة الجزائرية، و يمكن حصر أهمها في:

- تضخم عدد العاملين في الإدارة العامة : و حتمية الاعتماد على الجهاز الحكومي في إسناد دور رئيسي له في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بحيث أصبح قصور و ضعف الإمكانيات التقنية و البشرية لهذا الجهاز تقف حائلا دون قدرته على النهوض بكفاءة بالمهام المنوطة به.
- انتشار ظاهرة التسيب البشري: وهي من الأسباب الرئيسية لعجز وقصور الإدارة، فلقد أصبحنا نلاحظ انتشار أنواع معينة من السلوك بين الموظفين العاملين بالإدارة العتمة خصوصا، وهذا من شأنه الإساءة والضرر بالمواطنين والمصلحة العامة على حد سواء.
- قلق العاملين بالإدارة العامة على مستقبلهم الوظيفي : حيث يسود بين العاملين بالإدارة العامة القلق على مستقبلهم الوظيفي، و ذلك نظرا لتدني الوضع الاجتماعي و المادي للموظف بمثل هذه الإدارة.

[1] صلاح الدين محمد عبد الباقي، مرجع سابق، ص 62-70.

- عدم التزام الموظف بتكريس نفسه للعمل الوظيفي.
- عدم التزام الموظف باحترام الشرعية القانونية.[1]
- انعدام الطاعة التسلسلية.
- عدم التزام الموظف بالنزاهة و الاستقامة.
- الإهمال الوظيفي و عدم المحافظة على أسرار المهنة.

ثانيا: المشاركة الشعبية:

في ضوء إعادة فهم طبيعة الإدارة العامة، أصبحت هدفا أساسيا لدفعة جديدة من أجل ديمقراطية اتخاذ القرار، مما أسفر عن توسع مثير في الدور الذي يلعبه الجمهور في الإدارة العامة، و ينبغي أن يعرف المديرون الذين يعملون في الحكومة في الوقت الراهن كيف يعملون مع كل أنواع الجماهير، من المواطنين فرادى إلى مجموعات المجتمع الصغيرة و إلى المجموعات الوطنية الكبيرة من أصحاب المصالح، و أيضا ينبغي أن يكونوا قادرين على العمل مع هذه الجماهير في مجموعة متنوعة من الاجتماعات العامة، تتراوح بين الأحاديث غير الرسمية إلى الاجتماعات العامة العلنية إلى لجان المجتمع الاستشارية المعنية.

وتتحدى مشاركة الجمهور الجديدة فعالية المديرين العاملين، فعندما تكون مشاركة الجمهور ناجحة، يمكنها أن تحقق فوائد حقيقية، حيث المزيد من القرارات العامة الفاعلة و المؤثرة، وجمهور راض و مؤيد، و الأهم من ذلك ديمقراطية أكثر قوة.

و مشاركة الجمهور الجديدة مركزة مباشرة على تنفيذ السياسة، أي على مشاركة الجمهور في تقرير كيفية وضع السياسات موضع التنفيذ، و المشاركة في إدارة البرامج أيضا.

و مع انتشار شروط مشاركة الجمهور تنوعت الأشكال التي هذه المشاركة و انطوت مشاركة الجمهور على مجال عريض من البحث نستهله بما يلي:[2]

1/ مفهوم المشاركة الشعبية :

أصبح مفهوم المشاركة يتردد و يستخدم في أدبيات التخطيط و التنمية الحديثة بشكل كبير منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين، كوسيلة هامة لتحقيق نمو اقتصادي دائم و تقدم اجتماعي و عدالة اجتماعية

[1] علي غربي و آخرون، مرجع سابق، ص25.

[2] جون كلايتون توماس، ترجمة : فايزة حكيم، أحمد منيب، مشاركة الجمهور في القرارات العامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2001، ص 35.

تقوم على أساس الحد من الفوارق الطبقية و الإقليمية على حد سواء، كما أصبحت المشاركة الشعبية هدفا أساسيا لعملية التنمية في جميع مراحلها، وقد أجمع الكثير من المخططين و السياسيين على جهود الحكومة بمفردها لا يمكن أن تقود عملية التنمية إلى درجة عالية من الفاعلية و الكفاءة دون مشاركة جمهور الشعب للسلطة في تخطيط و تنفيذ و متابعة وتقييم عمليات التنمية بمختلف أشكالها، و قد كان هذا الإجماع نتيجة و محصلة لفشل الكثير من الجهود التنموية في العديد من دول العالم التي تقود فيها السلطات الحكومية جهود التخطيط والتنمية دون مشاركة الشعب وممثليه في ذلك.

لايوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد لمفهوم المشاركة بسبب تعدد المدارس و الأنظمة الفكرية التي تناولت هذا المفهوم بالدراسة و التحليل كجزء من العملية التنموية و هدف لها، فهناك من يوسع مفهوم المشاركة ليصبح شاملا لجميع جوانب الحياة و كل ما يتخذ في محيطها من قرارات.

وتعرف المشاركة في اللغة بأنها تلك العملية التي يقتسم فيها المرء مع غيره تأدية عمل ما وفي مفهومها الشامل تعني العملية التي يتم من خلالها التأثير على صانعي ومتخذي القرارات في وزارة أو مؤسسة أو منظمة أو أي عمل مهما كان.

أما في التخطيط التنموي فإن المشاركة تفهم أنها إسهام فئات الشعب المختلفة أو ممثليها بمواقف فردية أو جماعية في صنع القرارات و وضع الأهداف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع مع التأكيد على ضرورة أن يكون هذا الإسهام بعيدا عن الإجبار أو الإلزام و الغرض من قبل السلطة أو الحكومة أو الإدارة، و بمعنى آخر فإن المشاركة في مفهومها التنموي تعني مشاركة.

و مساهمة قطاع عريض من السكان و خصوصا الجماعات الأقل حظا في اختيار و إعداد و تنفيذ و متابعة سياسات و برامج و مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصا ما يتعلق منها بتحسين مستويات المعيشة للسكان أو الجماعات المستهدفة.[1]

2/ أساليب المشاركة الشعبية و صورها :

يمكن أن تحدث المشاركة الشعبية بعدة طرق و أساليب أهمها :

- ✓ المشاركة المباشرة : تعني مشارك فئات الشعب المختلفة أو المجموعات المستهدفة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية أو مراحل منها، و يأخذ هذا النوع من المشاركة أشكال عدة أهمها :
  - استشارة الأهالي و المجموعات المستخدمة من خلال الاجتماعات و المقابلات والمؤتمرات العامة.

[1] عثمان محمد عليم، التخطيط "أسس و مبادئ عامة"، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 134-135.

- اللامركزية الإدارية و التي تتمثل في إيجاد مؤسسات و هيئات التخطيط على المستوى الإداري المحلي.
- برامج تنمية المجتمع المحلي و خصوصا ما يتعلق منها ببرامج الاعتماد على النفس. الهيئات التطوعية و موظفي الإرشاد.
- وسائل الإعلام المختلفة.
- الاستيعاب و الدراسات المختلفة.
- الاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة.

✓ ب. المشاركة غير المباشرة : و تحدث بواسطة ممثلين عن الشعب يتم اختيارهم أو انتخابهم وأحيانا تحدث من خلال الهيئات و المنظمات الشعبية و المهنية.[1]

3/ العوامل المؤثرة في المشاركة الشعبية :

تتعدد العوامل المؤثرة بالمشاركة و تفاوت أهمية الدور الذي تقوم به، و يزداد هذا التفاوت بين الدول المختلفة، إلا أن ما يجب التذكير به هنا يتمثل في التداخل و التشابك بين العوامل المؤثرة في عملية المشاركة، و على العموم يمكن إجمال أهم العوامل بالنواحي التالية :

أ. مدى إيمان و اهتمام السلطات المسؤولة بالمجتمع مهما كان حجمه أو طبيعته أو مستواه بأهمية و دور المشاركة في عملية التخطيط بوجه عام، و في القرارات و رسم السياسات حتى المحلية منها بوجه خاص.

ب. انتشار نسبة عالية من درجات الوعي الثقافي و الاجتماعي و السياسي بين صفوف أفراد وهيئات المجتمع أو في الأقل بين صفوف نسبة لا بأس بها من سكان المجتمع.

ج. حرية الرأي و التعبير و التفكير في جميع المجالات و بشكل خاص فيما يتعلق بالمسائل التنموية بمستوياتها المختلفة، و تتيح حرية الرأي و التعبير للمساهمة في تشكيل و توجيه السياسات و القرارات التي تتخذها المؤسسات الإدارية والمجتمعية على مختلف الأصعدة و القطاعات.

د. توفر قنوات اتصال مفتوحة بين الجهات المسؤولة من جانب، و السكان المنتفعين من هذه المؤسسات من جانب آخر.

هـ. مبدأ الحوافز : ينظر إلى مبدأ الحوافز على أنه أداة من أدوات تحفيز السكان وتشجيعهم على المشاركة في تشكيل و تطوير السياسات التنموية المختلفة.

و. سياسات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المتبعة في المجتمع.[1]

[1] عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ، ص144.

4/ العنصر البشري و المجالس المحلية المنتخبة و التنمية المحلية :

في أي مدينة نجد إدارة لشؤون كل وحد محلية بواسطة مجلس محلي منتخب يمثل الإدارة العامة لمواطني الوحدة، و المواطنون أقدر من غيرهم على تحديد مشكلاتهم و العمل على حلها بالأسلوب الذي يرضون عنه :

و في التطبيق العملي، تأخذ النظم المحلية بأسلوب من الأساليب التالية، أو تجمع بينهما بطريقة أو بأخرى :

- تشكيل المجلس كلية بالانتخاب المباشر.
- أن تكون الغلبة في المجلس للأعضاء المنتخبين و يكمل المجلس عن طريق الاختيار أو الانتخاب غير المباشر.
- أن تكون الغلبة في المجلس للأعضاء المنتخبين و يكمل تشكيل المجلس بالتعيين.

إن العنصر البشري هو أهم عنصر في العملية التنموية، و في نجاح التنمية المحلية التي تعتبر الهدف النهائي لنظام الإدارة المحلية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، يدبر التمويل اللازم لإقامة المشروعات و ينفذها و يتابعها، و يعيد النظر فيما يقابله من مشكلات.

ولهذا يجب أن تتأكد سلطة المجالس الشعبية باستمرار فوق سلطة الأجهزة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد في تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو اللامبالاة.[2]

5/معوقات المشاركة الشعبية :

يمكن حصر معوقات المشاركة الشعبية أو معوقات عملية التنمية فيما يلي :

أ. ضعف إيمان السلطات المسؤولة بأهمية و ضرورة المشاركة في عملية التخطيط، فمؤشر إيمان الجهات العليا الرسمية في أي مجتمع هو العامل الأهم في خلق وتطور المشاركة.

ب. عدم إتاحة المجال الكافي لحرية الرأي و التعبير لجميع أفراد و هيئات المجتمع بغض النظر عن مستوياتهم الاجتماعية و الاقتصادية.

---

[1] موسى يوسف خميس، مدخل إلى التخطيط دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، 1999، ص116.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص59.

ج. ضعف مستويات الدخل الاقتصادي مما لا يتيح للأفراد الفرصة الكافية للمساهمة في أي مستوى من مراحل العمل المجتمعي.

د. عدم اهتمام السياسات التنموية بأشكالها المختلفة بمصالح الغالبية العظمى من السكان، فالخطة التنموية لمنطقة أو لمؤسسة ما، يجب أن تهدف إلى خدمة المنطقة، و يجب الحرص على إظهار ذلك بشكل جلي لجميع المعنيين أو المستفيدين، و ذلك بهدف أن يكون بمثابة حافز قوي للسكان على منح مزيد من أشكال المشاركة في أي خطوات.

هـ. وجود فجوة واسعة بين أصحاب القرار في مؤسسات المجتمع التنموية من جانب، والعاملين في المؤسسات أو المنتفعين منها من جانب آخر.

و. غياب سياسات التحفيز و التشجيع في الدولة مما لا يشجع السكان على المشاركة في أي من قرارات و سياسات التنمية.[1]

و بين مد و جزر بين المشاركة الشعبية و عمل الأفراد داخل الإدارات و المؤسسات، تبقى حلقة مفرغة بين هذه الجهة و التنمية المحلية للمدينة من جهة أخرى لعدم وجود اتساق و تكامل بين الأدوار، و نبقى دائما تعمل على إيجاد هذه الحلقة المفقودة.

[1] موسى يوسف خميس، مرجع سابق ، ص 125.

الفصل الثالث:

التنمية المحلية

أولا: مجالات ودوافع الاهتمام بالتنمية المحلية وأدواته ووسائل تحقيقها

1. مجالات التنمية المحلية
2. دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية
3. أدوات التنمية المحلية
4. وسائل تحقيق التنمية المحلية

ثانيا: مبادئ وأهداف وخصائص التنمية المحلية ومقوماتها

1. مبادئ التنمية المحلية
2. أهداف التنمية المحلية
3. خصائص التنمية المحلية
4. مقومات التنمية المحلية وتحدياتها

ثالثا: عوائق ومتطلبات التنمية المحلية وتحدياتها

1. عوائق التنمية المحلية
2. متطلبات التنمية المحلية
3. تحديات التنمية المحلية

أولا: مجالات ودوافع الاهتمام بالتنمية المحلية وأدواته ووسائل تحقيقها

1- مجالات التنمية المحلية

لا يمكن حظر مجالات التنمية لأنها متنوعة متعددة لذا سنركز على الجوانب الأساسية والرئيسية المهمة منها:

1-1-المجال السياسي والاقتصادي:

أ-التنمية السياسية: هي مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة السياسية التي تؤدي إلى نقل المجتمع من النظام التقليدي أو غير حديث إلى نظام التحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة من اجل تأسيس بنى جديدة وتطوير قيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات، والسعي تحليلها والتكيف مع المطالب والمتغيرات المستمرة من اجل تحقيق أهداف اجتماعية جديدة.

من أوائل التعريفات التي أعطيت للتنمية السياسية تلك التي حددها بوصفها مجرد البحث عن التغيير، وهذا ما اشتملت عليه عدد من الدراسات التي ترى في التنمية السياسية عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها لاكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه.

إن تنمية السياسية من المفاهيم الحديثة وأحد إبعاد التنمية الشاملة، ويعرفها الباحثون بأنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتعبئة كل الإمكانات المتوفرة لحل المشكلات بشكل علمي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع، فهي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي المسؤولية لتحديد الاستقرار السياسي.[1]

ب-التنمية الاقتصادية: وهي التي تعني بالتخطيط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك، وهي تهدف إلى وضع مخططات تكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي وغيرها كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية.

[1] حساني بعكاز، التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة الجزائر، 1988-2014، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015، ص16-17.

وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تسعى لرفع المستوى الدخل القومي بحيث يترتب على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، ومن مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.[1]

2- المجال الاجتماعي والثقافي:

2-1- التنمية الاجتماعية: هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد فهي ليست مجرد تقديم الخدمات وإنما تشتمل على جزئيين أساسيين هما تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، وعلى الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني والخدمات المتنوعة المقدمة إليهم (تعليم، صحة، سكن) فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها أي أنها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة الأفراد.[2]

ولقد ظهرت لأول مرة بطريقة عالمية رسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة(1950) وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة (1951)، ومنه سنة (1955)بدل اهتمام الأمم بالتنمية الاجتماعية عن طريق احد لمجالسها الدائمة وقد عرف كل من لاري نيلسون (Nilson) وفارنير راي (Verner rasay) "التنمية الاجتماعية على أنها دارسة تهتم بتغيير المجتمع من حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين تنمية قدراتهم على تحمل المسؤولين في مواجهة مشكلتهم" وهي تشتمل على العناصر التالية:

2-2-التغير البنائي: هو نوع من التغيير الذي يستلزم ظهور ادوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلفا اختلاف نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقتضي هذا التغيير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائد في المجتمع.

[1] حجاب عبد الله، التنمية المحلية، النظريات الإستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجله الدراسات القانونية والسياسية، العدد ،6 جوان 2017 ،معسكر، ص 236.

[2] احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، نموذج للمشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامع الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 14.

2-3-الدفعة القوية: من اجل خروج المجتمعات النامية من تخلفها لابد لها من حدوث دفعة قوية للخروج من حالة الركود من اجل إحقاق التقدم في أسرع وقت ممكن تتحقق هذه الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة في المجتمع.

2-4-الإستراتيجية الملائمة: يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حاله النمو الذاتي، ولكي يتم استخدام الوسائل استخداما صحيحا وفقا لخطى جيدة الإعداد، كلما ينبغي أن تقوم على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي.[1]

2-5-التنمية الثقافية: هي تنمية تغيير التقدم الذي تزيد الثقافة بمقتضى كما وكيفا وتتوسع وتطور وتزدهر ويمكن تعريفها على أنها تلك المنهجية التي تستوعب كل منتجات المجتمع لتحويله في النهاية إلى أنشطة فكرية واجتماعية يتم ممارستها في المجتمع ويتفاعل منها الأفراد بأساليب متفاوتة، بحيث تكون في النهاية عنصر أساسي في تحديث إدراكهم لواقعيهم الاجتماعي، كما يمكن تحديد تعريفها في وجهة نظر وظيفية بقول إنها قيم مؤسسة أو مؤسسات معينة بطرح برنامج ثقافي معين تعمل في خلاله على تطوير نمط ثقافي كإصدار سلسلة من الكتب، إصدار مجالات الثقافية دورية وإقامة حفلات موسيقية مبرمجة أو مهارة فنية متتالية وفقا لاتجاه مدرسة أو مدارس معينة. وقد أشار مالك بن نبي إلى التنمية الثقافية في ثنايا حديثه عن المشكلة الثقافة وهذا عندما عرف ثقافة على أنها موقف يتخذ في إطار اجتماعي ثقافي سلبي بالإضافة إلى الاستناد إلى فكرة فعالية السلوك أو موقف المتخذ الذي هو نتيجة نوعية البيئة الاجتماعية وبالتالي فان تخلف المجتمعات ناجم عن تخلف ثقافتها وعليه يتعين عليها تكوين الرصيد الثقافي الفعال الايجابي وتصفية رواسبها السلبية وان تشمل جميع فئات وطبقات المجتمع وتفصيلات حياته اليومية بحيث يتم تحقيق ذلك التبادل مناعة لثقافة المجتمع وضمان لنمو وبقائها وهذا من خلال تحقيق التماسك والالتحام بين الفرد والمجتمع.[2]

فالتنمية الثقافية تتضمن جميع في لحظه معينه في نمو الاقتصادي والاجتماع يجب أن يعبر عن صفه العلاقات المتبادلة بين الإنسان والمجتمع بحيث تحققت الدرجة الاستقلالية الفرد قابليته على التموضع في العالم والاتصال والمشاركة في المجتمع مع الاحتفاظ بقدرته على التحرير منه وهذا يعين اختيار عدد من القيم الفردية والجماعية التي تجعل من التنمية الثقافية الهدف.

[1] احمد مصطفى خاطر، مرجع سابق، ص 24.

[2] زموري زينب، ماهية التنمية الثقافية، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014 ، ص149.

3/المجال البشري والإداري :

أ–التنمية البشرية: يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطوط والبرامج التنموية لأي مجتمع كما انه الهدف من التنمية، هذا يعني أنها تتحقق بفضل الإنسان ومن اجله أيضا، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم التدريب والتأهيل الذي يضمن تغييرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى إلى اهتمام بالصحة العامة للمجتمع، فقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية وطبقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فان التنمية البشرية تعرف بأنها "عملية توسيع خيارات الناس التي يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية هي أن يعيش الناس حياة مادية صحية ويكتسبوا المعرفة، ويحصلون على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 التعريف التالي:" يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات وفي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة يعضها اقتصادي واجتماعي وبعضها سياسي وثقافي، حيث الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فانه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان".[1]

ب–التنمية الإدارية: إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغير اجتماعي إداري مقصود بالانتقال بالمجتمع من حال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه، أي أنها العملية المرسومة والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما يهدف إلى إحداث تغيرات لتقدم المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أو اجتماعية، ثقافية أو سياسية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة، والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيارات والتدريب والترفية، وتختلف هذه الوظيفة من وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة يطلق عليه قسم وإدارة الأفراد.[2]

ويعرف على أنها "العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة، كما تعرف بأنها عملية تغيير ايجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية والعلمية"

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، التنمية الاقتصادية، (المفاهيم والخصائص، النظريات الإستراتيجية، المشكلات)، مطبعة البصيرة، الإسكندرية، 2008 ،ص 88.

[2] موسى اللوزي، التنمية الإدارية، (المفاهيم، الأسس، التطبيقات)، دار وائل للنشر، الطبعة 1،الأردن، 2000، ص23.

وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها بناء على خطة واضحة ومدروسة.

حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قياد إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي من الجوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات.

كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفاعلية في المؤسسات الإدارية العلمية والزيادة مهاراتها وقدرتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.

ثانيا: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية:[1]

لقد حظيت التنمية المحلية باهتمام متزايد في العقود الأخيرة وعلى كافة المستويات الأكاديمية والعلمية لأسباب عديدة مترابطة، بينما لم تلقى التنمية المحلية الاهتمام الكافي ويمكن تلخيص أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد في التنمية المحلية بما يلي:

أ- أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة تتمثل بزيادة الوعي العام للناس في المجتمعات المعاصرة، حيث أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح الفكري والثقافي إلى وفي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.

ب- أسباب عملة عديدة تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية وأهمها ما يلي:

ت- الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى وما رافق ذلك من اثأر سلبية مثل ازدحام المدن والبطالة وتفريغ الريف والقرى وهجر الأرض المنتجة والترف الاستهلاكي الزائف وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.

ث- الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة، مثل الزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية الشاملة.

ج- تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور المواطنين في كافة المناطق في الإسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.

[1] وليد بولغب، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة ايليز للبحوث والدراسات، العدد 3 ،المركز الجامعي اليزي، جامعة سطيف1، 2018 ،ص 148-149.

ح- التوجه نحو اللامركزية الإدارية، بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وكفاية وفعالية وكفاءة.

خ- تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يسهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

ثالثا: أدوات التنمية المحلية:

الأدوات الرئيسية للتنمية المحلية هي:[1]

- ✓ التخطيط المكاني أو الإقليمي، الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية ويضبط إطار تنمية المناطق.
- ✓ سياسة اللامركزية المدعومة بالتركيز لهيئة الدولة.
- ✓ الحكومة المحلية التي تمثل مجموعة من التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي (القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني) الموجهة نحو تعريف مشروع مشترك ومشاريع محددة لتنمية المجتمعات المحلية.
- ✓ مشاركة المواطنين المعبر عنهم في الهياكل الحكومة المحلية.
- ✓ التمويل من خلال الجباية الوطنية والمحلية والمساعدات الدولية.

رابعا: وسائل التنمية المحلية:

إن نجاح التنمية المحلية المرتبط بهدف فاعلية الآليات المستخدمة لهذا الغرض، ولا يحقق ذلك إلا بضمان التنسيق في ما بين هذه الآليات من الوسائل الاقتصادية، وتوفر الاعتمادات المالية وصولا إلى الوسائل البشرية.

1-الوسائل الاقتصادية:

تتمثل الوسائل الاقتصادية لتحقيق التنمية المحلية في جانبين وهما التخطيط والمؤسسات العمومية.

2-التخطيط:[2]

احتل التخطيط الأهمية البارزة في كافة الدراسات منذ عصر تايلور (taylor) وقد قدمت له عدة تعاريف أهمها:

تعريف تايلور: عملية تنبؤ بما يكون عليه المستقبل مع الاستعداد الكامل لمواجهته.

[1] مخلوف احمد، مرزوقي عمر، التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 10 ،جوان 2018، ص 519.

[2] جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة، الجزائر، 2014 ،ص65.

– كما عرفه الأستاذ المهدي بنمير على انه مجموعة القرارات والتدابير التي يتخذها المجلس الجماعي لبلوغ أهداف السلطة المركزية.

والمخطط هو مجموعة تنبؤات مستقبلية وخطوات تنطلق ويجب أن تنطلق من الواقع المحلي، أي واقع الجماعات المحلية في صورة تدابير وأعمال وقرارات محددة في الزمان والمكان والغاية والهدف، وفي الحقيقة انه لا يمكن لأي دولة مهما كان نوع نظامها السياسي والاقتصادي أن تهمل ما يعرف بالتخطيط لما من أهمية في التوفيق بين أمكانية الدول واحتياجات إفرادها، بالإضافة إلى انه يساعد على تخصيص وتوزيع الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها.

فالتخطيط يعتمد على اعتبارات دقيقة وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات هامة خاصة بعملية توزيع المواد، ويتأثر التخطيط بالفلسفة السياسية التي تتميز بها الدولة، ويأتي ذلك على الصعيد تحديد أهدافه ومجالات متعددة، فهناك التخطيط العمراني، التخطيط الاقتصادي، وأخيرا التخطيط الاجتماعي.

– كما له مستويات تتجلى في التخطيط على مستوى القومي يهدف إلى خلق نوع من التكيف بين البيئة واحتياطها واحتياجات الأفراد على المستوى الوطني، وهناك تخطيط على مستوى المحلي، الغاية منه هو عدم تمكن التخطيط القومي من حل المشاكل التي يعاني منها كل إقليم معين عن باقي الأقاليم.

بحكم عدم تجالس هذه الأخيرة في عدة مجالات، سواء الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى ما سبق فان التخطيط المحلي، يسمح للأفراد من المساهمة بصفة فعلية في رسم وتنفيذ المخططات الوطنية والإقليمية ومن بين العوامل الأساسية التي يجب مراعاتها عند القيام بمثل هذا النوع من التخطيط هي مساهمة الأهالي المحليين في إعدادها إضافة إلى مهاراتها الفنية وخبراتهم في التصرف والابتكار، كل هذه العوامل تزيد من نسبة ضمان نجاحها.

ويهدف التخطيط على المستوى المحلي إلى حصر شامل لجميع الخدمات الواجب توفيرها لسد احتياجات الناس بالإضافة إلى إعداد اللازمين لإدارة مختلف الإنشاءات والرفع من مستوى الخدمات المالية حتى نصل إلى أقصى كفاءة بأقل النفقات.[1]

– دور التخطيط في التنمية المحلية في الجزائر:

يعتبر دور التخطيط من ابرز الآليات التي تقوم الجماعات المحلية لبلوغ أهدافها التنموية، ويعتبر عنصرا أساسيا في تنظيم الاقتصاد الوطني وهذا ما تم تأكيده دستوريا، أما من الناحية التاريخية لظهور التخطيط ،

[1] جمال زيدان، مرجع سابق، ص 66.

في الجزائر كان إنتاج منطقي منذ انتهاج النموذج الاشتراكي كالأيديولوجية، وانطلاقا من منتصف الستينات في إطار ما عرف بالمخططات الثلاثية والرباعية ويعود المرجع القانوني للتخطيط إلى قانون 28 /02 والمؤرق في 12 -01-1988 وحدد بموجبه الإطار العام لتوجيه المنظومة الوطنية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتي تتعثر إلى حد كبير بالخلفية السياسية والأيديولوجية القائمة آنذاك، حيث أصبح من مبادئ العامة لقانون التخطيط تجسيد السيادة الوطنية في يد الحزب الحاكم، ويمكن اختصار ما جاء به هذا القانون في الأتي:[1]

– تحديد دور الدولة في عمليه توجيه الأعوان المتعاطفين الاقتصاديين وإلزام الجماعات المحلية تحمل مسؤوليتها لما ينتج عن تصرفاتها بشكل يضمن التنمية المحلية المخططة.

أعطى مكانه القطاع الوطني الخاص بأدراج أعماله ضمن مخططات التنمية سواء على المستوى المحلي او الوطني.

1–أنواع المخططات المحلية:

وهذا يمكن التمييز بين المخططات التي تعدها البلدية وأخرى خاصة بالولاية.[2]

أ–المخططات البلدية:

يجب على البلدية أن تقوم بأعداد مخطط للتنمية المحلية طبق للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية.

– يقصد بالمخططات البلدية للتنمية مجمل الإجراءات التنظيمية التي تباشر البلدية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والتي تسمح لها بتحديد أولويات إقليمية بها ووسائل انجازها وذلك من سماها بإمكانية:

- حصر احتياجات ومطلب سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية.
- جرد وإحصاء الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على المستوى البلدي.
- تصنيف المشاريع المراد إنجازها حسب كل قطاع.
- وضع تقييم مفصل حول المشاريع واقتراح الوسائل المادية الكافية بتغطيتها.

وتتمثل مخططات البلدية في ثلاثة أنواع:

– المخطط البلدي للتنمية

– المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

– مخطط شغل الأراضي.

[1] جمال زيدان، إدارة، التنمية المحلية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 66-67.

[2] جمال زيدان، مرجع نفسه، ص67-68.

2-المخطط البلدي للتنمية:

يعتبر هذا البرنامج الأكثر استعمالا المتعلق بشروط التسيير وانجاز المخططات التنموية، وهو المخطط الخاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الاستثمارات والمشاريع المعدة لصالح تنمية البلديات في إطار التوجيهات الوطنية، أو دون الخروج عن المخطط الوطنية للتنمية والقوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانيات التجهيزات المحددة لنفقات الدولة السنوية، ويخول تسيير برامج ومخططات البلدية لتنمية الرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفة الآمر بالمصرف بعد الوالي.[1]

4- مخطط شغل الأراضي:

يعتبر مخطط تفصيلي، يحدد طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ملزما على البلديات القيام به تطبيقا لأحكام المادة 34 التي "تنص على انه يجب أن تعطي كل البلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي بحظر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته وقد جاء في مرسوم آخر انه يجب توضيح كيفية إعداد هذا المخطط والمصادقة عليه وإبراز محتواه".

أ-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

إن الأصل في هذا القانون لهذا المخطط إلى القانون 29/90 الصادر في 01-12-1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، وجاء وفقا للمادة 16 منه باعتباره: "أداة للتخطيط المحلي والتسيير الحضاري وحدد التوجيهات الأساسية العمرانية للبلدية أو البلدية المعنية، اخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية و بضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي، بحيث يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد العامة الإلزامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير والتكوين وتحويل المباني في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي، والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة، بمعنى هذه المادة إن استغلال وتسيير الأراضي القابلة للتعمير المحدد في هذا القانون ويتم إعداد مشروعه بمبادرة من المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية في حالة ما إذا كان المخطط يغطي أكثر من بلدية، ويحتوي على المخطط تقريرا مفصلا حول الوضعية الاقتصادية الثقافية الاجتماعية والسكانية للمكان المعني[2] وهو بذلك يتضمن معلومات ومعطيات إحصائية توضح نمط ونوع التهيئة المقترحة بالنظر إلى التوجهات الخاصة في مجال التهيئة العمرانية.

[1] بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، 2011 ،ص 128.

[2] حاجي صليحة، عوفي مصطفى، التخطيط الحضري بين الواقع والانجاز، مجلة الباحث في علوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020 ،ص 699.

-جهة المتخصص الغالبة للأراضي ونوع الأعمال التي يمكن حصرها عند الاقتضاء.

- وجود وثائق توضيحية وإحصائية حول المجالات المعنية بالتخطيط لتوضيح شبكة الطرق للمناطق المعمورة بالسكان، المناطق التي لها إمكانية التحول إلى مجتمع سكاني مستقبلا.

- مخطط شبكة المياه الصالحة للشرب واهم اقتراحات البلدية فيما يخص الطرق الجديدة لإيصال المياه بالإضافة إلى تحديد المواقع التجهيزات الجماعية ومنشاة المنفعة العمومية.

ب-المخططات الولائية:

عالج هذا النوع من المخططات المرسوم 380/81 المؤرخ في 26-12-1981 المتضمن صلاحيات البلديات والولايات في مجال التخطيط المرسوم على إمكانية إبداء المجلس الشعبي برأي معلل أثناء القيام بإعداد مخطط الولاية في مجال المشاريع ذات الطبيعة الوطنية المبرمجة لإنجازها بالولاية، وكمثال على المخططات ذات الطابعة الولائي نجد أن المخطط القطاعي غير المركز يتضمن تخطيطا لمختلف المشاريع والبرامج التنموية لمختلف قطاعات الخدمة تشرف عليه المديريات الولائية التابعة لوزارة العاصمة، وهو على نوعين مخطط سنوي ومخطط متوسط المدى.[1]

5-المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة:

عند التحدث عن المؤسسات الاقتصادية المحلية العامة والخاصة، يجب التحدث عن دور كل من القطاعين الاقتصاديين العام والخاص المحليين في التنمية المحلية.

5-1-القطاع الاقتصادي العام المحلي:

يتمثل هذا القطاع في المؤسسات العمومية المحلية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي أنشأتها البلدية، وتجسد ذلك في المادتين 154/153 من القانون البلدي بحيث تنص المادة 153 يمكن للبلدية أن تنشا مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية المالية المستقلة من اجل تسيير مصلحين، أما المادة 154 تنص على أن تكون المؤسسات العمومية ذات طابع إداري أو الصناعية والتجاري أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها.

5-2-أنواع المؤسسات المحلية:

أ-المؤسسات العمومية الولائية:

هي مؤسسات القطاع العام، تأسس بموجب مداولة يصدرها المجلس الشعبي الولائي بعد المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية والوزير المعني بالمؤسسة العمومية الولائية مجلس إدارة يتشكل من الوالي أو يمثله رئيس المجلس، أما الجانب المالي للمؤسسة فان المادتين 19-25 من المرسوم 200/83 المؤرخ في 19-03-1983 المتعلق

[1] جمال زيدان، مرجع سابق، ص69، 72.

بشروط إنشاء المؤسسات العمومية ميز بين المؤسسات العمومية والمحلية ذات طابع الإداري التي تخضع للقواعد المحاسبة المطبقة في ميزانية التسيير للمصالح الولاية إما ذات طابع التجاري التي محاسبتها تتم على أساس نمط تجاري تقييدا بالمخطط الوطني للمحاسبة.

ب- المؤسسات العمومية المشتركة ما بين الولايات:[1]

تقوم هذه المؤسسات لمداولات تتخذها المجالس الشعبية الولائية للولايات المعينة ويترأس مجلس إدارتها والي الولاية المتواجد بمقرها أو ممثلا عنه، إضافة إلى عضوية كامل المديرين التنفيذيين للقطاعات المعنية ومدير المؤسسة وأخيرا العون المحاسب في المؤسسة.

5-3-المؤسسة العمومية المشتركة ما بين الولاية والبلدية:

في إطار تجسيد التعاون المشترك بين الجماعات الإقليمية يمكن تأسيس مؤسسة ما بين الولاية والبلدية المجلس الشعبي الولائي و المجالس الشعبية البلدية المعنية، يتكون مجلس الإدارة لهذا النمط من المؤسسات العمومية المحلية على النحو التالي:

- والي الولاية التي بها مقر المؤسسة رئيسا للمجلس.
- المديرين التنفيذيين على مستوى الولايات للقطاعات.
- عضوان عن كل مجلس شعبي بلدي.
- رؤساء المجلس الشعبية البلدية المعنية.
- مدير المؤسسة.
- -العون المحاسب في المؤسسة.

5-4-المؤسسات العمومية البلدية:[2]

هي مؤسسات ومصالح عمومية، تنشأ بمبادرة من البلدية عن طريق مداولة يصدرها المجلس الشعبي البلدي بعد المصادقة عليها من طرف الوالي للتكفل بقطاع نشاط معين، تتشكل من مجلس إدارة تحدد أعضائها في الأشخاص التالية:

- رئيس المجلس البلدي بصفة رئيس.
- الكاتب العام للبلدية عضوا.

[1] جمال زيدان، مرجع سابق، ص 73.

[2] جمال زيدان، مرجع سابق، ص 74

- عضوان من المجلس الشعبي البلدي.
- مدير المؤسسة.
- العون المحاسبي في المؤسسة.

وهذا النوع من المؤسسات لا يختلف عن المؤسسات العمومية والولاية إلا من حيث تشكيلات مجلس إدارة كل منهما مع تشابه تام في مجال الصلاحيات المنوطة بمجلس الإدارة.

5-1-2-القطاع الاقتصادي الخاص المحلي:

من الناحية التاريخية شهد وجود مرحلتين:

- المرحلة الأولى: من 1962 إلى غاية صدور القانون 25/88 في 25-07-1988 عرف هذا القطاع في هذه المرحلة موقفا غامضا من طرف أصحاب القرار وبالرغم من وجود عدة نصوص قانونية توضح مساهمة القطاع الاقتصادي الخاص، ولكن كانت إشكالية لأنها لم تستطع إرسال الضمانات الفعلية للمستثمرين الخواص ولم تشجعهم على المشاركة في صنع القرار التنموي المحلي.

- المرحلة الثانية: وذلك بحلول 1988 وما عرفته من صدور إصلاحات اقتصادية أكدت من خلالها الدولة نيتها في رفض الاستثمار المباشر تتدخل رأس المال الأجنبي، مع تفضيل الاستثمار وفقا لأسلوب الشركات المختلطة حيث صدر قانون 01/88 بتاريخ 1988/01/12 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية التي تم بمقتضاه استبدال المؤسسات الاشتراكية للطابع الاقتصادي بمؤسسات اقتصادية عمومية تتمتع بنوع من الاستقلالية في الجانب التسييري والمالي والذي اعتبر بدوره -أي قانون- تمهيدا لبداية التحول نحو الايدولوجية الجديدة في التنمية المحلية والوطنية وبالاعتماد أكثر على نوع ودور القطاع الخاص خاصة الوطني منه.[1]

5-1-3-وسائل مالية وبشرية

- **الوسائل المالية:**

- تعتبر الوسائل المالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجماعات المحلية والتي من خلالها تكون قادرة على ترجمة أهدافها وتقسم ضده للوسائل إلى موارد مالية محلية أو ذاتية وموارد مالية خارجية.[2]

[1] جمال زيدان، مرجع سابق، ص75.

[2] هشام بن ورزاق، التنمية بين التبعية والاستقلالية الذاتية، مجله العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد، 15 ،2016 ،ص08.

الموارد المالية المحلية:

تشتمل على الجباية المحلية، التمويل الذاتي ومداخل الأملاك، وتحتل الجباية المحلية مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية حيث تشكل المصدر الأساسي لتمويل نشاطها، وتمثل على مستوى الجماعات المحلية اكبر المداخل الذاتية ويمكن تقسيم الموارد الجبائية حسب الطرف المنتفع إلى ضرائب محصلة لفائدة الدولة، وضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية.

-ضرائب محصلة لفائدة الدولة: وتشمل ضريبة الدخل الإجمالي والضريبة على إرباح الشركات.[1]

-ضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية: هي الأخرى تشمل ضرائب محصلة لفائدة الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية وضرائب محصلة لفائدة البلدية دون سواها.

-أما بالنسبة للتمويل الذاتي هو اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار ويحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية البلديات وقرار وزاري بالنسبة لميزانية الولايات يتراوح عموما بين 10% و 20 % من مجموع، الإيرادات[2].

وفيما يخص مداخل الأملاك: فهي تلك الإسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية في مقابل الاستفادة من خدمة معينة، وتشمل تأجير العمارات والبنايات، حقوق الطرق والتوقف، ومداخل الحظيرة العمومية.

الموارد المالية الخارجية:

حسب ما جاء في قانون البلدية وقانون الولاية لسنة 1990 وبغرض الاستجابة للحاجيات المحلية في مجال التنمية، تنوعت هذه الوسائل وتتمثل في:

1-**الصندوق المشترك للجماعات المحلية** :عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية بمقتضى المرسوم رقم 266/86 المؤرخ في 04 نوفمبر 1986 لتتولى تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلدية والولايات، ومن اجل تدعيم الجماعات المحلية ذات الإيرادات الضعيفة بهدف تكريس التضامن المالي بين الجماعات المحلية وتحقيق ولو استقرار نسبي لموارد الميزانيات المحلية ويتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية بتخصيص إعانات[3] سنوية للولايات والبلديات.

[1] فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2015 ، ص46.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع نفسه، ص 47.

[3] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق ،ص47.

2-صندوق الضمان: يوجه أساسا للبلديات والولايات لضمان تقديرات الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة ويتمثل دوره في:

- دفع الضرائب المحصلة والموارد المشتركة بين الجماعات المحلية.
- دفع تخفيضات استثنائية للولايات التي تعاني وضعية مالية صعبة على وجه الخصوص أو التي تواجه كوارث أو حوادث غير متوقعة.
- تقديم إعانات تشجيعية للبحث والاتصال.

3-القروض: بموجب المادة 146 من قانون رقم 80/90 المتعلق بالبلدية والمادة 132 من القانون رقم 90/90 المتعلق بالولاية يمكن للجامعة المحلية اللجوء إلى المؤسسات المالية للحصول على القروض نتيجة للشخصية المعنوية التي تتمتع بها ولابد أن يكون اللجوء إلى هذا النوع من الموارد إلا في الحالة الضرورية القصوى حتى تحافظ على استقلاليتها، وقد بدأت هذه الفكرة موضوع إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ثم البنك الجزائري للتنمية وبنك التنمية المحلية وما يعاب على هذا النوع كوسيلة لتدعيم موارد الجماعات المحلية والعراقية التي تواجهها هذه الجماعات في الحصول على القروض وكذا نسبة لفائدة خاصة مع صدور القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والذي يؤكد على ضرورة أن يكون القرض البنكي فعال ومربع، وحتى تكون هذه القروض عامل القوة للوحدة الإدارية المحلية يجب أن توجهها إلى المجالات الإنتاجية لتجنب الوقوع في المديونية.

4-الإعانات: الإعانة عبارة عن سلطة تملكها الدولة دون أي منازع لها لأنها استثنائية وهذه السلطة كانت دائما محل تنموي وقد حددت الدولة رسميا الوظائف بالإعانة تتمثل في دفع الجماعات المحلية للعمل في إطار اختيارات الوطنية للتنمية وسد حاجيات الجماعات الوطنية في مجال التجهيز، وقد نصت المواد 132/146 من قانوني البلدية والولاية لسنة 1990 على التوالي على هذا النوع من الموارد، على أن للمقدم هذه الإعانات لاعتبارات معينة نصت عليها المواد 134 من قانون البلدية والولاية.[1]

5-الهيئات والوصايا: تبقى لنص المادتين 115 و 116 من القانون البلدي لمادتين 112/111 من القانون الولائي، تعتبر الهبات والوصايا من الوسائل المالية المتاحة للجماعات المحلية ولها الإرادة الحرة في قبولها أو رفضها

[1] Said benaissa .laid de l'état aux collectivité locales .Algérie-France- Yougoslavie .Alger opus.1983.p138.

وهذا ما ينطبق أيضا على المؤسسات العمومية التابعة لهما شريطة أن لا تكون بأعباء وشروط أو تخصصات ونظرا لطبيعتها خاصة كونها غير متوقعة، فأنها تضمن تغذية الميزانية المحلية وكذا توازنها.[1]

التخطيط المحلي: حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما بلدي يتم على مستوى البلدية pcd والأخر قطاعي يتم على مستوى الولاية psd.

المخطط على مستوى التنمية :هو عبارة عن مخطط شامل التنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية ومحتوى المخطط، عادة تشتمل تجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز وتجهيزات التجارية وتنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 على انه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها وتسجيل المخطط أن يكون باسم الوالي، بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذها يشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية المحلية ويحدث الإطار التنظيمي لمخططات التنمية الهياكل أو المؤسسات التي تساهم بإنجازها والمصادقة عليها وتنفيذها ومتابعتها.[2]

المخطط القطاعي للتنمية:هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي الذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية بعد إرسال المخططات لها، وتعد من بين المصادر التمويلية[3] لتدخل الجماعات المحلية الولاية للحفاظ على ضرورة الوسط الحضري.

الوسائل البشرية:[4]

يعتبر الإنسان العنصر الأساسي في التنمية، حيث أن هذا العنصر ضروري وهام لإخفاء ديناميكية، لأي عمل تنظيمي وتنموي ومن بين الوسائل البشرية نجد المخطط السنوية للموارد البشرية، في هذا الإطار جاء المرسوم التنفيذي 95 و 126 في مادته 06 متضمن للمسار المهني للموظفين والأعوان العموميين في الدولة لتسيير الموارد

[1] فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون، مرجع سابق ، ص48.

[2] فؤاد بن غضبان، نفس المرجع،ص 49

[3] عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في أدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مربح، ورقلة، 2011 ،ص 71

[4] حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، من مذكرة ماجستر في العلوم السياسية، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012 ،ص 167

البشرية تبعا للمناصب المالية المتوفرة، والغرض من هذا هو ضبط العمليات التي يجب القيام بها خلال ما يتعلق بالتوظيف والتربية والتكوين وتحسين المستوى وتحديد المعارف، الإحالة على التقاعد، وتشترك في ضبط هذا المخطط الإدارة المهنية ومصالح السلطة المكلفة بالتوظيف العمومي تجرد تحديد عدد المناصب المالية وقبل الشروع في تنفيذه ويتم وبعدل حسب الأشكال نفسها، أما فيما يخص موقع برنامج التكوين نجد:

- ✓ تكوين داخلي بعيدا عن العمل.
- ✓ تكوين داخلي أثناء العمل.
- ✓ تكوين خارجي.

ثانيا: مبادئ وأهداف وخصائص التنمية المحلية ومقوماتها:

1/ مبادئ التنمية المحلية:

1. هناك مبادئ عامة تتصل بقضية التنمية ذاتها كعملية تكاملية بحيث إن لم تتوفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فقدت تنمية المجتمع (ركائز تحقيق أهدافها الكامل، وتصبح بذلت منهجها ناقصا اعتبارا أن تنمية المجتمع عملية شمول وتوازن وتكامل وتنسيق يشارك فيها المواطنين من بدايتها إلى نهايتها.
2. **التوازن:** يهتم بجوانب التنمية وفقا لحديث المجتمع، ولكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا اكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنميه الموارد الإنتاجية الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى لا يكون الاهتمام بها بنفس القدر.[1]
3. **التنسيق:**ينبغي إشراك والتنسيق بين الفاعلين في التنمية المحلية.
4. **الشمول:** ويعني ضرورة تناول وضعية التنمية من جميع جوانبها التعليم دون الاهتمام بالقضايا الأخرى سواء الصحية والزراعية والمشروعات الإنتاجية الأخرى، وهذا يعني الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات.[2]
5. **إشراك المواطنين:** يعد اشتراك المواطنين في جهود التنمية قضية محورية لتنمية المجتمعات المحلية، وتعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء كان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع، أو من قادة المجتمع الشعبيين ومن المواطنين العاديين، في رسم الخطط وتنفيذها بل وفي تقويمها أيضا.[1]

[1] عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسة التنمية الاجتماعية، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2001 ،ص 67.

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون، مرجع نفسه ،ص68.

6. **التقبل والتوجيه:** والذي يعني به تقبل الأخصائي تنمية المجتمع المحلي الذي يعمل فيه وفقا لظروفه وخبراته ومكانته المحدودة وثقافته والقيم والمعاير الموجودة بالمجتمع كما انه يجب أن يراعي الفروق الفردية بين أفراده وقيادته والفروق الفردية بين المجتمعات المحلية المختلفة.
7. **الاستعانة بالخبراء:** تتطلب عمليات التنمية إحداث تغيير في كافة الجوانب كلما احتاج الأمر إلى ذلك فيستعين بالتربويين في المشروعات التربوية وبالأطباء في المشروعات الصحية، وهكذا...
8. **التقويم:** يجب أن يتولى أخصائي تنمية المجتمع عملية التقويم بصفة مستمرة ويجب أن تشمل التقويم على الناحيتين:
9. مدى التغير الذي طرح على المواطنين في عمليات تنمية المجتمع
10. مدى التغيير الذي طارا على المجتمع المحلي نتيجة من نفس العملية من مرافق ومشروعات وخدمات.
11. **حقوق الإنسان** :الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان، ولجميع الشعوب المشاركة الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا كاملا.[2]

2/أهداف التنمية المحلية:

تختلف أهدف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة فالهدف العام لها يرمي إلى تحقيق مستوى رفيع متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات، وتتمثل أهداف التنمية المحلية في:

- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي ذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.
- القضاء على الفقر والجهل والتخلف ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق زيادة المشاريع مما يخفض من معدل البطالة ويرفع من القدرة الشرائية للأفراد.
- توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف بلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من اجل ضمان التمدرس للأطفال وفك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.[3]

---

[1] وليد بولغب، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اليزي للبحوث والدراسات، العدد 3 ،المركز الجامعي جامعة سطيف 1، 2018 ص 151.

[2] وليد بولغب، مرجع سابق، ص 152.

[3] حنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر3 ،2011،ص28.

- عدم الخلال بالتركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية أو ما يعرف بالنزوح الريفي.
- شمول مختلف مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي للحالات المشاركة الفعالة من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهل في تعزيز قيامها.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد السكاني على الدولة. انتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق وتتيح لأبنائها مزيدا من الفرص.
- تعزيز القدرات العامة و والبنية التحتية للمجتمع كالنقل، المياه والكهرباء وبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي.
- إدخال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية والخدماتية للاستفادة من المركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعد على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها اقرب من الدولة إلى السكان المحليين واعلم باحتياجاتهم.[1]

ومن كل ما سبق يمكن استنتاج الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسيين هما:

- تحقيق حاجيات المجتمع المحلي باختلاف أنواع الاقتصادي والاجتماعيات وثقافيا بالإضافة إلى تحسين نوعيه المعيشة لسلك الوحدات المحلية.
- استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة بما فيها العنصر البشري وتعبئتها من اجل تحقيق تنمية ذاتية وإقلاع محلي.

3/خصائص التنمية المحلية:

يستنبط من خلال التعريف أن للتنمية خصائص متعددة ويمكن إجمالها في الخصائص التالية:

[1] فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون، دار صفاء النشر والتوزيع، عمان، 2015 ، ص 41 .

أ–التطوير والتغيير: إن أهم خاصية التنمية هي كونها عملية هادفة إلى تطوير وتغيير حياة الناس في مجتمع ما ولذلك لا يكاد يخلو تعريف من الإشارة إلى هذا العنصر الأساسي في عملية التنمية أو ما يشبهه مثل التقدم والرقي والتحسين وغيرها.

ولكن عملية التطوير والتغيير هذه لابد أن يراعي فيها تشخيص من جميع جوانب الحياة في البلدية والقضاء على أشكال التخلف والسعي قدما لتحقيق حاجيات ومتطلبات الأفراد داخل الإقليم حيث يراد لها النجاح.

ب–الاستمرارية: إن العمليات التنموية وتحقيق مهامها الحضارية لا تتم في يوم وليلة أو في عشية وضحاها بل تأخذ زمنا يطول ويقصر لذا فعملية التنمية لا تتوقف عند تحققها لمتطلبات بل لابد من المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها وبذلك تكون التنمية عملية مستمرة نحو الأحسن وهذه الديمومة والاستمرارية للعمليات التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حد سواء بمعنى أن الأفراد سينفذون أعمارهم ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع.[1]

ج–الشمولية: إن العمليات التنموية لا تقف عند التطوير والتغيير المسلم نحو الأحسن، بل لابد أن يضاف إلى ذلك كله ميزة أخرى وهي الشمولية ويقصد بها في عملية التنمية أن تكون هناك مراعاة لقدرة الإنسان وإمكانيات مختلفة سواء كانت مادية أم معنوية، فهذه الشمولية تعد خصوصيات التنمية بصفة عامة.[2]

4/مقومات التنمية المحلية:

تتطلب التنمية المحلية مجموعة من العناصر الأساسية التي لابد من تفعيلها وتنميمها للنهوض بها وأهمها:

1–المقومات البشرية:

يعدل العنصر البشرية أهم مقومات التنمية المحلية خاصة في العملية الإنتاجية، فهو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة وإدارة التمويل اللازم لإقامة المشروعات فوسيلة تحقيق التنمية هو الإنسان كما أن هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات والقدرات الذهنية والجسدية تستلزم الاستفادة منها لتحقيق انجازات التنمية المحلية وتطوير المجتمع المحلي.

وفي هذا الإطار لا يمكن إخفاء الجهود الذاتية المجسدة والمتمثلة في المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية من اجل تحقيق التنمية المحلية كما أن القاعدة الأساسية للنجاح في التنمية المحلية تكون بالمشاركة في نجاح

[1] حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا) مؤسسة شباب، الجامعة الإسكندرية، 2009 ،ص 74.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق ، ص 75.

تجربة أي دولة في النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية وأتمن هذه الموارد والعنصر البشري وإذا مات تجاهلت الدولة هذا العنصر وركزت على العناصر الأخرى فأنها ستخلق عبء مستمر على التنمية وهو وجود العنصر البشري يزداد عدد ويقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم الجهد المتزايد لخدمة التنمية[1] ولن يأتي ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا، وهذا يوضح إستراتيجية تنمية الموارد البشرية الإستراتيجية يجب أن ترتكز على مجموعة من المحاور هي:[2]

- **الرعاية الاجتماعية:** وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة وتتمثل في الغذاء والصحة، التعليم، السكن، التوظيف.
- **التأهيل الفني:** يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجيا التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ويندرج تحت هذا الإطار عملية التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.
- **المشاركة الجامعية (الشعبية):** تعني المشاركة الشعبية اشتراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذيها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد في معنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعين تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير مناخ ملائم للتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.[3]

2-المقومات المالية: يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيئة المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم الموارد المالية ومن الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئة أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على

[1] سميرة حربي، حجام العربي، الحكم الراشد والتنمية المحلية بالجزائر، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الطارف، الجزائر، العدد2، مجلد5، 2022،ص 606.

[2] طربوش احمد، محمد لخضر، التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة بشار، مستغانم، الجزائر، العدد 2،ديسمبر 2017، ص 94.

[3] ميسة كلاش، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخضض مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2017/2016، ص21.

الإعانات المالية كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود أدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.[1]

–كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة أو قيم مالية دقيقة.

3–المقومات التنظيمية:[2] تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام الإدارة المحلية إلى جوار الإدارة المركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية وتعرف الإدارة المحلية بأنها نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين، وبذلك فان نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما:

– **مبدأ الديمقراطية:** ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكام على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة حيث انه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالس في المنتخب كل ما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.

– **مبدأ اللامركزية:** أي أن تستند مسالة الفصل في بعض الأمور إلى الهيئة المستقلة عن الهيئات المركزية.

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية إلا أن التنمية المحلية في العديد من الدول تعاني من معوقات كثيرة تجعلها صعبة التحقيق.

ثالثا: عوائق ومتطلبات التنمية المحلية وتحديتها:

1–عوائق التنمية المحلية:

تتعدد العوامل التي تعيق التنمية المحلية فهي كثيرة ومتنوعة فمنها ما هو تنظيم الإداري وثقافي وما هو اجتماعي وسياسي والبعض الأخر اقتصادي وغيرها من المشاكل التي تبعدنا عن تحقيق التنمية المحلية المستدامة بكافة أبعادها ومن أهمها:

أولا: العوائق الإدارية والتنظيمية:

تتمثل في تعقد الإجراءات وتفسير الروتين والبطء الشديد في إصدار قرارات وانتشار اللامبالاة السلبية وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين، حيث يرى عثمان محمد غنيم في هذا الصدد انه هناك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى لتحقيق

[1] محمد الناصر المشري، دور المؤسسة المتوسطية والصغير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010–2011 ،ص 81.

[2] عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الجسور للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الجزائر، 2017 ص170.

مصالحها الشخصية فقط دون الاهتمام بالشرائح السكانية الفقيرة[1]، ضعف إلى ذلك نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإرادة الموارد البشرية التي لها دور في التنمية المحلية وضعف المكونات التعليمية والخبرات لدى المنتجين المحليين الأمر الذي يطرح معه إشكالية تكوين الموارد البشرية المحلية وإشكالية طرق اختيار قوائم المرشحين للانتخابات المحلية والأمر المتعلق هنا بقانون الانتخابات والأحزاب فالنقص في الكفاءات والذي غالبا ما تفرز عنه الانتخابات المحلية أين نجد المجالس المحلية نفسها عاجزة عن تسيير الشؤون المحلية بسبب نقص الخبرة والكفاءة اللازمة مما ينبغي التفكير في وضع السياسة المستدامة لتكوين المنتخبين المحليين وتزويد الجماعات المحلية بالإطارات والمستشارين الأكفاء لتأطير عمل المنتخبات[2].

لا شك أن العوائق الإدارية تتركز بالأخص في الموارد البشرية سواء الإدارية أو المنتخبة فبالنسبة للفئة الثانية أي المنتخبة هي التي تعم فيها الأشكال بكثرة كونها هي أهم العوائق الإدارية للتنمية المحلية عموما، ويتجلى هذا في ضعف مستوى التعليم للمنتخبين وهذا الجانب خير دليل يستدل به على ضعف المستوى بالنسبة لهذه الفئة لكن تحديات القرن 21 لم تسمح للمنتخبين ذوي مستوى متدني بقيادة سفينة العمل الجماعي أي نحن بحاجة إلى كفاءات في مجال التدبير الحديث ملائمة بجميع المستجدات التي بدأت تعرفها الإدارة برجال لهم كفاءة وغيرة على المنطقة و مسؤولية عملا بالمثل الفرنسي القائل:

"Il faux gérer sa commune comme une père de famille"

ويذكر محمد شفيق أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية ومن سوء أدارة المنطقة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات، ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وخاصة الوحدات المحلية تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد وارتفاع الأسعار بشكل فاحش، عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوة البشرية.

طبقا لاحتياجات التنمية المحلية في المجتمع المحلي،[3] عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتمشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي حيث أن من عراقيل التخطيط في حد ذاته غياب المشاركة الشعبية الحقيقية والفاعلة في عملية التخطيط التنموي بشكل عام والاعتماد على الجهوية والحاسوبية بالتعيينات بعيدا عن القدرة والتخصص والكفاءة وبالتالي انتشار الكثير من الأخطار المحلية، كما يرى بعض الكتاب أن من العراقيل للتنمية

[1] عثمان محمد غنيم، مقدمه في التخطيط الإقليمي،ط3، 2005 ، ص 90.

[2] الحسين عبد الحميد، احمد رشوان، التنمية الاجتماعية: (ثقافيا، سياسيا، إداريا، بشريا) مؤسسة الشباب، الجامعة الإسكندرية، 2009 ،ص231

[3] محمد شفيق، دراسة التنمية الاجتماعية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2009 ص 75- 84.

المحلية الإدارية ارتباط القرار المحلي التنموي بالقرار المركزي خاصة القرارات التنموية البلدية والذي يرتبط بالقرار الولائي، حيث نجد بعض القرارات والمداولات لا يمكن تطبيقها إلا بعد التصديق من قبل السلطات الوصية.[1]

ثانيا: العوائق الاجتماعية والثقافية:[2]

تعتبر من أهم المعيقات في وجه التنمية المحلية، فغالبا ما يكون سبب فشل المشروع التنموي في المجتمعات المحلية نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري خاصة في أوساط الشباب ذلك أن من وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية المحلية، التثقيف الحضاري، عبر برامج مستمرة بدءا من الأسرة في البيت ثم المعلم ثم المدرسة والمتوسطة والثانوية والأستاذ الجامعي، والإيمان في المسجد، والإعلامي في وسائل الإعلام أي برنامج تتضافر فيه جميع الجهود لتكوين النموذج الشباب لديه ثقافة التنمية المحلية المستدامة.

أما فيما يخص العوائق الاجتماعية التي تسود المجتمع المحلي وتحول دون تحقيق التنمية فيه فنجد التزايد السكان المحلي وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية في أوساط الشباب خاصة الأمراض والطبقات الهشة مما يتعين عليه تخصيص المبالغ الضخمة لمواجهتها كان بالأحرى توجيهها للاستثمار المحلي الذي يحرك عملية التنمية مما يطرح إشكالية التنمية المحلية في ظل العواقب الاجتماعية قصد توفير الخدمات العمومية الضرورية والسكن والتعليم والغذاء والعمل والدواء وغيرها من ضروريات الحياة.

ثالثا: العوائق السياسية والاقتصادية:

من بين المعيقات السياسية نجد الصراعات الحزبية بين مختلف تشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية المنتخبة والتي تأثر سلبا على قرارات هذه المجالس مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية ويجعل التنمية على المستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين، كما إن ضعف المناخ الديمقراطي السليم وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشان برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية عدم الإيمان بأيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين[3]، وفيما يخص العوالق الاقتصادية فتتمثل في ضعف مصادر التمويل المالي المحلي والنظام الجنائي خاصة فيما يخص الإيرادات المحلية واعتماد الجماعات المحلية بالدرجة الأولى على مساهمة الدولة بالرغم من أن القانون يمنحه حق اقتراح المبادرة والقيام بالمشاريع التنموية وفي ذلك إشكاليات عدم وجود مناطق حرة التصدير في المناطق المحلية

[1] محمد غنيم، المرجع السابق، ص61.

[2] عمار جيدل، تفعيل دور الشباب في تنمية الشباب بين الأصالة والمعاصرة، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، الملتقى الدولي في الجزائر أيام 24-25-26 مارس2008،ص316.

[3] محمد شفيق، دراسة التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص50.

وضعف البنية التحتية والسوق المالي المحلي مما يؤدي إلى هروب الاستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية، حيث يهدف إلى إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع أقامة الصناعة التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات.[1]

2/متطلبات التنمية المحلية :[2]

1) المبادرة المحلية الفاعلة بالمشاركة الشعبية والتي تعد خطوة إجرائية أولية وهامة لبناء التنمية المحلية حيث لمبادئ الديمقراطية (تكريس مبدأ حكم الشعب لنفسه بنفسه) والمبادرة المحلية تتمحور حول إشراك المجتمع المحلي في تحديد احتياجات التنمية وصيانة مفهوم المواطنة والذي يعني تحسين المواطن أهميته في المجتمع في العملية التنموية.

2) الدور الفاعل لمنظمه المجتمع المدني على اعتبار أنه المسئول بدرجة الأولى على تأطير المشاركة الشعبية الفعالة التي تعتبر منهجية سياسية للتمكين بمعنى المشاركة وجب أن تتعدى كونها مجرد أداه لاستطلاع رأي المجتمعات المحلية في المشروعات المناسبة لها بقاء هيكل السلطة أو القوة مع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هي عليه، فالمشاركة في اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه هي المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية والشحنة الروحية التي تتحقق التنمية بدورها هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال أن المشاركة القوية للمواطن المحلي في إدارة الشأن المحلي لتعكس عن وجود علاقة بين الحاكم والمحكوم أي ثقة المواطن في ممثليه المنتخبين انطلاقا من وجود سياسات تنموية تعكس فعلا الاستجابة لانشغالات المجتمع المحلي.

3) القدرة على التمويل المالي الذاتي فكل ما كان للوحدة المحلية طاقة على تمويل برامجها وتغطية نفقاتها بما توفره لديها من موارد محلية ذاتية، كلما ازدادت فرصتها في ممارسة اختصاصاتها باستقلالها مقابل تراجع رقابة السلطة المركزية.

4) الموارد البشرية ذات الكفاءة والسرعة في التكيف مع متطلبات بيئة العمل بحكم أن مستوى الأداء المحلي يتحدد إلى حد كبير بالمستوى الأداء الوظيفي للمرؤوسين الإداريين.[3]

---

[1] حسين عبد المطلب الأزرق، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة رسائل بنك الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005،ص 14.

[2] نوال بن قلوش، التنمية المحلية بالجزائر، من منظور أداء الجماعات الإقليمية للدراسة القانونية، العدد 1،مجلد 3 ،جامعة مصطفى اسطنبولي،معسكر،الجزائر،2021ص 73- 74 .

[3] نوال بن قلوش ،المرجع نفسه ،ص74.

3/تحديات التنمية المحلية:

بدأت ممارسة عملية التنمية المحلية في عقد السبعينات وذلك بسبب أن الحكومات المحلية أدركت مدى تحرك رأس المال ذات السلطات القانونية وهذا يعني أن الاقتصاد في المجتمعات المحلية وبالتالي قاعدة توظيف كانت تتعرض لخطر الانكماش من خلال الكشف النشيط على قاعدتها الاقتصادية والوصول إلى فهم حول المعوقات لنمو الزيادة في الاستثمار من خلال التخطيط الاستراتيجي للبرامج المشروعات بغية التخلص من العوائق وتسهيل الاستثمار، فقد سعت هذه الحكومات المحلية لتحقيق النمو لفائدتها الاقتصادية والوظيفية.

واليوم تواجه المناطق المحلية عدد اكبر من التحديات وتلك تحديات تتمثل في:

أولا: على مستوى الدولي:[1]

تعمل العولمة على الزيادة التنافسية السياسي والاقتصادي على حد سواء للاستثمار، فالعولمة توفر فرص لرجال الأعمال المحليين لتطوير السواق جديدة كما أنها أيضا تقدم تحديات من المنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية إلى المشاركة الصناعية متعددة المواقع متعددة الجنسيات تتنافس على مستوى العالمي بحثا عن وجود مواقع تعمل التكاليف فيها بكفاءة يمكن لها أن تنشأ منشاة فيها وتتطلب الصناعات المتطورة من الناحية التكنولوجية المتطورة تسهيلات تخصصية عالية جدا وبنية تحتية تستوعب هذه التكنولوجيا، إن الأوضاع المحلية هي التي تحدد مكتسبات المجتمع المحلي وبالتالي ما لها من قدرة على جذب الاستثمار والمحافظة عليها حتى مدن صغيرة وضواحيها يمكن لها أن توجد لها مواقع فرص لائقة يمكن أن تنمو وتتنافس على مستوى وطني أو دولي.

ثانيا: على المستوى الوطني:[2]

إن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والسياسات النقدية تؤثر على المجتمعات المحلية كما أن الهياكل التنظيمية علاوة على غيرها من الهياكل القانونية تؤثر في تشكيل مناخ أنشطة الأعمال وهو ما يمكن أن يساعد أو يضر تحقيق أهداف التنمية المحلية مثلا معالجة التضخم، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات الحكومية في التحويل إلى العمل باللامركزية، وأضحت الصناعات الخاصة أكثر تحررا وكل هذه التطورات لها عواقب اقتصادية على المستوى المحلي وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إدراك المخاطر المهددة التي تشكل هذه التطورات بالإضافة إلى إدراك طبيعة الفرص التي تأتي معها.

[1] فؤاد غضبان، التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون،دار صفاء للنشر والتوزيع،طبعة1،عمان 2015 ص56.

[2] فؤاد غضبان، المرجع نفسه، ص57.

ثالثا: على المستوى الإقليمي:[1]

من المجتمعات المحلية الموجودة في حدود أقاليم معينة أو في ما بينها تتنافس لجذب استثمارات محلية ودولية على حد سواء وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية (في المناطق الحضرية والريفية معا) لتتعاون وبعضها البعض لان ذلك سيعمل على تعزيز قدره المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل بينما يستفيد منه المقاولين على إنفراد علاوة على المجتمع الذي ينتمي إلى ذلك الفرد على سبيل المثال يمكن أن تقوم جمعية من الحكومات المحلية والحكومات الإقليمية الرسمية في التوسط بين حكومات وطنية وحكومات محلية منفردة لتلعب أدوارا هامة في عملية التنمية المحلية.

رابعا: على المستوى البلدي:

إن الشركات الكبيرة والصغيرة كثيرا ما أن تتأسس وتنمو في مناطق حضرية وذلك بسبب ما يوجد من تكتل الاقتصاديات والمنافع في تقاسم الأسواق والبنان التحتية والمجامع من العمال والعلاقات مع الموردين والمعلومات مع شركات أخرى.

وكثير ما تعتمد ميزة إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق الحضارية على مستوى نوعية الإدارة الحضرية وعلى السياسات التي تؤثر على مدى ما تتوفر أو لا تتوفر الطاقة الكهربائية الكافية ووسائل النقل والمياه والصرف الصحي والاتصالات وأراضي حضارية مطورة وتشمل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي توفر السكن الخدمات الصحية والتعليمية توفر المهارات، الأمن ،فرص التدريب وسائل النقل العامة.

إن هذه العوامل الصعبة منها والمرنة للبنية التحتية تمثل العمود الفقري للاقتصاديات المحلية الناجحة ومع ذلك فان النشاط الأكثر أهمية وفعالية التي يمكن لحكومات البلديات أن تنفذه هو تحسين العمليات والإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في إطار السلطة المحلية بذاتها ويبرز مسح ما صغير، ثم القيام به لمعظم الحكومات المحلية عدد كبير من الأنظمة المعقدة والمدارة بطريقة سليمة ومكلفة وليست ضرورية في عملية التسجيل لأنشطة الأعمال من خلال تقليص هذه الأنظمة تستطيع منطقو ما أن تحسن مناخ أنشطة الأعمال فيها وتصبح معروفة بصديقة لهذه الأنشطة.

[1] فؤاد غضبان ،المرجع نفسه ،ص58.

الفصل الرابع

التنمية المحلية في الجزائر

الفصل الرابع: التنمية المحلية في الجزائر

1. بوادر التنمية المحلية في الجزائر
2. أسس سياسة التنمية المحلية بالجزائر
3. أهداف سياسة التنمية المحلية بالجزائر
4. مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر

1/بوادر التنمية المحلية في الجزائر:

بدا الشعور بأهمية التنمية المحلية والدور الذي تؤديه برامجها ومشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم ووحداته المحلية مبكرا مع بداية تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969م)حيث تم إلى جانبه اقرار08برامج خاصة من اجل استدراك النقائص التي تضمنها ووجهت هذه البرامج إلى 08 ولايات شمالية ،ثم تطورت إلى 18 برنامجا بعد التقسيم الإداري لسنة 1974م الذي رفع عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية ،لان 10 ولايات جديدة تفرعت عن الثمانية المستفيدة من البرامج الخاصة .[1]

ونمى الشعور بضرورة التنمية المحلية وتزايد الاهتمام بها عند وضع المخطط الرباعي الأول(1970-1974م)،حيث تنازلت الوزارات عن تسيير البرامج الخاصة لصالح الولايات (المحافظات)،وفي ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م) تعمق التوجه نحو العمل المحلي أكثر ،فتم إقرار نوع جديد من البرامج الاستثمارية الأكثر محلية و إقليمية وذات طابع لا مركزي إعدادا و تسييرا (إدارة) تحت مسمى المخططات البلدية للتنمية إلى جانب البرامج القطاعية غير المركزة ،التي أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي و الإقليمي واستقرار السكان والأنشطة .

2/أسس سياسة التنمية المحلية بالجزائر:

من أجل تحقيق هذه البرامج التنموية والغاية المرجوة منها والأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وشمولية وتوازن وتكامل، ورأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية:

2-1-تدخل الدولة :

أعطي الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين، وتعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعود سبب اختيار هذا المبدأ لعدة اعتبارات منها :

الدولة هي الأكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانات مادية وبشرية وتنظيمية ومالية.

- القوة السياسية الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والأجنبي.
- الدولة لديها المقدرة والإحاطة الكاملة بمختلف العوامل والتغييرات الإقليمية والعالمية التي تؤثر على الأهداف والبرامج.

[1] فؤاد غضبان، التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون،دار صفاء للنشر والتوزيع،طبعة1،عمان،2015،ص247.

- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتوجيهه نحو خدمة الأهداف الإستراتيجية للمجتمع.
- الدور التحفيزي الذي تؤديه الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجا في المجتمع عن طريق تقديم الحوافز المتعددة.
- تمثل السلطة القانونية والتنفيذية المؤهلة والقادرة على إجراء التغييرات الاجتماعية الضرورية لدعم التنمية.
- ضعف القطاع الخاص المحلي وتفضيله للاستثمار في المجالات ذات العائد الكبير والسريع.
- تردد وإحجام الاستثمار الأجنبي عن الدخول إلى الجزائر.
- تعثر وبطء عملية الخصخصة سواء عن طريق الإنشاء أو التحويل.

2-3- المشاركة الشعبية :إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي، غرست في نفسه وأعماقه التطلع الى عالم تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من ثمار التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه برامجها وخططها ، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية ، بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي ونظام الثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات، وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الانتخاب الكلي والمباشر، ومع صدور دستور 1989م تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية، وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة .(Co-ville)[1]

2-4-التخطيط:

يمثل التخطيط منهجا علميا و أداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمدة والمنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه استثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة. التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين، لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كان سقف فترة زمنية في ضوء الإيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث تغيير المطلوب، لذلك وقع اختيار الجزائر على هذه الأداة لبناء وتنفيذ البرامج التنموية وطنيا ومحليا من خلال تطبيق التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة والتخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير مركزة والمخططات البلدية للتنمية.

[1] فؤاد غضبان ،مرجع سابق ،ص249.

اللامركزية: من الركائز والأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة جهويا ومحليا، حيث نصت المادة 06من المخطط الرباعي الثاني على انه يجب إن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية. [1]

خصوصا عبر تطبيق المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن استعمال الكامل لطاقات البشرية وموارد البلاد، كما إن المؤتمر الخامس للحزب سنة 1983 بان اللامركزية إطار تنظيمي يمكن المواطنين على مستوى القاعدة الشعبية سواء كانت مؤسسات اقتصادية أو تعاونيات فلاحية أو مجالس محلية منتخبة أو هيئة حزبية أو منظمات جماهيرية بإبداء الرأي حول قضايا التسيير، التنظيم أو التقييم مسيرة العمل والإنتاج، والتعبير عن المشكلات القائمة وحلولها. والأهداف المرغوبة كأطراف معينة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها، ونصت على ذلك برامج الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى يومنا هذا، حيث جاء برنامج الحكومة المصادق عليه في22 مايو 2004 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين، وضرورة أكثر من أي وقت مضى لمرافقة حركة تحرير الطاقات في الدولة.

وعليه فإن اختيار اللامركزية كأسلوب في التنظيم والعمل يعود للأسباب التالية:

- اللامركزية تعطي لعملية تنفيذ البرامج بعدها الاجتماعي المتمثل في الدافعية والانتمائية.
- العلاقة القوية والمباشرة بين التنمية المحلية واللامركزية، لأنها تعكس بعمق وصدق واقعية مشكلات التخلف وطموحات وأولويات كل إقليم ومجتمع محلي.
- تحقق التوافق بين الحاجات المحلية وقرارات السياسة المركزية
- تخفف العبء عن الإدارة المركزية وتعمق الشعور بالمسئولية لدى المسئولين المحليين وأفراد الشعب
- تساهم في تفعيل وتجنيد وتحريك الإمكانات المحلية.
- تحقيق العدالة في التكاليف والحقوق من خلال توزيع الدخل الوطني وأعباء الجباية، لأن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب.

2-5- التوازن الجهوي :

شكلت سياسة التوازن الجهوي محورا رئيسيا في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، وقناعة راسخة لدى السلطات المركزية بال التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا ومتزامنا، عبر التوزيع المتوازن والعادل للموارد والمرافق الاجتماعية. [1]

[1] فؤاد غضبان، مرجع سابق ،ص250.

والثقافية والأنشطة الإنتاجية والسكان عبر كامل إقليم وجهات الدولة، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم المجالين الريفي والحضري والحفاظ على العقار الزراعي

كبح التمركز السكاني في المناطق الساحلية ذات الكثافة السكانية العالية والمهددة بمخاطر طبيعية كبرى.

تحقيق استقرار السكان وخاصة في المناطق الداخلية والجنوبية وعكس تيار الهجرة الداخلية نحوها عبر نشر وتعزيز مختلف المؤسسات الإنتاجية والمرافق الخدمية.

تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي في مختلف جهات الدولة عن طريق التشريعات التحفيزية المالية والنقدية ومشاريع البنية التحتية وتطوير قطاع الخدمات.

2-6-الترقية الاجتماعية والثقافية للسكان (المواطنين) :

أولت النظرية الاقتصادية عناية فائقة للرأسمال البشري المتمثل في البحوث والدراسات والابتكار والتجديد الذي تؤديه العناصر البشرية المدربة والمؤهلة المالكة للمهارات والقدرات، لأنها تشكل عاملا حاسما في تطور الدول وتفوقها وامتلاكها لمزايا نسبية تدفع عملية نموها.

ونظراً لخطورة العنصر البشري ودوره الحاكم والحاسم في نجاح أو فشل جهود التنمية، أصبح يشكل محور اهتمامات الدول والمنظمات الدولية ومراكز الدراسات المتخصصة في التنمية البشرية وإصدار تقارير دورية وسنوية تفصح عن مدى العناية بالعنصر البشري من خلال توسيع مجالات وفرص اختياراته وتدعيم قدراته والانتفاع بها.

كل هذه الاعتبارات أعطت الجزائر أولوية قصوى لترقية الإنسان الجزائري وتحسين إطار معيشته، وتأهيله من خلال حجم الاستثمارات الصحية في وجهتها للتكفل باحتياجاته الأساسية عبر برامج البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادي وهي بذلك تسعى إلى بناء الإنسان الجزائري المتكامل فكريا وروحيا وبدنيا وتحسين مستواه المادي، لأن التنمية التي يكتب لها النجاح هي التي يشعر فيها الإنسان بالعدل وتتكفل باحتياجاته وتحقيق رغباته بيسر، وتجعله في حالة من التغير الاقتصادي والاجتماعي نحو الأفضل والانفتاح والاستفادة بكل ما تجود به المعرفة الإنسانية وما يحتويه العصر من مستجدات وابتكارات في إطار يسمح بالتطور ويحفظ الشخصية الذاتية للمجتمع.

[1] فؤاد غضبان، المرجع السابق، ص 251-252 .

2-7-الاعتماد على الإمكانات الوطنية والدولية :

أظهرت التجارب التنموية أن الاعتماد على الإمكانات والجهود الذاتية هي الركيزة الأساسية لنجاح وتحقيق التنمية، وتسمح لها بالاستمرارية وتضمن لها الاستقرار والاستدامة واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي، أما الاعتماد الكلي أو شبه المطلق على المساعدات والإمكانات الأجنبية فيشكل تهديدا خطيرا لها ويقود حتما إلى التبعية وترهن مستقبل الدولة وتجلب الأزمات، وهي الحالة التي عرفتها العديد من دول العالم النامي مع مطلع الثمانينات بسبب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي، وما يترتب عليه من شروط وإلزامها بتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي ذات البعد غير الوطني، الذي أفرغ جهود التنمية وبرامجها من محتواها وخصوصيتها الوطنية إعدادا وغاية، وقد عاشت الجزائر هذه الوضعية الصعبة وتحملت نتائجها، مما عمق لديها أهمية الاعتماد على

الإمكانات الوطنية بالدرجة الأولى، ثم الاستفادة من الموارد والإمكانات الدولية من خلال القرارات التي اتخذتها السلطات، والمتمثلة في تسديد جميع ديونها وعدم اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي في الظروف الحالية، والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المنتجة وإبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهور والإمكانات الوطنية والأجنبية.[1]

2/أهداف سياسات التنمية المحلية بالجزائر:

إن التنمية المحلية الناجحة هي التنمية التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات منفعة العامة، وتحسين ظروفهم.

في إطار معيشتهم، لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة ولعل أهدافها نذكر:[2]

- ✓ حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأسلاك المحلية وترشيد استعمالها.
- ✓ دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود
- ✓ التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات (المحافظات وداخل الإقليم الواحد).
- ✓ ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- ✓ إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية.
- ✓ تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي الخاص الوطني والأجنبي.

[1] فؤاد غضبان، المرجع السابق، ص 253.

[2] مراد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2015، ص254-255.

- ✓ وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف الأنشطة القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ إقحام المواطنين (السكان) في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- ✓ تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مركز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فعالية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان وبالأخص في المناطق الريفية.
- ✓ ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير والصرف الصحي، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).
- ✓ محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتعميق ودعم الفئة الضعيفة والهشة.
- ✓ التصدي للآفات الاجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات،...). والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

3/مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر:

تبعا للنظام الاقتصادي المتبع، فقد مرت سياسة التنمية المحلية بالجزائر بمرحلتين هامتين هما:

1-مرحلة التخطيط الموجه (1967 – 1989)[1]

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط، واختيار الجزائر العمل بمخططات لأنها تسمح لها ب:

- ✓ حصر الإمكانيات البشرية والمادية التي تمكن من خلق قدرات عمل جديدة في أجال محددة.
- ✓ استخدام الموارد المحصورة والمجندة أفضل استخدام ممكن.
- ✓ تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.
- ✓ وقد باشرت في ذلك فعلا بتطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المندرج والحجم الاستثماري المتزايد متزايد كما يلي:
  - المخطط الثلاثي (1967 – 1969)
  - المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973)

[1] فؤاد غضبان ، مرجع سابق ،ص257.

- المخطط الخماسي الأول (1980 – 1987)
- المخطط الخماسي الثاني (1987 – 1989)

وانصب اهتمام المخططات الخمسة على قطاعات ثلاثة وزعت عليها استثماراتها حسب ما يبين الجدول التالي:

جدول (01) يمثل توزيع استثمارات المخططات الوطنية 1967 1989 الوحدة (مليار دج)

القطاع المخطط		القطاع المنتج	قطاع الخدمات	قطاع البنية الأساسية	المجموع
الثلاثي	مليار(دج)	07.02	0.46	01.58	09.26
	النسبة(%)	77.40	05.07	17.43	100
الرباعي الأول	مليار(دج)	17.34	07.87	08.54	27.75
	النسبة(%)	82.48	06.73	30.77	100
الرباعي الثاني	مليار(دج)	74.72	10.50	32.27	110.22
	النسبة(%)	58.71	09.52	29.26	100
الخماسي الأول	مليار(دج)	212.27	37.82	188.47	459.27
	النسبة(%)	46.21	08.23	41.04	100
الخماسي الثاني	مليار(دج)	253.22	270.05	237.5	550
	النسبة(%)	46.3	07.39	43.40	100

- تتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول إن أولويات المخططات كانت وفق الترتيب التالي:

- **القطاع المنتج مباشرة:** وتشمل الزراعة والري والصيد البحري والغابات، المحروقات والصناعة التحويلية والأساسية والطاقة والمناجم والأشغال العمومية والبناء، والذي احتل الصدارة في جميع المخططات لأنه يمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدونه يصبح النشاط الاقتصادي المجتمع حبيس حلقة مفرغة قطع.

- **قطاع البنية التحتية:** يندرج تحت هذه القطاع سكة النقل، الطرق والسكة الحديدية والموانئ والمطارات والمناطق الصناعية والسكن والتهيئة العمرانية والترابية والتكوين والصحة والثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية وتزويد السكان بالماء الشروب والكهرباء والغاز والإنارة العمومية، واحتل المرتبة الثانية في أولويات المخططات لما له من دور أساسي وحاسم في التنمية المحلية، فهو الذي:

* يوفر شروط ازدهار الأنشطة الإنتاجية بما يقدمه لها من وفارات خارجية تقلل من التكاليف وتزيد من الأرباح.

* يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان التي تساعد على الاستقرار وتخفف من حجم الهجرة نحو المدن.

* تلعب دورا أساسيا في تزويد القطاعات الأخرى بالإطارات، واليد العاملة المدربة والفنية المؤهلة (التربية والتعليم والتكوين).

* تقريب الخدمات والمرافق الضرورية من السكان.

* ربط مختلف جهات الدولة وفك العزلة عن بعضها البعض.

- **قطاع الخدمات:** أعطت المخططات عناية لقطاع الخدمات وان كانت اقل من القطاعين السابقين لما يمثله من حلقة وصل بين الإنتاج والتداول، وإسناد القطاع المنتج إمداد بالخدمات المختلفة من نقل واتصالات وتخزين وتوزيع وتقديم المعلومات عن حالة السوق وحجم العرض والطلب.[1]

– تضمنت القطاعات الثلاثة برامج جديدة ذات بعد وطني تتولى تسيير المصالح المركزية وبرامج قطاعية غير ممركزة أسند أمر سيرها في الإدارة المحلية لأنها ذات بعد إقليمي(PSD)، مخططات بلدية للتنمية(PCD)، وكان نصبها من المخططات كما يبينه الجدولين الجدول (02) و (03).

جدول (02) نصيب برامج التنمية المحلية من استثمارات المخططات (1967- 1989) الوحدة مليار د.ج.[2]

القطاع المخطط	الصناعات التحويلية	السياحة	النقل	الاتصالات	التخزين والتوزيع	شبكة النقل	المناطق الصناعية
الثلاثي	0.49	0.34	-	0.12	-	0.45	-

[1] فؤاد غضبان ،المرجع السابق، ص258.

[2] المرجع نفسه ،ص259.

الرباعي الأول	1.19	0.70	0.80	0.37	-	1.14	-
الرباعي الثاني	4.01	1.50	6.49	1.51	1.00	3.09	0.70
الخماسي الأول	27.08	21.77	12.719	4.742	18.190	19.668	1.968
الخماسي الثاني	58.50	1.50	1.80	15.00	08.00	43.60	01.90

جدول رقم(03)

القطاع المخطط	السكن	التربية والتكوين	الصحة	الهياكل الإدارية	المخططات البلدية للتنمية	برامج خاصة	استثمارات أخرى
الثلاثي	0.34	0.81	-	-	-	-	0.09
الرباعي الأول	1.52	3.31	1.59	0.85	600	-	0.257
الرباعي الثاني	8.30	9.95	1.905	1.399	-	-	10.32
الخماسي	53.729	36.633	9.142	7.198	27.232	11.3650	21.55

الأول							
الخماسي الثاني	86.45	45.00	40.97	10.14	-	-	60.20

هذه البرامج رغم ضخامتها استطاعت أن تحقق بعض النتائج الإيجابية النسبية والمتماثلة في التكفل بالاحتياجات الأساسية للسكان وتحقيق نوع من التوازن الجهوي واستقرار المكان، وإيجاد قاعدة مادية واسعة من الهياكل الأساسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة خلال الفترة (1967-1984)، لكن واجهتها العديد من الصعوبات وصاحبتها الكثير من السلبيات أثناء تنفيذ ما لم تستطيع معها تحقيق ما كان مأمولا على أكمل وجه، تمثلت هذه الصعوبات في:[1]

- ✓ المركزية الشديدة في اتخاذ القرار وتسيير البرامج.
- ✓ نقص وغياب المؤشرات الكافية لتحديد وترتيب أولويات الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان.
- ✓ تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص مما أدى إلى نقص الكفاءة والفاعلية وغياب التنافسية.
- ✓ ضعف وانعدام التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين في إعداد وتحديد وبناء وتنفيذ ومتابعة البرامج وسيطرة النظرة القطاعية المفرطة مما أدى إلى التناقص والتكرار في العمل وتداخل الصلاحيات.

2- مرحلة الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق) ما بعد 1990:

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق مع مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من الدول الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات حملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والإدارية تمثلت في:

- ✓ إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية 1982.
- ✓ إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984.
- ✓ إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986.
- ✓ إعادة هيكلة القطاع الصناعي 1994.
- ✓ صدور قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية لسنة 1989.

[1] فؤاد غضبان ،المرجع السابق، ص259.

ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحل جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذا التحول لم يكن سهلا و ميسورا بل تميز بارمة عميقة وشامل أدت إلى غياب شبه كامل على المرافق الخدماتية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي اتجاه المدن الكبرى، واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي و إطارها العمراني.[1]

ومن اجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمن نسبيا بدرجة عالية سنة 1997 ،شرعت في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية العامة ابتداء من سنة 1998.

–البرامج العادية: بلغ حجم البرامج المحلية منها 88324 مليار د.ج.

–برنامج الإنعاش: يغطي الفترة (2001–2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار د.ج، منها 114 مليار د.ج للتنمية المحلية.

[1] فؤاد غضبان ،المرجع نفسه، ص260.

– **برنامج دعم النمو**: يمتد من (2005-2009) يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار د.ج خصص منها 51908

مليار د.ج للبرامج المحلية، هذه البرامج ركزت في مجموعة على تحسين إطار معيشة السكان وبحث تشغيل وتوفير شروط الاستقرار الأنشطة وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة، والتي تظهر في الجدول الموالي:

جدول رقم (04) يمثل نصيب برامج التنمية المحلية خلال الفترة (1998-2009)

الوحدة مليار دينار جزائري.

السنوات	المجموع العام PCD+PSD	البرامج القطاعية غير المركزة PSD	البرامج البلدية للتنمية PCD
1998	42.546	27.51	15.03
1999	47.68	29.42	18.20
2000	84.01	49.16	35.51
2001	120.58	80.97	39.04
2002	296.58	154.78	41.79
2003	290.82	245.49	45.47
2004	214.82	188.81	62.01
1998-2004	297.24	776.162	221.08
2005-2009	1908.50	1708.52	200

وكان من نتائج هذه الاستثمارات البالغة 3585، 08 مليار د.ج خلال الفترة (1967-2006):[1]

- زيادة نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 06 إلى 15 سنة ب 87.61 % سنة 1998 ، وانتقلت إلى 94.07 % سنة 2006 ، هذا من شأنه تخفيض نسبة الأمية مستقبلا بشكل كبير.
- بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي 12، 8% سنة 1999 ، وارتفعت إلى 47 % سنة 2006 ، ويطمح القطاع إلى بلوغ نسبة 60 % سنة 2009 ، وإذا سوف يكون انعكاس ايجابي على قدرة التحصيل عند التلاميذ خاصة في المناطق الريفية.
- ارتفع عدد المتربصين في معاهد التكوين المهني بالنسبة 63 % سنة 1998 ليصل إلى 71 % سنة 2006 بفضل انجاز 418 مؤسسة تكوين خلال نفس الفترة.
- ارتفاع القدرات البيداغوجية للتعليم العالي (عدد المقاعد الدراسة) بمعدل 97 %.
- ارتفاع معدل إيصال كهربائي إلى 84.58 % سنة 1998 ، و 95 %سنة 2004 ، وبلغ 96 % سنة 2006 وهو ما يعادل 5.7 مليون أسرة.
- التزود بالغاز الطبيعي بلغ نسبة 37 % سنة 2006 .
- الربط بشبكة التطهير ارتفع إلى 87 % سنة 2006 .
- انجاز 9935 كلم من الطرقات خلال الفترة (1998-2006) ، مما سمح بفك العزلة عن الكثير من الجهات وربط بعضها البعض.
- انتقل معدل شغل المسكن من 5.82 فرد/مسكن سنة 1998 إلى 5.50 فرد/مسكن سنة 2004 و 54 فرد/ مسكن سنة 2006 بفضل انجاز 963، 675 مسكن.

3/دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية:

1-المهام والصلاحيات:

لقد أخذت الجزائر بنظام الجماعات المحلية تدريجيا منذ سنة 1969 ثم التقسيم الإداري لسنة 1974 إلى غاية سنة 1984 أين قامت بتقسيم إداري جديد.[2]

تجسد الجماعة المحلية اللامركزية الإدارية وتسند إليها جزء من الوظيفة الدولة للقيام بإدارة المرافق المحلية وتسديد تدخلات الدولية على مستوى مختلف الأقاليم.

ويمكن توزيع مهام الجماعات المحلية في الجزائر على جماعتين هما الولاية والبلدية

[1] فؤاد غضبان ، مرجع سابق ،ص262.

[2] فؤاد غضبان ،المرجع سابق ،ص263.

- **الولاية:** تعرف الولاية بأنها جماعة إقليمية لا مركزية ودائرة حائزة على السلطات المختلفة للدولة، تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر عن طموح سكانها لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة، ويتولى إدارة الولاية والي معين بمرسوم يقدمه وزير الداخلية ويصادق عليه مجلس الوزراء بالإضافة إلى مجلس شعبي ولائي يتشكل عن طريق الانتخاب من طرف سكان الولاية.

وتتمثل صلاحيات الوالي في:

- **الصلاحيات السياسية:** يمثل الوالي رئيس الجمهورية على مستوى الولاية، كما يقوم بإعلام الحكومة بكل ما يحدث في إقليم الولاية وبعد تقارير لكل وزير يهمه الأمر عن كل نشاط أو قضية تتعلق بالحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الولاية وله أن يطلب من السلطة العليا القيام بالتحريات والتحقيقات اللازمة في القضايا التي يرى أنها ذات أهمية.
- **الصلاحيات الإدارية:** يمثل الوالي السلطة الإدارية في الولاية، ويسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات وتنفيذ قرارات الحكومة والتعليمات التي يتلقاها من مختلف الوزراء، كما يقوم بالتنسيق ويراقب كل مصالح الدولة المكلفة بمختلف القطاعات في إقليم الولاية باستثناء بعض القطاعات.

2-صلاحيات المجلس الشعبي الولائي:

- **الصلاحيات الاقتصادية والمالية:** يقوم المجلس في المجال الاقتصادي بعدة مهام، يصادق على مخطط الولاية من اجل ضمان التنمية الاقتصادية، وينفذ كافة الإجراءات التي من شانها تنمية الولاية، وذلك بتشجيع الاستثمارات الاقتصادية على مستوى الولاية ويبادر ويجسد العمليات التي تهدف إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية، ويشجع تدابير الوقاية من الكوارث الطبيعية كما يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أخطار الفيضانات والجفاف، ويعمل على انجاز أشغال تهيئة وتطهير مجاري المياه، بالإضافة إلى انه يبادر بكل الأعمال التي تهدف إلى حماية الثورة الغابية والحيوانية. ويعمل على تطوير طرق ووسائل الري ويساعد البلديات تقنيا وماليا في مشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه وفي الأخير يقوم بالتصويت على ميزانية الولاية وضبطها على أساس خلق توازن.[1]
- **الصلاحيات المتعلقة بالتهيئة العمرانية:** يساهم المجلس باقتراحه في إعداد مخطط التهيئة العمرانية للولاية، ويراقب تنفيذه، بالإضافة إلى متابعة المشاريع ذات البعد الوطني والإقليمي، كما يعمل على إيجاد التجهيزات التي يتعدى حجم تكلفتها وأهميتها وقدرات البلديات، ويبادر بالأعمال المتعلقة بأشغال الطرق الولاية ويدعم المبادرات التي من شانها تنمية الريف بفتح المسالك والتموين بالمياه الصالحة للشرب.

[1] فؤاد غضبان ، المرجع السابق ،ص265.

- **الصلاحيات الاجتماعية والثقافية:** يباشر المجلس مهام عديدة للسهر على حسن سير المرافق الاجتماعية والصحية والتربوية منها تشجيع المبادرة لبرامج تشغيل الشباب بالتشاور مع البلديات ومختلف الهيئات الإدارية والمتعاملين الإداريين، ويسعى إلى محاصرة ظهور الأوبئة عن طريق توصيات وسائل الإدارة للوقاية، ويساهم بالتنسيق مع المجالس البلدية في الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى مساعدة الطفولة والمعوقين والمعوزين والتكفل بالمرضى والمتشردين ويعمل على إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية لضمان تحسين وتطوير وسائل الحياة الاجتماعية والثقافية في الولاية، كما انه يقوم بكل الأعمال التي تخص ترقية التراث الثقافي والمحافظة عليه، ويعمل على تدعيم البلديات لتطبيق برنامج الإسكان.

البلدية:

عرفها قانون البلدية رقم 09/90 المؤرخ في: 17- 04-1990 بأنها جماعة إقليمية أساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تستحدث بموجب القانون، تتميز بأنها هيئة لامركزية مطلقة يتم انتخاب أعضائها والهيئة التنفيذية واللجان عن طريق الاقتراع العام والمباشر، كما تعتمد على إمكاناتها الذاتية في تلبية حاجيات السكان ويشرف عليها جهاز إداري يتشكل من المجلس الشعبي البلدي ورئيسا له ويكون منتخبا.

3-صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:

✓ **في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز:** يقوم مجلس بتحضير المخطط البلدي للتنمية ويصادق عليه ويسهر على تنفيذه بانسجام مع المخططات القطاعية للولاية التي تنتمي إليها البلدية كما يقوم بمتابعة تطوير وتوسع النسيج العمراني والحرص على تطبيق المخطط الرئيسي التوجيهي للتهيئة، كما يسعى للمحافظة على المواقع الأثرية وحماية الطابع العمراني إضافة إلى الحفاظ على الصحة العمومية بتوفير المياه الصالحة للشرب لسكان البلدية ومعالجتها وانجاز شبكات الصرف الصحي والتكفل برفع النفايات الحضارية ومكافحة التلوث وحماية البيئة بالمحافظة وإنشاء المساحات الخضراء كما يسهر على حماية الموارد المائية. [1]

✓ **في المجال الاجتماعي:** يقوم المجلس الشعبي البلدي بإنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وفق المقاييس الوطنية ومتطلبات الخريطة المدرسية، ويعمل على صيانتها ويشجع النقل المدرسي ويتخذ الإجراءات التي من شانها التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ويقدم المساعدة لها في مجال الصحة والشغل والسكن كما يتكفل بإنجاز المراكز الصحية وقطاعات العلاج وصيانتها وفق إمكانيات البلدية المادية إضافة إلى صيانة الهياكل والأجهزة الخاصة بالشباب والرياضة والثقافة وصيانة المساجد والمدارس القرآنية والحفاظ على الممتلكات الدينية، كما يقوم

[1] فؤاد غضبان ، المرجع السابق ،ص266.

بتوفير وخلق شروط الترقية العقارية العامة والخاصة بتوفير الأراضي وظروف انجازها مع تشجيع إنشاء التعاونية العقارية والاستثمارات الخاصة في مختلف القطاعات.

✓ **في المجال الاقتصادي المالي**: يقوم المجلس الشعب البلدي بخلق مبادرات بغرض تطوير الأنشطة الاقتصادية في إطار مخططاته التنموية، إضافة إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين في إقليم البلدية، كما يخول له القانون أن ينشأ مؤسسات اقتصادية (ذات طابع صناعي) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لأجل توفير موارد مالية لتفعيل عمليه التنمية المحلية ،كما يقوم بالتصويت على ميزانية البلدية التي يقوم رئيس البلدية بتحضيرها على الهيئة التنفيذية.

4-الجماعات المحلية وممارسة التنمية المحلية:

دور الولاية في التنمية المحلية: تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية وفي هذا الإطار يمكن تحديد دورها من خلال العناصر التي يمكن إجمالها في:

✓ **مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهيكل الأساسية** حيث تقوم الولاية في هذا الإطار بتحديد مخطط التهيئة العمرانية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذيه، كما تبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شانه فك العزلة عن الأرياف.

✓ **المجال الثقافي و السياحي**: تسعى الولاية بموجب مخططاتها إلى إنشاء مرافق ثقافية وتقديم دعمها ومساندتها لهذه المرافق كما تتولى ترقية التراث الثقافي بالمنطقة مع البلديات، كما تتخذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

✓ **المجال الاجتماعي**: تمارس الولاية مهما كثيرة ذات طبيعة اجتماعية نذكر منها: المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات أو المتعاملين الاقتصاديين كذلك توليها لإنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات والمساهمة في إعمال الوقاية من الأوبئة وترقية الوقاية الصحية، الإضافة إلى مساهمتها في كل نشاط اجتماعي بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية بهدف التكفل بالطفولة والمعوقين والمسنين والمعوزين والمرضى عقليا والعمل على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية وتقوم بتقديم مساهمات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري بالإضافة إلى المبادرة والمشاركة في ترقيه برامج السكن المخصص للإيجار والمشاركة في عمليه الإصلاح وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات.[1]

[1] فؤاد غضبان ،المرجع السابق ،ص267.

✓ **المجال الاقتصادي ألفلاحي والمالي**: تبادر الولاية و تعمل على تجسيد كل عمليات التي ترمى إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي و ترقية الأراضي الفلاحية وحماية الثروة الغابية والثروة الحيوانية كما تعمل على تشجيع تدابير الوقاية من الكوارث والآفات وذلك باتخاذ كل الإجراءات ضد أخطار الفيضانات والجفاف ومساعده البلديات تقنيا و ماليا في المشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب والتطهير المياه وهذا بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعينة بالإضافة إلى المصادقة على مخطط الولاية في المجال الاقتصادي بعد أن توضع بين يديه كل المعطيات التي تساعده على دراسة هذا الملف من قبل المصالح المعنية كما تقوم بترقيه الاستثمارات على مستوى المنطقة المصالح المعنية كما تقوم بترقيه الاستثمار على مستوى المنطقة وتقدير النفقات الواجب تخصصها في هذا المجال.

دور البلدية في التنمية المحلية:

تمثل البلدية الوحدة القاعدية التي تمثل الدولة على مستوى المحلي وبهذا تعتبر المحرك الأساسي للتنمية المحلية بحكم علاقتها المباشرة مع السكان وارتباطها ويكمن هذا الدور من خلال:

✓ **في مجال التهيئة العمرانية**: أعطت الدولة صلاحيات واسعة للجماعات المحلية لاسيما البلديات في ما يخص الحركة التنموية الشاملة قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها الدولة، ويكون ذلك عن طريق مخطط بلدي للتهيئة العمرانية والذي يجسد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى القاعدي ويتم بواسطة أداتين حددهما القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير يحددها التوجيهات الأساسية للتهيئة والمخططات التنموية ويقوم هذا المخطط بالتمييز بين وظيفة الفلاحة والسكن والصناعة ويحدد المناطق الصناعية والمناطق الواجب تنميتها. إضافة إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها سواء كانت أثرية أو سياحية زيادة على ذلك فهو يعمل على ضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.[1]

✓ **مخطط شغل الأراضي**: يحدد حقوق استخدام الأراضي والبناء بحيث يحدد المساحة العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذلك التخطيط ومميزات طرق المرور والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها، كما يحدد الأراضي الفلاحية ووقايتها وحسب القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير فانه يجب أن تعطى كل بلدية أو جزء منها مخطط شغل الأراضي، يحضر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية للتهيئة العمرانية المعتمدة من طرف الدولة، وتعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى والسهر على تنفيذها في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا مع ضرورة الانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية ويتجسد ذلك بالمحافظة على

[1] فؤاد غضبان ،المرجع السابق ،ص 270.

الشواطئ ومكافحة التصحر، وإعادة تهيئة الغابات والمحافظة على الأراضي الزراعية، كما تعمل على إقامة المشاريع المختلفة بإقليمها بحماية الأراضي الزراعية والتكفل بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية الموارد المالية والمساهمة في استعمالها الأمثل بالتوافق مع القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية.

✓ **المجال الاجتماعي والثقافي**: أعطى المشروع الجزائري بموجب المادة 89 من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شانه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن وإلزام البلدية بإنجاز مراكز صحية وقطاعات للعلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المادية كما إلزامها بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسيير النقل المدرسي، أما في مجال السكن تكلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية و تشجيع التعاونية في المجال العقاري في المجال الثقافي تقوم البلدية بصيانة كل الهياكل الأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة عن طريق صيانة المراكز الثقافية التابعة لها وتشجيع على تطوير الحركة الجمعوية في ميدان الثقافة وتقدم لها المساعدات في حدود إمكاناتها وعلى صعيد آخر تعمل البلدية على اتخاذ إجراءات التي تضمن ترقية السياحة وازدهارها في المناطق التابعة الإقليمية من خلال إعداد مخطط رئيسي للتهيئة السياحية، لاسيما بتخسيس الأراضي و واستصلاح الأماكن والقيام بالإشغال الخاصة بالهياكل الأساسية والتجهيزات الجامعية.

✓ **في مجال اقتصادي**: تتمتع البلدية بإمكانيات الاستثمار في المجالات الاقتصادية طبقا للتشريع المعمول به وطبقا لما جاء به قانون 08/99 فان تدخل البلدية في ميدان الاستثمارات تستند إلى صناديق المساهمة كما أجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ضد طابع اقتصادي تستمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية كالمقاولات البلدية وقد تقلص هذا النوع من المؤسسات بحكم الوجه الاقتصادي الجديد للدولة وتطبيق إجراءات الخصخصة الخاصة منذ سنة 1994 ما يعكس الدور المحدود للبلديات في المجال الاقتصاد.[1]

[1] فؤاد غضبان ، المرجع السابق ،ص272.

الفصل الخامس: الدراسة الميدانية

1- مجالات الدراسة

2- التعريف بميدان الدراسة

3- عينة الدراسة

4- المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة

6- تحليل النتائج على ضوء الفرضيات

7- استخلاص النتائج على ضوء الفرضيات

8- استخلاص النتائج العامة

1-مجالات الدراسة:

لا يمكن لأي باحث إن يقوم بدراسة سوسيولوجية دون إن يحدد مجتمع بحث الذي سيختاره للدراسة و الذي سوف يساعد على اختيار العينة ، و كذا و ضع الاستمارة و جمع المعلومات الكافية حول الموضوع

- **المجال المكاني:**

و يقصد به المكان الذي يأخذ منه مجتمع البحث ولقد تمت هذه الدراسة على مستوى بلدية تيارت

- **المجال الزماني:**

هي المدة الزمنية التي بدأت فيها الدراسة، فقد تم الانطلاق هذه الدراسة وكان ذلك في شهر أكتوبر 2021 تم اختيار الموضوع ،إما النظري و الدراسة الاستطلاعية فبدا بتاريخ ديسمبر 2021.

إلى غاية اتمم الدراسة، بعدها كانت بداية الدراسة الميدانية بتاريخ مارس 2022، بحيث قمنا بتقديم الاستمارة للأساتذة المحكمين، إما الجانب التطبيقي بدأ في شهر افريل 2022 بتوزيع الاستمارة على أفراد العينة 39 بعدها قمنا بجمع البيانات ثم بفرز النتائج ووضعها في جداول من اجل تحليلها و تفسيرها و عرض نتائجها.

- **المجال البشري:**

أجريت الدراسة على عينة من العمال البلدية لولاية تيارت على 13% الذي يبلغ 300 عامل.

2-التعريف بميدان الدراسة

- **تعريف مدينة تيارت:**

مدينة جزائرية كانت تسمى في القديم باللغة الامازيغية البربرية أي تيهرت اللبؤة، وكان لها عدة تسميات تاهرت، تقادمت تاغزوت.....

تقع تيارت في شمال الغربي تسمى بعاصمة الهضاب للغرب تبعد عن العاصمة بحوالي 290 كلم

مساحتها 20673 كلم، تعداد السكان 915090 نسمة

التقسيم الاداري، 14 دائرة، 42 بلدية[1]

- **المنشآت الاقتصادية:**

[1] www.wilaya.tiaret.dz

تتوفر المدينة على منشئات قاعدية أساسية وجود المنطقة صناعية و 09 مناطق للنشاط تمر عبر ولاية تيارت، مفترق الهضاب العليا، ثلاث طرق للاتصال التي تضمن الربط بين الشمال و الجب و بين الشرق و الغرب كما تتوفر على مطار دولي.

- **النشاطات السياحية:**

تحتوي على حضيرة شاوشاوة و هي اكبر مركز لتربية الخيول في إفريقيا و أول مخبر علمي عربي يروج بين تربية الخيول العربية الأصلية تختار المنطقة بكونها مهد الفروسية كما تشتهر مدينة تيارت باحتضانها للعديد من التظاهرات الدورية المحلية و العالمية للفروسية شاركت فيها العديد من الدول أمثال قطر ، الو م فرنسا بريطانيا.

- **الموارد الطبيعية :**

تزخر الولاية بمواردها الطبيعية من الأراضي فلاحية و مناطق غابية كما تزخر الولاية بموارد هامة من معادن(الكلس،الصلصال و القومية،الرمال)

- **الموقع الجغرافي للبلدية تيارت:**

تقع بلدية تيارت في شمال الشرقي للمدينة في طريق الجزائر. يحدها من شرق 150سكن و مقر أشبال الأمة، و من غرب حي 500سكن قايد احمد، ومن ا لجنوب حي 1800سكن، و من الشمال مركز الفروسية شوشاوة.

- **تعريف مقر البلدية:**

هي عبارة عن نشا إداري يحتوي على الإدارة العامة للبلدية و يحتوي على عدة مصالح ويبلغ عدد عمالها 300عامل.

3-تحديد العينة:

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات المنهجية التي يجب على الباحثان يراعيها بحيث إذا نجح في اختيار الأمثل للعينة سوف يضمن نجاحها في باقي خطوات الدراسة و بذلك يضمن مصداقية أكثر للبحث و قد تم الاعتماد في هذه العينة على الطريفة العشوائية البسيطة التي تعرف بأنها "العينة التي لا تعتمد عند اختيارها أي طريقة من الطرق بل تؤخذ بطريقة عشوائية، تضمن إعطاء جميع وحدات المجتمع فرص متساوية في اختيار ، و يتم ذلك طبقا لقواعد معروفة و متخصصة" .[1]

1- إبراهيم خليل أبراش ،المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، عمان،2008، ص251.

تتكون عينة الدراسة من العاملين: بحيث تم توزيع الاستبيان على 13 % من أصل 300من أفراد العينة و9 استمارات لم يتم إكمال نصاب الإجابة.

كيفية اختيار العينة: $\frac{300\times13}{100}$ **= 39 إستمارة**

4-منهج الدراسة:

يرتبط اختيار المنهج المناسب للدراسة بطبيعة المشكلة التي يعالجها باحث لذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي في انجاز هذا البحث على إن الباحث من خلاله يقوم "بجمع المعلومات الدقيقة عن الظاهرة و يهتم بوصفها وصف تفسيريا دقيقا بدلالة الحقائق المتوفرة و يعبر عنها تعبير كيفيا يوصف الظاهرة أو حجمه ، و درجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى".[1]

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج نظرا العبارات التالية:

معرفة دور التسيير الحضري في تحقيق التنمية المحلية في بلدية.

5-أدوات جمع البيانات:

هناك العديد من الوسائل التي تستخدم للحصول على البيانات و المعلومات من الأفراد الذين يشملهم البحث تختلف الأبحاث في اختيارها للوسائل المستخدمة تبعا لاختلاف مواضيع الدراسة و ظروفها ، قدتم الاعتماد في جمع المعلومات الأزمة لا نجاز هذا البحث على ما يلي:

- **الملاحظة:**

و هي أول أداة لجمع البيانات تم استعمالها باعتبارها المنبه للظواهر أو الحوادث بقصد تفسيرها و اكتشاف أسبابها و عواملها و الوصول إلى قوانين التي تحكمها.[2]

و لقد استخدمنا الملاحظة البسيطة ، من اجل اكتشاف أفراد العينة، قبل البحث.

- **المقابلة:**

تعد المقابلة هي واحدة من الأدوات الهامة التي يستخدمها الباحثون في الدراسات السوسيولوجية و ذلك للحصول على معلومات و إجابات التي تم إعدادها مسبقا ، و لهذا فالمقابلة هي" أداة مهمة للحصول على

[1] عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي العلمي، ط3، الكويت، 1977، ص65.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، أصول البحث العلمي، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص156.

المعلومات من خلال مصادرها البشرية و تستخدم في مجالات متعددة مثل الطب و الصحافة والتربية و اختيار الموظفين ويشيع استعمالها حيث يكون للبيانات صلة وثيقة بأداة أفراد".[1]

و في دراستنا فمنا بإجراء مقابلة بعض عمال بلدية و الأساتذة و الأساتذة المحكمين و المشرفون الإدارة.

- **الاستمارة:**

بحيث تم الاعتماد في هذا البحث على الاستمارة كأداة رئيسية للدراسة حيث تعرف على إنها "أداة من أدوات البحث العلمي معدة لجمع البيانات بهدف الوصول إلى إجابة عن مجموعة من الأسئلة أو الاستفسارات المكتوبة في نموذج اعد لهذا الغرض".[2]

و فد تنوعت أسئلة الاستمارة ما بين مغلقة و تصف مغلقة و مفتوحة حيث قسمت إلى ثلاث محاور رئيسية هي:

- المحور الأول: خصص للبيانات الشخصية للمبحوث كالسن، المستوى التعليمي، الحالة العائلية، الحالة لاقتصادية، نوع العمل، مكان إقامة، سنوات الخبرة، مجال المهنة تضمن من سؤال رقم 01 إلى سؤال رقم 09.
- المحور الثاني :وقد خصص للبيانات المتعلقة دور التخطيط في عملية التنمية المحلية ويهدف إلى التعرف على مدى مساهمة التسيير الحضري فيه، و تضمن من سؤال 10 إلى 21 سؤال.
- المحور الثالث :و خصص للبيانات المتعلقة بدور رقابة في عملية التنمية المحلية و مدى مساهمتها في التسيير الحضري ، و تضمن سؤال رقم 22 إلى سؤال رقم 31.

- **الوثائق والسجلات:** يعتمد الباحث على الإحصاءات الرسمية و التقارير كأداة من أدوات جمع البيانات الخاصة بموضوع بحثه.[3]

و لقد اعتمدنا في موضوع الدراسة على بعض الإحصاءات التي ساعدتنا في تحديد و اختيار العينة و يعد الوثائق مثل مخطط التنظيمي للبلدية.

[1] جودة عزة عطوي ،أساليب البحث العلمي مفاهيمه ،أدواته، طرق الإحصائية ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط5،الأردن ،2015،ص141.

[2] إبراهيم خليل أبراش ، مرجع سابق ،ص245.

[3] حسين عبد الحميد رشوان، أصول البحث العلمي، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص156.

6-أساليب المعالجة الإحصائية:

تستدعي الضرورة في بعض الأبحاث العلمية استخدام بعض الأساليب الإحصائية حلول و إجابات علمية دقيقة و لقد تمثلت في ما يلي:

- ✓ التوزيع التكرارات هو تعداد كل الإجابات المتكررة لأسئلة الاستمارة و تلخيصها بالجداول و ذلك عند عرض نتائج أفراد العينة على الاستبيان الدراسة.
- ✓ عرض البيانات في جداول بسيطة.
- ✓ وضع جداول مركبة لوصف العلاقات بين مختلف المتغيرات حسب الضرورة .[1]
- ✓ استعمال النسب المئوية ويرمز لها بالرمز (%) وتحسب العلاقة:

- ✓ الاعتماد على الجانب النظري في تحليل البيانات عن طريق عرض النتائج و تفسيرها.

7- تحليل النتائج على ضوء الفرضيات:

قراءة وتحليل النتائج:

جدول رقم(01): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	ت	%
ذكر	12	40.0
أنثى	18	60.0
المجموع	30	100

من خلال الجدول أعلاه يتضح بان أغلب أفراد العينة من الإناث، قدرت نسبتهم ب **60%** بينما نسبة الذكور أقل من سابقتها ب 40% مما يفسر تجاوب فئة الإناث مع مجريات البحث.

[1] زيدان عبد الباقي ،قواعد البحث الاجتماعي ،ط2 ،دار النهضة العربية، د.ن ،1947ص109.

جدول رقم(02): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

السن	ت	%
أقل من 35سنة	7	23.3
من 35 إلى 45سنة	15	50.0
من 45 سنة فأكثر	8	26.7
المجموع	30	100

من خلال الجدول أعلاه يتضح بان عينة المبحوثين غالبية الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 45 سنة بنسبة 50% تليها الفئة الثانية ما فوق 45 سنة ب 26.7% أما الفئة الثالثة التي كانت أعمارهم اقل من 35 سنة تمثلت نسبتهم ب23.3%

ومن هنا نستنتج أن غالبية أفراد العينة هم شباب مما يعكس النضج الفكري وقدرة العطاء لديهم.

جدول رقم(03): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	ت	%
متوسط	1	%3.33
ثانوي	18	%60.0
جامعي	11	%36.66
المجموع	30	%99.99

من خلال الجدول أعلاه يتضح بنا تفاوت المستوى التعليمي لدى العينة حيث أن اغلب الموظفين ذو مستوى ثانوي بنسبة 60% لتقابلها 36.7% لذوي المستوى الجامعي، بينما تليهما فئة المتوسط بنسبة 3.33%

من خلال ما سبق نستنتج أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى مقبول، ذلك ما يؤكد حرص البلدية إبقاء ذوي المستوى لدعم مردودية التسيير الحضري والتنمية المحلية وتعزيز فدرة الجهة المسؤولة عن ذلك.

جدول رقم(04): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية.

الحالة العائلية	ت	%
أعزب	8	%26.7
متزوج	21	%70.0
مطلق	1	%3.3
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول أن غالبية عمال البلدية متزوجون بنسبة 70%، أما فئة العزاب تمثلت في نسبة 26، 7%، أما نسبة مطلق تمثلت في 3.3%، وهذا راجع إلى أن أغلبية العمال تبحث عن استقرار من خلال توظيفها لهذه الفئة.

جدول رقم(05): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاقتصادية

الحالة الاقتصادية	ت	%
جيدة	3	%10.0
متوسطة	27	%90.0
المجموع	30	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية العمال لهم مستوى اقتصادي متوسط بنسبة 90%، أما فئة ذات الحالة الاقتصادية الجديدة تمثلت بنسبة 10%، هذا يفسر اغلب أفراد العينة ميسوري الحال.

جدول رقم(06): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير نوع العمل.

نوع العمل	ت	%
عون تحكم	6	%20.0
عون تنفيذ	19	%63.3
إطار	5	%16.7
المجموع	30	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة 63.3% هي أعلى نسبة فهي من الأعوان التنفيذيين، تليها نسبة 20%، وهي من أعوان التحكم وأخيرا الفئة الثالثة بنسبة 16.7%، وهي من فئة الإطارات.

وهذا ما يفسر لنا أن نتيجة العمل راجع للإدارة التي تعطي أولويتها لأعوان التنفيذ طبيعة النشاط البلدية والذي يتطلب وجود اكبر لهذه الفئة.

جدول رقم(07): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير مكان الإقامة.

مكان الإقامة	ت	%
حضري	17	%56.7
شبه حضري	10	%33.3
ريفي	3	%10.0
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول أن اغلب موظفين مقيمين حضاريين بنسبة56، 7%، ونسبة 33.3% من المقيمين شبه الحضريين وتاليها نسبة 10% مقيمين في الريف.

جدول رقم(08): يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	ت	%
أقل من 3سنوات	**1**	**%3.3**
من 3إلى 5سنوات	**12**	**%40.0**
أكثر من 6سنوات	**17**	**%56.7**
المجموع	**30**	**%100**

يبين الجدول أعلاه الخبرة لأفراد العينة، حيث بلغت نسبة 3.3% لأصحاب خبرة اقل من 03 سنوات فيما أصحاب خبرة من 03 سنوات إلى 05 سنوات بلغت 40%، أما النسبة الأكبر كانت من أصحاب الخبرة أكثر من 06 سنوات وقدرت نسبتهم 56.7%.

ومن هنا نستنتج عن معظم أفراد العينة من العمال لدى بلدية تيارت يمتلكون خبرة في مجال عملهم وهذا ما يحقق التسيير الحضري والتنمية المحلية.

جدول رقم(09): يوضح مساهمة اختصاصك في عملية التسيير الحضري

الاحتمالات	ت	%
نعم	20	%66.7
لا	10	%33.3
المجموع	30	%100

من خلال الجدول يتضح نسبة 66.7% من الموظفين يساهم اختصاصهم في عملية التسيير الحضري وتمثلت نسبه 39.3% من الموظفين أن اختصاصهم لا يساهم بالتسيير الحضري وهذا يرجع حسب المجال المهنة.

وهذا ما يفسر لنا تجاوب اغلب أفراد العينة بالتعامل مع ما هو موجود فقط، لتحقيق التسيير الحضري والتنمية المحلية في بلدية تيارت.

جدول رقم(10): يوضح تولي مؤسستكم اهتماما كبيرا بالتخطيط التسيير الحضري

الاحتمالات	ت	%
نعم	25	%83.3
لا	5	%16.7
المجموع	30	%100

يتبين من خلال الجدول نسبة 83.3% من أفراد العينة يرون أن هناك رقابة على المشاريع التنموية ودليل ذلك على تطوير المشاريع، وشملت نسبة 16.7% من العينة كانت إجابتهم بلا.

نفسر آن اغلب أفراد العينة لدى المؤسسة تنظيم في عمليات تخطيط المشاريع وامتلاك كافة الصلاحيات لمساهمتها في التسيير الحضري ودور السلطات لممارسة مهنتها وعملها للتوصل إلى تنمية محلية، وهذا يرجع إلى المستوى التعليمي لتقديم أفضل للمؤسسة.

جدول رقم(11):يوضح اعتماد على التجارب التنموية السابقة في تجسيد وتنظيم آلية التسيير الحضري.

الخيارات	ت	%
نعم	24	%80.0
لا	6	%20.0
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول غالبية أفراد العينة بنسبة 80% يرون أنهم يعتمدون على التجارب التنموية السابقة في تجديد وتنظيم آليات التسيير الحضري.

نفسر أن السلطات المحلية تعتمد في تنظيمها لآلية التسيير الحضري على التجارب التنموية السابقة بالمدينة وبالتجارب خارج مجال الدراسة ولها دور فعال في تجسيد آلية من آليات التنمية بحيث لها المهارة والاعتماد على الذات وتحمل المسؤولية.

جدول رقم(12): يوضح هل تقوم الإدارة بدراسة المخططات بعيدة المدى للمشاريع التنموية

الخيارات	ت	%
نعم	22	%73.3
لا	8	%43.3
المجموع	30	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب أفراد العينة يرون أن الإدارة تقوم بدراسة مخططات بعيدة المدى والمشاريع التنموية وذلك بنسبة 73.33%، وتمثلت نسبة 43، 3% إجابتهم بلا.

ونفسر ذلك أهمية الإدارة في تسيير وتخطيط المشاريع وتنفيذ ومتابعة التنمية المحلية ذات كفاءة فعلية تمكنها من الاستفادة من الخبرات وتحقيق التسيير الحضري في البلدية والتنمية المحلية.

جدول رقم(13): يوضح المشكلات التي يعانون منها عند وضع خطط وبرامج التنمية المحلية

الخيارات	ت	%
مشكلات مادية	14	%46.7
نقص الكوادر العلمية	3	%10.0
عدم وجود سلطات كافية للتنفيذ	6	%20
عدم اهتمام المواطنين	4	%13.3
نقص مهارات الموظفين الإدارية	3	%10.0
المجموع	30	%100

يتضح من خلال الجدول المشكلات التي تعاني منها أفراد العينة عند وضع خطط وبرامج التنمية المحلية، بحيث قمنا بوضع عدة خيارات وتحصلنا على النتائج التالية: نسبة 46.7% من أفراد العينة اقروا أن المشكل الرئيسي هو مشكلات مالية، وتمثلت نسبة 20% إلى عدم وجود سلطات كافية للتنفيذ، وتليها نسبة 13.3% إلى عدم اهتمام المواطنين، أما نسبة 10% نقص الكوادر العلمية، وترى نسبة10% نقص مهارات موظفي الإدارة.

بحيث يمكن تفسير من خلال هذه النتائج أن اغلب أفراد العينة يرون نقص التأطير والتسيير بسبب مشكلة الموارد المالية المخصصة للمخططات وبرامج التنمية المحلية البلدية وذلك عدم كفاية الميزانية لتحقيق التنمية.

جدول رقم(14): يوضح القيام بالمشاريع التنموية بأنفسهم.

الخيارات	ت	%
نعم	14	%46.7
لا	16	%53.3
المجموع	30	%100

يتبين لنا من خلال جدول بالنسبة53، 3% من أفراد العينة لا يتم مراقبة المشاريع التنموية بأنفسهم وذلك أن هناك هيئة مسؤولة تقوم بمراقبة المشاريع، وتليها نسبة 46.7% من العينة أن يقوموا بمراقبة المشاريع بأنفسهم. وتفسير ذلك أن هناك هيئات تقوم بمتابعة وتقييم المشاريع بحيث توفر آليات المراقبة وتنفيذها لتحقيق التنمية المحلية والتسيير الحضري بالبلدية.

جدول رقم(15): يوضح هل تسهرون على انجاز المشاريع الخاصة بالتنمية المحلية في وقتها

الخيارات	التكرار	النسبة
نعم	22	%73.3
لا	8	%26.7
المجموع	30	%100

يتبين من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة يسهرون من اجل انجاز المشاريع الخاصة بالتنمية المحلية في وقتها بنسبة 73.3%

ويفسر لنا أن اغلب أفراد العينة يقومون بالمجهودات في الإدارة وممارسة مهامها في وقت محدد ووضع المشاريع التنموية من طرف الهيئات المسؤولة وذلك لتحقيق التنمية بالبلدية.

جدول رقم(16): يوضح هل توجد رقابة على المشاريع التنموية

الخيارات	التكرار	النسبة
نعم	25	%83.3
لا	5	%16.7
المجموع	30	%100

يتبين من خلال الجدول نسبة 83.3% من أفراد العينة يرون أن هناك رقابة على المشاريع التنموية ودليل ذلك على تطوير المشاريع، وشملت نسبة 16.7% من العينة كانت إجابتهم بلا.

ويفسر لنا أن اغلب أفراد العينة يقومون على مراقبة المشاريع والمخططات التنموية من طرف الجهات المركزية لتحقيق أهداف التنمية المحلية والتسيير الحضري.

جدول رقم(17): يوضح هل يمكننا القول أن فقدان الرقابة واللامبالاة سبب في اختلال عمليات التخطيط التنموي

الخيارات	التكرار	النسبة
نعم	27	%90
لا	3	%10
المجموع	30	%100

يتضح من خلال جدول نسبه 90% من أفراد العينة يرون أن فقدان الرقابة ولامبالاة سبب في اختلال عملية التخطيط التنموي، وتمثلت نسبة 10% إجابتهم بلا.

ونفسر أن اغلب أفراد العينة أنها كلما كانت الرقابة والاهتمام من طرف الجهات المسؤولة لا يكون سبب في اختلال عمليه التخطيط التنموية بحيث جهاز الرقابة ويقوم بتحقيق التنمية وتسيير الخطط المجددة على ارض الواقع.

جدول رقم(18): يوضح تقييم جهاز الرقابة

الخيارات	التكرار	النسبة
ايجابية	13	%43.33
سلبية	5	%16.66
فعلية	2	%6.66
شكلية	10	%33.3
المجموع	30	%99.99

يتضح من خلال هذا الجدول إن توجه الشكلي في ما يخص تقييم جهاز الرقابة من طرف أفراد العينة بنسبة 33.3% الذي يفوق التوجه الايجابي تمثلت بنسبة 43، 33% وتليها نسبة 16.6% تقييم سلبي، والعينة الأخيرة ترى أن التقييم للرقابة فعلي بنسبة 6.6%.

ونفسر ذلك من خلال النتائج أن جهاز الرقابة في مستوى من حيث تقييم أفراد العينة وأن له دور كبير في التسيير الحضري وتحقيق التنمية المحلية بالبلدية.

جدول رقم(19): يوضح هل تغطي ميزانية قطاع التسيير الحضري لدفع على عجلة التنمية

الخيارات	التكرار	النسبة
نعم	9	%30
لا	21	%70
المجموع	30	%100

تبين من خلال جدول أن الأغلبية من الأفراد العينة كانت إجابتهم بلا، بنسبة 70% ميزانية في قطاع تسير الحضري غير كافية إلى دفع عجلة التنمية وتمثلت نسبة 30% انه يمكن لميزانية قطاع التسيير الحضري إلى عجلة التنمية، ونفسر أن ليس لها صلاحية كافية في ميزانية التسيير الحضري والاعتمادات المالية المخصصة في هذا القطاع والإمكانيات تسمينها وتسييرها.

جدول رقم(20): يوضح هل تم الاستغلال الأمثل لإمكانيات المنطقة من اجل تسييرها وتنميتها

الخيارات	التكرار	النسبة
نعم	7	%23.7
لا	23	%76.7
المجموع	30	%100

من خلال جدول يتضح أن أغلبية أفراد العينة يرون أنهم لم يتم الاستغلال الأمثل لإمكانيات المنطقة من اجل تفسيرها وتنميتها بنسبة 76.7% وتمثلت نسبة 23.7% من الاستغلال الأمثل لإمكانيات المنطقة، سنفسر ذلك أن العجز الذي تعاني منه الإدارات المحلية المسؤولة عن التسيير الحضري وعدم توفير كل الإمكانيات للمنطقة من اجل التحفيز على استغلال الأمثل لمجالها(تراخيص الولاية).

جدول رقم(21): يوضح أنجع وسيلة لتحقيق برامج التنمية في الآجال المحددة

الخيارات	التكرار	النسبة
تكليف مشرفين ذوي كفاءة	16	%53.3
تشديد الرقابة على المشاريع	14	%46.7
المجموع	30	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أن أغلبية أفراد العينة يرون أن الأمثل وسيلة لتحقيق برامج التنمية في الآجال المحددة تكليف مشرفين ذوي كفاءة بنسبة 53.3% وتمثلت نسبة 46.7% تشييد الرقابة على المشاريع.

نفسر أن المسار الأفضل للوصول إلى التنمية وتحقيق برامج الاعتماد على فئة كفاءة عالية في برامج التنمية وتسييرها لتحقيق التنمية المحلية في الآجال المحددة.

الجدول(22): يوضح العلاقة بين أسس التنمية المحلية وخططها في مجال المهنة

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل العلاقة بين أسس التنمية المحلية وخططها في مجال المهنة بحيث تمثلت نسبة 53.33% في مجال التنظيم نسبة إلى الأسس التي تقوم عليها التنمية المحلية وخططها، وتليها نسبة الرقابة ب40% ، وهذا ما تعتمد عليه أسس التنمية المحلية لبناء عملية التخطيط، ليأخذ مجال التوجيه والتخطيط أدنى نسبة ب3.33% .

نفسر من خلال ما سبق أن التسيير الحضري يتجسد على ارض الواقع من خلال هذه التخصصات التنظيم والرقابة، وهذا ما يؤثر ايجابيا على أسس التنمية المحلية في مسار عملها ومخططاتها .

الجدول(23): يوضح علاقة بين كيفية قيام الإدارة بعملية دراسة المخططات

مجال المهنة	الأسس التي تقوم عليها التنمية المحلية وخططها		المجموع
	نعم	لا	
تنظيم	16 %53.33		16 %53.33
توجيه	1 %3.33		1 %3.33
رقابة	12 %40		12 %40
التخطيط		1 %3.33	1 %3.33
المجموع	29 %96.66	1 %3.33	30 %99.99

قيام الإدارة بالدراسات	عملية دراسة المخططات		المجموع
نعم	عن طريق الدراسات	15 %50	22 %73.33
	عن طريق الخرجات الميدانية	7 %23.3	
لا		8 %26.66	8 %26.66
المجموع		30 %99.99	30 %99.99

من خلال الجدول أعلاه تتبين لنا عمليات دراسة المخططات وكيفية قيام الإدارة بها بنسبة 73.33% عن طريق الدراسات والخرجات الميدانية.

يفسر ذلك قيام الإدارة في التسيير وتخطيط المشاريع التنموية بمتابعة الدراسات وتنفيذ عملية التخطيط والبرامج المسطرة وهذا ما حقق التسيير الحضري والتنمية المحلية.

الجدول(24): يوضح العلاقة بين إشراك المواطنين في برامج التنمية المحلية وتلبية حاجياتهم

تلبية حاجيات المواطنين	إشراك المواطنين في برامج التنمية المحلية		المجموع
	نعم	لا	
نعم	17 %56.66		17 %56.66
لا		13 %43.33	13 %43.33
المجموع	17 %56.66	13 %43.33	30 %99.99

يمثل الجدول أعلاه إشراك وتلبية حاجيات أغلب المواطنين في برامج التنمية المحلية بنسبة 56.66% كما مثلت نسبة 43.33% فئة بعض المواطنين في عدم تلبية حاجياتهم في المشاريع التنموية.

نفسر أن أغلب المشاريع التنموية تقوم على خدمة المواطنين والأخذ باقتراحاتهم التنموية.

الجدول(25): يوضح العلاقة بين مساهمة جهاز الرقابة وصعوبات قطاع التسيير الحضري

جهاز الرقابة	صعوبات قطاع التسيير الحضري		المجموع
نعم	تتعلق بميزانية التسيير	13 %43.33	21 %70
	تتعلق بدراسة المشاريع	3 %10	
	تتعلق بالإدارة	5 %16.66	
لا		9 %30	9 %30
المجموع		30 %99.99	30 %99.99

يمثل الجدول السابق صعوبات قطاع التسيير الحضري وعلاقته بمساهمة جهاز الرقابة له، حيث بلغت صعوبات القطاع على ميزانية التسيير ودراسة المشاريع والإدارة نسبة 70%

ذلك يفسر دور ومساهمة وحرص جهاز الرقابة على مراقبة صعوبات قطاع التسيير الحضري.

استخلاص النتائج على ضوء الفرضيات:

نتائج الفرضية الأولى: للتخطيط دور كبير في عملية تنمية محلية

من خلال تحليلنا للبيانات السابقة تأكد من مساهمة اختصاص التسيير الحضري في مخططات التنموية للبلدية تمثلت بنسبة 66.7 % حيث تعتبر البلدية وسيلة الفعالة في انجاز المشاريع التنموية خاصة بالتنمية المحلية – جدول رقم12–و يبدو المسولين المكلفين بالآلية من اختصاصاتهم و مهامهم في توزيع على كل أفراد و كل الجهات بالإضافة إلى امتلاك كافة الصلاحيات للمساهمة في التخطيط بنسبة 63.3 % عن طريق الدراسات و دور السلطات و الإدارة المحلية في التنمية المحلية اعتمادا في عملية التخطيط على وسائل التقنية و أسس العلمية – الجدول رقم14–من خلال تجسيد آليات التسيير الحضري و دورها في التجارب التنموية بحيث تتم عملية التخطيط و التنمية المحلية عن طريق خطوات و هدف من هذه الخطوات هي مواجهة المشاكل –الجدول رقم14–من خلال تجسيد آليات التسيير الحضري و دورها في التجارب التنموية بحيث تتم التخطيط التنمية المحلية عن طريق خطوات و هدف من هذه الخطوات هي مواجهة المشاكل –الجدول رقم19–والصعوبات التي تواجه عملية التنفيذ للمخططات و البرامج التنموية –الجدول رقم20با الإضافة إلى أجهزة التخطيط المحلية ذات كفاءة فعلية تمكنها من الاستفادة من الخبرات الفنية المحلية و من خلال مشاركة المواطنين في برامج التنموية و تلبية حاجياتهم بلغت نسبة 56.7% و ذلك لكسب ثقة المواطنين و الأخذ باقتراحاتهم في تحقيق التسيير الحضري.

نتائج الفرضية الثانية: تساهم الرقابة في عملية التنمية المحلية

لقد كشفت لنا كل البيانات و النتائج المتحصل عليها و دور الرقابة في المشاريع و تسير الحضري و تقيمه للتنمية المحلية على مستوى البلدية باعتماد على جهاز الرقابة بمتابعة المشاريع و المخططات التنموية بنسبة 70% في مساهمتها في التسيير الحضري و تحقيق تنمية محلية و يعتمد –جدول رقم 23–يسهر الهيئات على تنفيذ و انجاز المشاريع التنموية باهتمام من طرف الجهات المسؤولة و تقيمها لهذا الجهاز بنسبة 43.33 % بحيث يمتاز بتغطية برامجها بكافة المجالات دون استثناء رقابة الجهاز الذي تقوم عليه التنمية المحلية –جدول رقم27–و كذا التنسيق بين البرامج التنموية ،إلى أن نقص الإمكانيات المالية المخصصة لقطاع التسيير الحضري لعجلة التنمية المحلية أدى إلى عدم استغلال الأمثل لإمكانيات المنطقة –جدول رقم29– تكليف الفئات المخصصة و تنسيق ين الجهات المكلفة و ذوي كفاءات العالية في تشديد الرقابة على المشاريع.

النتائج العامة:

من خلال تناولنا موضوع دور التسيير الحضري في تحقيق التنمية المحلية و محاولة الكشف تأثير تطبيقها على البلدية، بحيث يساهم التخطيط في التنمية المحلية وذلك من خلال إبراز دور الرقابة في المخططات التنموية ة المشاريع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إعطاء دور اكبر للمواطنين في عملية التنمية المحلية و إشراكهم في تحديد المشاريع التنموية و تلبية حاجياتهم.
- رفع كفاءات التسيير الحضري و توفير الإمكانيات المادية و البشرية للبلدية.
- مساهمة كفاءة الموظفين بالبلدية و مهاراتها في التسيير الحضري وبرامج التنمية.
- توفير الرقابة في التخطيط التنمية المحلية ومشاريع التنموية.

-صعوبات و المشاكل التسيير الحضري التي تتعلق بميزانية التسيير من حيث العوائق الاقتصادية والتنظيمية و الإدارية لتنمية المحلية.

- المسار الأفضل الواجب اعتماده مناجل الوصول إلى تنمية فعالة هو استغلال الأمثل للإمكانيات المنطقة.
- دور الجهات المركزية في تدعيم المشاريع و برامج التنموية لتحقيق التسيير الحضري و التنمية المحلية في بلدية.

اهتمام البلدية بالمخططات من اجل سير الحسن لتسير مشاريعها و تحسين ظروف المواطنين

التوصيات:

من خلال النتائج الدراسة سنحاول إعطاء بعض الحلول و التوصيات التي من شانها التسيير الحضري و تحقيق التنمية المحلية و هي كالتالي:

- مراقبة و متابعة المشاريع و المخططات التنموية.
- مراجعة المخططات البلدية للتنمية حتى تتماشى من الخصوصيات المحلية لكل بلدية.
- توفير الميزانية كافية لإمكانيات المادية و البشرية للتسيير.
- توفير آليات المراقبة و تنفيذ لتحقيق تنمية و التسيير الحضري.
- الاستغلال الأمثل للإمكانيات المنطقة من اجل تسيرها و تنميتها.
- دراسة عملية التخطيط و قيام أسس التنمية المحلية عليها .
- تجسيد و تنظيم آلية التسيير الحضري .
- اهتمام بالمواطن و مشاركته في البرامج التنموية.
- وضع برامج و مشاريع التنموية من طرف الهيئات المحلية.
- القيام بدراسات و بحوث محلية من شانها توجيه التنمية المحلية.

خاتمة

خاتمة

رغم اكتساب البلدية لمنظومة قانونية تمنحها الزيادة في مجال التسيير الحضري و التنمية الحضرية و ما يجعلها تحقق الراحة للسكان هو ممارسة الأدوار والمهام المسندة لها عن طريق وجود جهاز إداري و كفاءة وخبرة و يعتمد على بتقنيات وأساليب حديثة في الاتصال و تقديم الخدمات ،و قادر على التخطيط و الاستشراف مع التواصل المباشر مع المواطنين وفرض الرقابة لمتابعة المشاريع و المخططات التنموية من اجل تجسيد آليات التسيير الحضري باعتباره هدفا رئيسيا لتحقيق عملية التنمية المحلية للبلدية و ذلك بتلبية احتياجات المواطنين لكسب ثقتهم و الأخذ باقتراحاتهم و إشراكهم في البرامج التنموية و محاولة إيجاد حلول التي تتعلق بميزانية التسيير خاصة العوائق الإدارية و الاقتصادية و التنظيمية.

وفي هذا الإطار اخذ بلدية تيارت كمثال لبحثنا لمعرفة مقوماتها الطبيعية و الاقتصادية و حاولنا ابرز دور الموظفين في تحقيق التسيير الحضري و التنمية المحلية من خلال المخططات التنموية و المشاريع .

و كنتيجة توصلنا إلى أن البلدية تسعى إلى خلق ثروة و النهوض بالاقتصاد الحضري للبلدية و تطبيق القوانين و الاعتماد على التخطيط الجيد و التسيير و التكوين الأمثل للموظفين.

قائمة المراجع:

1/كتب باللغة العربية:

1. إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996.
2. إبراهيم خليل أبراش ،المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق، عمان 2008.
3. احمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، نموذج للمشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامع الحديث، الإسكندرية، 1999.
4. جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، دار الأمة، الجزائر، 2014.
5. جودة عزة عطوي، أساليب البحث العلمي(مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط5، الأردن، 2015.
6. حسين عبد الحميد احمد رشوان، التنمية (اجتماعيا-اقتصاديا-سياسيا)، مؤسسة الجامعة الإسكندرية، 2009.
7. حسين عبد الحميد رشوان، أصول البحث لعلمي، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
8. خلف حسين علي الدليمي. تخطيط المدن، نظريات أساليب معايير تقنيات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط 1، 2015.
9. صحت محمد أبو النصر، مقومات التخطيط والتفكير الاستراتيجي المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر،ط2، القاهرة،2015.
10. عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي العلمي، ط3، الكويت،1977.
11. عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية الإسكندرية،2001.
12. عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط الإقليمي د.ن،ط3، 2005.
13. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون، دار صفاء النشر والتوزيع ط1،عمان ،2015.
14. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، التنمية الاقتصادية، (المفاهيم والخصائص، النظريات الإستراتيجية، المشكلات)، مطبعة البصيرة، الإسكندرية، 2008.
15. موسى اللوزي، التنمية الإدارية، (المفاهيم، الأسس، التطبيقات)، دار وائل للنشر، الطبعة 1،الأردن، 2000

المجلات والدوريات:

1. باهي سلامي طلحة بشير، مجلة العلوم الاجتماعية والمدينة في الفكر الخلدوني، المجلد 1،العدد 2.
2. حجاب عبد الله، التنمية المحلية، النظريات الإستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها، مجله الدراسات القانونية والسياسية، العدد ،6 جوان 2017 ،معسكر.
3. حسين عبد المطلب الأزرق، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مجلة رسائل بنك الصناعي، العدد 83 ديسمبر 2005.
4. زموري زينب، ماهية التنمية الثقافية، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.
5. سعيدة بالهادي خير بن عبد العزيز مجله الباحث للدراسات الأكاديمية العلاقة بين التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مجلد 7 ،العدد 2020.
6. سميرة حربي، حجام العربي، الحكم الراشد والتنمية المحلية بالجزائر، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الطارف، الجزائر، العدد2، مجلد2021.
7. الطاهر لعشيبي، النمو الحضري وإشكالية التسيير المستدام للمجالات العمرانية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد3، مارس 2016.
8. طبوش احمد، محمد لخضر، التنمية المحلية بولاية بشار، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامع بشار، مستغانم، الجزائر، العدد 2،ديسمبر 2017.
9. عبد الرحمن عباس محمود، التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، مجلة الجامعة العراقية، العدد،3/36.
10. مخلوف احمد، مرزوقي عمر، التنمية المحلية: مفاهيم، استراتيجيات وتجارب دولية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مجلة دولية محكمة تصدرها جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، العدد 10 ،جوان 2018.
11. نوال بن قلوش، التنمية المحلية بالجزائر، من منظور أداء الجماعات الإقليمية للدراسة القانونية، العدد 1،مجلد 3 ،جامعة مصطفى اسطنبولي،معسكر،الجزائر،2021.
12. هشام بن ورزاق، التنمية بين التبعية والاستقلالية الذاتية، مجله العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد، 15 ،2016.

13. وليد بولغب، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة اليزا للبحوث والدراسات، العدد 3 ،المركز الجامعي اليزي، جامعة سطيف1، 2018.

معاجم وقواميس:

1. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ط، د .ت،ج15
2. عمار بوظياف، الوجيز في القانون الإداري، الجسور للنشر والتوزيع، الطبعة 2، الجزائر، 2017
3. معجم مجاني للطلاب، منشورات دار المجاني، بيروت، ط 3 ،1996

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Said benaissa .laid de l'état aux collectivité locales .Algérie- France-Yougoslavie .Alger opus.1983
2. Zichelle Alberto :introduction a l'organisme opérationnelle et composition rubane 1984،vole .02

المواقع الالكترونية:

. تحديد مفاهيم السياسات الحضرية، على الساعة 13:33/ http://elearning-univ-biskra.dz .1
05 افريل 2022
2. www.wilaya.tiaret.dz

مذكرات ورسائل جامعية:

1. بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، جامعة تلمسان، 2011.
2. حساني بعكاز،التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق، دراسة حالة الجزائر، 1988-2014، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات عامة وتنمية، جامعة سعيدة، الجزائر، 2015.
3. حسين عبد القادر، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، من مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012.

4. خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،فرع التحليل الاقتصادي ،جامعة الجزائر،2011.
5. رميسة كلاش، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2017/2016.
6. عبد الرزاق بن حبيب،اقتصاد وتسيير المؤسسة،ديوان المطبوعات الجامعية،ط4،الجزائر،2009.
7. عزيز محمد الطاهر، آليات تفعيل دور البلدية في أدارة التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مربح، ورقلة، 2011 .
8. لميسة نجوى، فعالية التخطيط في التسيير الحسن للمؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع عمل وتنظيم، جامعة وهران2،بن بلة 2020-2021.
9. محمد الناصر المشري، دور المؤسسة المتوسطية والصغير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011.

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

مسار: علم الاجتماع الحضري

استمارة مكملة لنيل شهادة الماستر علم الاجتماع الحضري

التسيير الحضري و التنمية المحلية في مدينة تيارت

دراسة ميدانية: بلدية تيارت

إعداد الطالبتين

موسي ضاوية آمال

يسرف جميلة نجوى

إشراف الدكتور

د.هاشمي بريقل

التعليمة: نتقدم الى سيادتكم هذه الاستمارة من اجل إعداد مذكرة حول"التسيير الحضري و التنمية المحلية في مدينة تيارت "بجامعة ابن خلدون تيارت ، نرجو منكم الإجابة على هذه الاستمارة بكل جدية بوضع العلامة أمام الإجابة المناسبة وكل هذه المعلومات تكون في سرية تامة ولا تدخل إلا في أهداف البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2022/2021

المحور الأول: البيانات الشخصية :

1.الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2.السن :....

3.المستوى التعليمي : متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ أخرى .....

4.الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

5.الحالة الاقتصادية : جيدة ☐ متوسطة ☐ سيئة ☐

6.نوع العمل عون تحكم ☐ عون تنفيذ ☐ إطار ☐ أخرى .....

7.مكان الإقامة : حضري ☐ شبه حضري ☐ ريف ☐

8.سنوات الخبرة : أقل من 3 سنوات ☐ من 3 إلى 5 سنوات ☐ أكثر من 6 سنوات ☐

9.ما هو مجال مهنتك : التنظيم ☐ التوجيه ☐ الرقابة ☐ التخطيط ☐

المحور الثاني : للتخطيط دور كبير في عملية التنمية المحلية

10.هل يساهم اختصاصك في عملية التسيير الحضري نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة ب نعم : هل يكمن ذلك في :

تطبيق أهم محتوياته ☐

اللجوء إلى الحلول الملائمة تبعا لنوع المشكلة ☐

بالتعامل مع ما هو موجود فقط ☐

أخرى تذكر.....

11.هل تولي مؤسستكم اهتماما كبيرا بتخطيط التسيير الحضري؟ نعم ☐ لا ☐

12.من المسؤول الأول لآليات التسيير الحضري

الوالي ☐

ريس البلدية ☐

المجلس الشعبي الولائي ☐

المجلس الشعبي البلدي ☐

13.هل تعتمدون على التجارب التنموية السابقة في تجسيد وتنظيم آليات التسيير الحضري؟

نعم ☐ لا ☐

14.هل هناك أسس علمية وتقنية تقوم عليها التنمية المحلية وخططها؟ نعم ☐ لا ☐

15.هل تقوم الإدارة بدراسة المخططات البعيدة المدى للمشاريع التنموية؟ نعم ☐ لا ☐

16.كيف تتم عملية التخطيط للمشاريع التنموية

عن طريق الدراسات ☐ خرجات ميدانية ☐ أخرى .....

17.هل يتم إشراك المواطنين في برامج التنمية المحلية نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة ب نعم : هل يتم ذلك عن طريق :

تمويل ☐ إدارة ☐ المساهمة في الورشات ☐ تسويق ☐ أخرى .....

18. هل المشاريع التنموية تقوم بتلبية حاجيات المواطنين ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة ب نعم كيف ذلك.....

19.رتب حسب الأهمية (من 1-5) : كيف يولي قطاعكم الاهتمام بالمشاريع الآتية :

القطاع الصحي .....

توزيع المياه الصالحة للشرب .....

مشروعات الصرف الصحي .....

مشروعات الكهرباء.....

النقل والموصلات .....

20.المشكلات التي تعانون منها عند وضع خطط وبرامج التنمية المحلية

مشكلات مالية ☐

نقص الكوادر العلمية ☐

عدم وجود سلطات كافية للتنفيذ ☐

عدم اهتمام المواطنين ☐

نقص مهارات الموظفين الإدارية ☐

أخرى اذكرها .....

.....

.....

21.ما هي الصعوبات التي يعاني منها قطاع التسيير الحضري عموما

صعوبات تتعلق بميزانية التسيير ☐

صعوبات تتعلق بدراسة المشاريع ☐

صعوبات تتعلق بالإدارة ☐

المحور الثالث : تساهم الرقابة في عملية التنمية المحلية

22.هل يقوم جهاز الرقابة بمتابعة المشاريع التنموية الخاصة بالتسيير الحضري نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة ب نعم ، كيف تتم عملية الرقابة .....

.....

.....

23.هل تقومون بمراقبة المشاريع التنموية بأنفسكم؟ نعم ☐ لا ☐

24.هل تسهرون على انجاز المشاريع الخاصة بالتنمية المحلية في وقتها؟ نعم ☐ لا ☐

25.هل توجد رقابة على المشاريع التنموية؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة ب نعم ، من طرف من: المواطنين ☐

الجهات المركزية ☐

اخرى.....

26.هل يمكننا القول أن فقدان الرقابة واللامبالاة سبب في اختلال عمليات التخطيط التنموي؟

نعم ☐ لا ☐

27.ما تقييمك لجهاز الرقابة : ايجابية ☐ سلبية ☐ فعلية ☐ شكلية ☐

28.هل تغطي ميزانيتكم قطاع التسيير الحضري لدفع بعجلة التنمية ؟ نعم ☐ لا ☐

29.هل تم الاستغلال الأمثل لإمكانيات المنطقة من اجل تسييرها وتنميتها؟ نعم ☐ لا ☐

30.ما هي أنجع وسيلة لتحقيق برامج التنمية في الآجال المحددة؟

31.تكليف مشرفين ذوي كفاءة ☐ تشديد الرقابة على المشاريع ☐

ما هو الحل الذي تقترحونه لإيجاد تسيير حضري أفضل للمدينة؟

.....

.....

قائمة المحكمين:

اسم المحكم	الدرجة	الجامعة
ماحي ليلى	أستاذ محاضر –ب–	جامعة ابن خلدون تيارت
شيخ علي	أستاذ مساعد محاضر– ب –	جامعة ابن خلدون تيارت
عرباوي نصيرة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة ابن خلدون تيارت